دراسات

فكر ومعرفة 2023
سلسلة فكر ومعرفة من منشورات وزارة الثقافة
مدن الثقافة الأردنية 2023

القبيلة واللغة..

قراءة معاصرة في أثر أدب القبيلة بالقاعدة اللغوية

طارق حمد عبدالنبي الوحوش

القبيلة واللغة

(قراءة معاصرة في أثر أدب القبيلة بالقاعدة اللغوية)

القبيلة واللغة.. قراءة معاصرة في أثر أدب القبيلة بالقاعدة اللغوية

تأليف: طارق حمد عبدالنبي الوحوش

وزارة الثقافة

الطبعة الأولى 2023

عمان–الأردن

ص.ب 6140 عمان

تلفون 5696218/ 5699054

فاكس 009635691640

info@culture.gov.jo

ISBN: 978-9957-94-955-6

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2023/9/5182)

بيانات الفهرس الأولية للكتاب:

عنوان الكتاب	القبيلة واللغة
تأليف	الوحوش، طارق حمد عبدالنبي
بيانات النشر	عمان: وزارة الثقافة، 2023
رقم التصنيف	417.2
الواصفات	اللهجات/ / النحو/ / القبائل العربية/ / اللغة العربية/
الطبعة	الأولى

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

د. طارق حمد عبد النبي الوحوش

القبيلة واللغة

(قراءة معاصرة في أثر أدب القبيلة بالقاعدة اللغوية)

دراسة

الإهداء

إلى أحفاد اللغة العربية وقبائلها..

إلى الذين علموني حروف الأبجدية..

إلى معلمي الكبير وأخي القدير وشيخي الجليل..

الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة متعه الله بموفور الصحة جزءاً من معروفه.

إلى أهلي وأصدقائي..

طارق الوحوش

مقدمة الكتاب

﴿لِسَانُ الَّذي يُلْحِدُونَ إليهِ أَعْجَمِيٌّ وهذا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ صدق الله العظيم

لطالما في أثناء فترة دراستي لمرحلة الدكتوراة، وأخص محاضرات فقه اللغة وعلم اللغة العام شغل بالي حديث شيخي الدكتور يحيى عبابنة عن المتبقي اللغوي الذي تسرب إلينا من أدب القبيلة الشعبي، وحديث أستاذه عالم اللغة الدكتور رمضان عبد التواب رحمه الله عن الموضوع عينه، فأخذ الموضوع يشغل بالي ويلازمني في جلسات الذات مع نفسي، فرحت أبحث في الكتب وأدون ملاحظاتي، لقناعتي التامة بأن اللغة أكبر من أن تسجن بسجن القاعدة الضيق.

ولأن التفسير النصي قد يناسب كثيراً من شواهده، خطر للنحويين خاطر فنفذوه، ولكنهم أعيوا في تفسير الشواهد التي تسرّبت من أدب القبيلة إلى المسموع الأدبي العربي المتمثّل بهذه الشواهد التي حاولوا تفريع القواعد عن طريقها، فكان ما وصلوا إليه هو شذوذ الشاهد وخروجه عن القاعدة، ولكن الذي وصلوا إليه كان محاولة قاسية. إنها ما قصده بعض العلماء من المحدثين بمصطلح العنف الذي يمارس على اللغة كما وصف العالم اللغوي جان جاك لوسركل في كتابه الجميل (عنف اللغة)، ولكن تأطيره هذا قد يُفْهم منه غير ما قصد إذا خاض فيه من لا يحسن النظر في التكوين اللغوي وتشكيل القواعد، فهو ينطلق في بعض نقاط النظرية من منطلق (فرويدي)، ولذلك فهو يركّز على منطقة اللاوعي الموجودة في التكوين الإنساني، أما شواهد أدب القبيلة المستعملة في النحو العربي فلم تدرس بمنهجية واضحة.

ولأن البحث العلمي في مجال النحو يعنى بتحديد مستوى الأداء اللغوي، وبناء القواعد عليه لاستخلاص الأطر والخصائص التي تحكم أنماطه، وصولاً إلى القواعد التي تعبر عن

سمات هذا الأداء وما تفرضه من أحكام، ولذا فإن محاولة الوقوف على مواقف النحاة تتطلب استيعاباً للإرث النحوي بكامله؛ إذ إنها محاولة بالغة التعقيد وصعبة التحقيق إزاء الآراء التي غالباً لا تتفق اتفاقاً تاماً على ما يمكن البناء عليه لتشكيل القواعد والأحكام، وهذا مرده الملاحظات الشخصية الصادرة من هؤلاء النحاة، فضلاً عن أنَّ هذه الملاحظات قد تبنى في كثير من الأحيان على عدد محدود من القضايا الجزئية.

لقد أدرك الباحثون أهمية اللهجات العربية القديمة في ميدان الدرس اللغوي وفائدتها في فهم طبيعة الفصحى؛ إذ تُعد اللهجات العربية من المصادر الغنية والمفيدة للبحث في تاريخ اللغة العربية، وفهم مراحل تكوّنها وطبيعتها، فقد كانت هذه اللهجات تمثل واقعاً لغوياً معروفاً ومتداولاً عند قبائل العرب قديماً، وهي بذلك تمثل مراحل تاريخية من عمر اللغة.

ونظر العلماء القدماء إلى اللغة بوصفها وحدة واحدة، فاستنبطوا قواعدها من خلال المطرد المستعمل من منظومها ومنثورها، وما اللغة إلا مجموعة من الألفاظ يملكها السامع بأذنه أكثر من أن يملكها المتكلم بلسانه، فهي تُسمع من أهلها، ويُتكلَّم بها ليكون لها دلالات خاصة يحددها العُرف والعادة والتقليد، والذي ينتج من خضوع اللغة لجملة من العلاقات الإنسانية، العامة منها والخاصة، إنما يتمثل بتفرُّعها وتوزّع أساليب النطق بها، أو تعدد اللهجات في لغة قوم بعينهم أو أُمةٍ بذاتها.

إن طبيعة التطور الذي يصيب المجتمعات لا بُدِّ وأن ينعكس على لغتها، فيُحل ألفاظاً محل ألفاظٍ، وتراكيب وجملاً محل غيرها، كما أن توسع المجتمع وتفرّعه وتشعبه سيُوجد لهجات تتصل بالأصل.

ومن الأمور المسلم بها في الدراسات اللغوية الحديثة اتصال اللغة بلهجاتها على مر العصور والأزمنة، وهذا يؤدي إلى انتقال كثير من صفات اللهجات إلى اللغة الفصحى،

وعلى مختلف المستويات، حتى أصبحت الفصحى مزيجاً من اللهجات، وأصبحنا نشاهد في بعض الأحيان وجود عدة صور للظاهرة الواحدة، وقد زرعت تلك الظلال اللهجية بذور الخلاف بين النحويين الذين سيطرت القاعدة النحوية على تفكيرهم وسعوا إلى اطرادها وعدّ كل ما خالف قواعدهم شاذاً أو ضرورةً، أو راحوا يتأولونه بشتى الوسائل والصور حرصاً على اطراد القاعدة.

ولا شك أن النظرة اللغوية التاريخية تساعد على فهم بناء الجملة بشكل أفضل، وتخلّص النحو العربي من الخلاف والتعليل والتأويل، فما هذه الخُروقات للقاعدة إلا أداءات لهجية من أبناء اللغة تسربت إلى اللغة الفصحى، ولأن استقراء علمائنا ناقص ومنهجهم معياري متشدد بقيت هذه الأداءات في قبائلها دون أن تحظى بدراسة علمية تنصفها.

ومن هذا المنطلق جاء هذا الكتاب ليبين أن ما وسمه النحاة بالضرورة والشاذ ما هو إلا أداءات تسربت من أدب القبيلة الخاص إلى اللغة العربية المشتركة أو الفصحى أو النموذجية. وقد اتبعتُ في هذا الكتاب المنهج الوصفي الذي يَعمدُ إلى دراسة الظاهرة اللغوية ووصفها بناءً على واقعها، محاولاً عزو الشواهد إلى قبائلها وإثباتها على أنها لهجات، أو بتعبير القدماء لغات وأنه لا ضرورة ولا شذوذ فيها.

وقد قسّمتُ الكتاب إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة وهي على النحو الآتي:

التمهيد: وقد استهل بعنوان مفهوم القبيلة والعلاقة بين لغة القبيلة وأدبها الخاص؛ إذ وضحت فيه المعنى اللغوي والاصطلاحي للقبيلة وعلاقتها بأدبها الخاص، ثم الحديث عن تفاوت القبائل في مستويات الفصاحة، ولغة الشعر التي مثلت اللغة الأدبية المشتركة، ثم تحدثت عن بعض مستويات الأداء والتي تظل ضمن حدود (أدب القبيلة)، وكذلك تسرب الاستعمالات التي تخص أدب القبيلة إلى اللغة المشتركة، ثم توضيح مفهوم لغة

أدب القبيلة وعلى ماذا اعتمدت في تعريف هذا المصطلح، وتحدثت عن الرجز وترفع الرواة عن رواية أدب القبيلة.

أما الفصل الأول: فيتناول الحديث عن المستوى أو النظام الصوتي وأثر أدب القبيلة فيه، وفيه تحدثت عن طائفة من المسائل الصوتية التي نُعتت بالضرورة وما هي في الحقيقة إلا ظواهر لهجية مثل الفك والإدغام، والإشباع وإطالة الحركات وتقصيرها، وتسكين الأصوات المتحركة وتحريك الأصوات الساكنة، والتشديد والتخفيف، وتحدثت عن البناء المقطعي للغة، ومسائل الهمز وأحكام المهموز مبينًا أثر أدب القبيلة في تفريع القاعدة.

وجاء الفصل الثاني في: المستوى الصرفي وأثر أدب القبيلة فيه، ووضحت ضمن هذا الفصل تعدد الصيغ الصرفية وتعدد مكوناتها، وتنوع صيغ المصادر والمشتقات، وتنوع البنية الجنسية (التذكير والتأنيث) وأثر التباين اللهجي فيهما.

وفي الفصل الثالث: تحدثت عن المستوى النحوي (التركيبي)، وجاء في خمسة مباحث: المبحث الأول وأفردته للحديث عن العلاقات الإسنادية وأثر أدب القبيلة فيه، أما المبحث الثاني فتحدثت فيه عن مكملات عملية الإسناد أو ما يُسمى بالفضلات (المفاعيل والمحمول على المفعول والمشبه به لفظًا)، وفي المبحث الثالث تحدثت عن المجرورات والممنوع من الصرف، والمبحث الرابع في الإعراب بالتبعية، أما المبحث الخامس فتحدثت فيه عن الأدوات والأصناف المغلقة.

وقد تضمنت الخاتمة بعض النتائج العامة التي توصلت إليها، منها أن ما جاء في الشعر مما سماه النحاة ضرورة ليس إلا خصائص لهجية تسربت من لغة القبيلة الخاصة إلى اللغة العربية المشتركة التي تغذيها جميع اللهجات، فيما قصرت قواعد النحاة عن شمول بعض الأداءات اللهجية فنسبوها إلى أصحابها حينًا، واكتفوا بالقول إنها "لغة قوم" حينًا آخر، هروبًا من عدم اتساق هذه الأداءات مع القاعدة التي أرادوا لها الاطراد في بعض هذه

الأداءات والاستعمالات، وقد يكون من لهجة الشاعر الخاصة (لغة القبيلة) ولم يستطيع التخلص منها، وأن الكثير من الأنماط اللغوية والأبنية الصوتية قد ظهرت في العربية بسبب تغيرات صوتية نابعة من اختلاف اللهجات العربية، وأن الاستخدام النحوي لم يكمن مطرداً عند العرب أجمعين، فهنالك خصائص نحوية انفردت بها بعض القبائل، وغيرها من النتائج التي ضمنتها في خاتمة الكتاب.

وفي الختام أرجو الله تعالى أن أكون قد وُفقت في إعطاء هذا الموضوع حقه، فاستغلظ فاستوى على سوقه، فكان فاتحة خير لدراسات بعده تلملم ما غاب عنه، والله أسأل عوناً ورشاداً في القصد والعمل، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب.

مدخل

مفهوم القبيلة والعلاقة بين لغة القبيلة وأدبها الخاص

عند العودة إلى معاجم اللغة لمعرفة المعنى اللغوي لكلمة (قبيلة) نجد في مادة (قبل): "قبيلة الرأس كل فِلقةٍ قد قُوبلت بالأخرى "[1]

ويروي ابن منظور عن الليث قوله " القبيلة واحدة قبائل الرأس، وهي القِطَع المشعوب بعضها إلى بعض، تصل بها الشؤون وبه سُميت قبائل العرب "[2]، فهذا نص صريح من الليث بأن قبائل العرب سُميت قبائل تشبيهاً لها بقبائل الرأس أي فِلَقُه المتقابلة.

ومما جاء في المعاجم أيضاً: أن قبائل الشجرة هي أغصانها[3]، ومن هنا يبدو أن المعنى اللغوي العام للقبيلة هو الأجزاء المتفرقة التي تعود إلى أصل واحد. ويقسم ابن الكلبي التجمعات البشرية، فيجعلها من الأكبر إلى الأصغر " فالشعب أكبر من القبيلة، ثم القبيلة، ثم العمارة، ثم البطن، ثم الفخذ"[4].

والقبيلة في الاصطلاح: هي جماعة من أب واحد، تنتمي لأصل واحد، وتضم طوائف أو مجموعات أصغر منها، ولها نسب مشترك يتصل بأبٍ واحد، هو أبعد الآباء والجد

---

(1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (د. ت)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، ج1 ص541، مادة (قبل).

(2) ابن منظور، **لسان العرب**، ج1 ص 542.

(3) انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج1 ص 544.

(4) انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج1 ص 546.

الأكبر، فالرابط الذي يربط بين أفراد القبيلة ويوجد بين أفرادها ويجمع شملها هو الدّم، أي النسب. [1]

والقبيلة: هي نَسْقٌ في التنظيم الاجتماعي، يتضمن عدّة جماعات محلية، مثل القوى والعشائر، وتتخذ القبيلة عادةً إقليماً معيناً، ويكتنفها شعور قوي بالتضامن والوحدة، كما أنها تجمع كبير أو صغير من الناس، يشغلون إقليماً معيناً، ويتحدثون اللغة نفسها، تجمعهم علاقات اجتماعية خاصة وتكون متجانسة ثقافياً، وهي وحدة متماسكة اجتماعياً، ترتبط بإقليم معين، وتعتبر في نظر أعضائها ذات استقلالية سياسية[2].

أما مفهوم القبيلة عند ابن خلدون فهو يرى أن القبيلة لا تتحد بكونها جماعة متفرقة عن جد أول، ولا تتحد فقط بين أعضائها من روابط دَمٍّ، كما حدد ذلك الأنثروبولوجيون الكلاسيكيون، بأن النسب في معناه الضيق لا يعدو أن يكون مُعطى وهمياً لا يصمد أمام واقع الاختلاط وعلاقات الجوار والتعايش في المكان، أما الإطار الحقيقي للقبيلة عند ابن خلدون فهو النسب في معناه الواسع والرمزي، وما يُمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء، ويشير إلى قيد النسب بالرابطة الدموية، ويتمثل ذلك بالنسب القريب والواضح، وهو أساس الصلة التي تجمع بين ذوي القربى والأرحام. [3]

إن ابن خلدون يؤكد دور المكان أي الأرض التي تشكل محور التحام الجماعة، ومما يذكي الإحساس بالانصهار ضمن الجماعة القبلية ويعزز تلاحمها الداخلي ذاك الخطر

---

(1) انظر: علي، جواد، (2001)، **المفضل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، الطبعة الرابعة، دار الساقي، ج4، ص14.

(2) انظر: الهرّاس، مختار، (2001)، **القبيلة والسلطة**، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، لبنان، ص27-32.

(3) انظر: الهرّاس، **القبيلة والسلطة**، ص37 - 38.

الخارجي، الذي قد يهدد استمرار وجودها، سواء كان ناجماً من عصبية زاحفة خارجها، أو عن تَدخُل سلطة مركزية، كما أن علاقات القرابة، والتحالف الموجودة بين أعضاء القبيلة الواحدة، تؤدي إلى إقامة الفوارق بين المجموعات القبلية التي كثيراً ما تتسبب في عمليات التنافس الحادة والصراع على الموارد، ومصادر العيش، وهذا ما يدفع إلى إضفاء طابع الصراع الدائم والمستمر على المجتمع القبلي[1].

وعلى ذلك فالقبيلة نظام اجتماعي بين مجموعة من الأفراد، تربطهم رابطة الدم، يتعايشون ضمن منطقة جغرافية محددة، تجمعهم عادات وتقاليد ولغة مشتركة، وبما أن العادات، والتقاليد، واللغة تجمع أفرادها، فلا بد أن يكون لكل قبيلة أدبها الخاص بها.

يكاد يجمع الباحثون على أن اللغة العربية في أواخر العصر الجاهلي كانت على مستويين: مستوى شعبي يتمثل في لهجات الخطاب السائدة بين أفراد القبيلة في بيئاتهم المختلفة، ومستوى رفيع يتمثل في اللغة الأدبية الفصحى[2].

فأبعد ما يمكن أن نتصوره لجزيرة العرب هو أن نراها مكونة من وحدات منعزلة تتمثل في قبائلها، وانعزال تلك القبائل بعضها عن بعض، واستمساكهم بنظمهم وتقاليدهم، أدى إلى نشأة اللهجات العربية القديمة التي روي لنا فيها طرف في كتب اللغة والأدب والتاريخ، وبالرغم من اشتراك القبائل في بعض النظم الاجتماعية، فقد دعت تقاليدها الخاصة وبيئاتها

---

(1) انظر: الهرّاس، **القبيلة والسلطة**، ص39-42.

(2) انظر: أنيس، إبراهيم، (1965)، **في اللهجات العربية**، الطبعة الثانية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، مصر، ص31، وانظر: كريم، محمد رياض، (1996)، **المقتضب في لهجات العرب**، دار صادر، بيروت، ص56، وانظر: العبد، عبد الحكيم، (2006)، **تاريخ الأدب العربي وصدر الإسلام وعهد بني أمية**، مركز اللغات والترجمة، ص81.

الجغرافية الخاصة، إلى تطور مستقل في لهجاتها، وكان من نتيجته تلك الصفات الخاصة التي نلحظها في لهجة كل قبيلة [1].

ولعلنا نلحظ أن القبائل العربية استمسكت بصفاتها الكلامية ما قبل الإسلام، وفي حديثها العادي وفي لهجات التخاطب، ولا شك بأن هذه القبائل قد عبّرت عن أفراحها، وآلامها، وانتصاراتها، وهزيمتها بلغتها الخاصة، بل كان لهذه القبائل أدبها الخاص الذي يمثل ميولاتها، ومعتقداتها، وعاداتها، وتقاليدها[2].

فالشعر الجاهلي إذن، أو كثير منه، عبر عن المجتمع الذي ظهر فيه أدق تعبير، فكشف عن وجدانه، وأبان آماله، وصور اتجاهاته الفكرية، ولذلك قلنا إنه شعر جماعي، يختفي فيه الضمير الدال على الفرد، ويتردد الضمير الدال على الجماعة في كثرة جليّة، ولكن المجتمع العربي في ذلك الوقت لم يكن شعباً، إنما كان قبيلة، لذلك قلنا إنه شعر قبلي. [3]

ولعل من فخر القبائل بأدبها وشعرائها، تلك القصيدة التي قالها الشاعر عمرو بن كلثوم من قبيلة تغلب، حيث اتخذت بنو تغلب هذه القصيدة قرآناً لهم يعكفون على حفظها، وعلى التغني بها والاستماع إليها، وإنشادها في المجالس، والمحافل، وصارت ملحمتهم، إلى أن ضاق بها غيرهم ذرعاً وقال فيها معيراً ساخراً: [4]

أَلْهَى بَنِي تَغْلِبٍ عَنْ كُلّ مَكْرُمَةٍ
قَصِيدَةٌ قَالَهَا عَمْرُو بن كُلْثُومِ

---

(1) انظر: أنيس، **في اللهجات العربية**، ص 34.

(2) انظر: أنيس، **في اللهجات العربية**، ص 41.

(3) انظر: نصار، حسين، (1980)، **الشعر الشعبي العربي**، دار اقرأ، ص32-33.

(4) انظر: نصار، **الشعر الشعبي العربي**، ص 31.

تفاوت القبائل في مستويات الفصاحة:

عندما قعّد العلماء للغة لم يأخذوا مادتهم اللغوية عن جميع قبائل العرب، بل فرّقوا بين قبيلة وأخرى وفق معايير جغرافية معينة، فنسبوا الفصاحة إلى هذه وأنكروها على تلك، بل نجدهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك فميزوا بين القبائل الفصيحة في درجات الفصاحة، ورفضوا النقل عن القبائل المتطرفة التي كانت مساكنها حدود الجزيرة العربية لمجاورتها لسائر الأمم الذين حولهم.

وهاهم يتحدثون عن أفصح اللغات، وقد كانت لغة قريش من القبائل التي خصّوها بالفصاحة، يقول الفراء (ت 207 هـ): " كانت العرب تحضُر الموسم في كل عام، وتحجُّ البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ. "[1]

أما الفارابي (ت 260 هـ) فيقول: " كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا، وأَبْيَنها إبانة عمّا في النفس، والذين عنهم نُقلت العربية وبهم اقتدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتعريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ".[2]

---

(1) السيوطي، جلال الدين، (د. ت)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ج1، ص221.

(2) الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن طرفان (ت339هـ)، (1995)، **كتاب الحروف**، حققه وقدم له وعلق عليه: محسن مهدي، الطبعة الثانية، دار المشرق، ص147.

أما ابن فارس (ت395 هـ) فيقول: "قال إسماعيل بن أبي عبيد الله: أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرّواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن قريشًا أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة، واختار منهم نبي الرحمة محمداً – صلَّى الله تعالى عليه وسلم– وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها – إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طُبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم ولا عَجْرفية قيس، ولا كشكشة أسد ولا كسكسة ربيعة، ولا الكسر الذي نسمعه من أسد وقيس، مثل: تِعلمون ونِعلم، ومثل شِعير وبِعير"[1]

ويقول ابن خلدون (ت808 هـ) " ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها، لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم من اكتنفهم من ثقيف، وهُذيل وخُزاعة، وبني كنانة، وغطفان، وبني أسد، وبني تميم، وأما من بَعُد عنهم من ربيعة، ولخم، وجذام، وغسان، وإياد، وقضاعة، وعرب اليمن المجاورين لأمم الفرس والروم والحبشة، فلم تكن لغتهم تامة المَلكة بمخالطة الأعاجم، وعلى نسبة بُعدهم عن قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصحة والفساد عند أهل الصناعة العربية ". [2]

ولعلنا نلحظ أن النصوص السابقة قد أجمعت على تلك القبائل الست التي أُخذت عنها العربية، وأن (قريشًا هي أفصح العرب)، لأنها كانت تنتقي الأحسن من كلام العرب، وفي

---

(1) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، (1997)، **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص55.

(2) ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد، (2003)، **مقدمة ابن خلدون كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، دار ابن حزم، بيروت، ج2، ص1072.

منهجية أخذهم اللغة عن القبائل نجدهم وضعوا اعتباراً للمكان الجغرافي الذي تسكنه تلك القبائل، وعلى ذلك نجدهم قد حددوا مستوى الفصاحة في القبائل فعن قيس، وتميم، وأسد، أخذوا أكثر اللغة، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ومفاد ذلك كله لا يعني أن ننفي الفصاحة عن باقي القبائل، بل إن القبائل العربية تتفاوت في فصاحتها.

ومهما تباينت هذه القبائل من حيث الفصاحة وعدمها، أو من حيث الفصيح والأفصح، فإن المتكلمين بها كانوا يستمسكون بها في حديثهم اليومي وتخاطبهم الجاري، إلا أن الخاصة من أفراد القبائل العربية، كانوا يتركون لهجاتهم الخاصة هذه في مناسبات ويلجأون إلى تلك اللغة النموذجية المشتركة، يخطبون بها في المواسم وغيرها، ويَنْظِمُون بها أشعارهم، فإذا عادوا إلى بيئاتهم وحياتهم اليومية المعتادة، عمدوا إلى لهجاتهم الخاصة يتحاورون بها ويتحدثون. [1]

على أن تحديد هذه القبائل في الأخذ عنها لم يكن على التحقيق والتأكيد، بل كان على التغليب؛ إذ احتج بعض النحاة بشعر لشعراء من غير هذه القبائل التي حُدِّدَت، وأَخذ بعضهم عن أهل الحضر، كما قال الرياشي مفتخراً على الكوفيين: " إنما أخذنا نحن اللغة عن حرشة الضباب وأَكَلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السَّواد وأصحاب الكواميخ وأَكَلة الشوارز. [2]

بل اتسعت دائرة اللهجات التي رَفَدت الفصحى لتشمل بعض لهجات الأطراف، كجرم وأزد شنوءه، وقد وُجِه كثير من النقد إلى منهج النحاة في تحديد قبائل للأخذ عنها وترك أخرى، مع أن بعض النحاة قد استشهدوا بلغات لقبائل أخرى غير التي حددوها في الأخذ

---

(1) انظر: أنيس، **في اللهجات العربية**، ص 31.

(2) السيرافي، الحسن بن عبد الله المرزباني (ت368هـ)، **أخبار النحويين البصريين**، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، نشر مصطفى الباري، ص 99.

عنها، إلا أن الأمر الذي لا شك فيه هو أن كثيراً من لغات القبائل لم يُكتب لها أن تدخل في تقعيد العربية الفصيحة، كما أنها ضاعت ولم تصل إلينا بسبب ذلك.[1]

ومن النماذج اللهجية التي أخذها النحاة عن قبائل غير تلك التي احتجوا بلغتها: إلحاق الفعل علامة تثنية أو جمع إذا كان الفاعل اسمًا ظاهراً مثنى أو جمعًا، يقول سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك.. وهي قليلة"[2]، ويُعبّر عن هذه اللغة بأنها لغة (أكلوني البراغيث)، وحكى بعض النحويين أنها لغة أزد شنوءة.[3]

ومن الشواهد أيضًا عدم حذف حرف العلة من الفعل الناقص المجزوم، قال بعضهم: إنه يجوز في سعة الكلام، وإنه لغة لبعض العرب[4]، وإنما تثبت بالجزم على لغة طي[5]، وبعض بني عبس وبعض بني حنيفة[6].

ومن الشواهد تشديد الواو والياء من (هوّ)، و(هيّ) في لغة همدان[7]، ومنها ما جاء بحذف الياء والواو الزائدة في الوصل مع الحركة كما هي بالوقف سواء، يقول الشاعر:

---

(1) انظر: محمود، **لغات القبائل في كتب إعراب القران**، ص31.

(2) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (1977)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ج2، ص40.

(3) انظر: الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت900هـ)، (1998)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، الطبعة الأولى، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ص 48.

(4) انظر: السيوطي، جلال الدين، (1980)، **همع الهوامع**، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ج1، ص52.

(5) انظر: المرزباني، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى، (1995)، **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص33.

(6) انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت983)، **معاني القرآن**، الطبعة الثالثة، دار عالم الكتاب، ج1، ص161.

(7) انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج1، ص16.

وأَشْرَبُ المَاءَ مابي (نَحْوهُوْ) عَطَشٌ إلا لأنّ عُيُونَهْ سَالَ وادِيها[1]

لغة الشعر هي اللغة الأدبية المشتركة:

لا شك في أن العرب قد اهتموا في كل عصورهم اهتماماً فائقاً بالشعر خاصةً، إذ تعشقوه ورووه واحتفلوا به وبقائله، وعُدّ نبوغ شاعر في قبيلته حدثاً مجيداً يستحق الفخر والابتهاج، وغالباً ما يُخصَّص له راوٍ لشعره يسجله ويحفظه ويرويه[2].

لقد مرّت اللغة العربية في تطورها القديم بمرحلة اللغة الاجتماعية، حين كانت تخضع لظروف المجتمع العربي في الجاهلية، وقد كان الأدباء والشعراء من سائر القبائل يلتزمون قوانين الفصحى المشتركة، ولا ينحرفون عنها أبداً، فإذا عادوا إلى مواطنهم القبلية استعملوا لهجتهم الخاصة، وكان العربي في كلتا الحالين ملتزماً بالمستوى الصوابي، الذي ارتضاه مجتمعه الخاص للهجته.

وفي هذا السياق يقول عبد الصبور شاهين: "لم يكن المجتمع يعرف للغته العربية آنذاك قواعد محددة، ولكنه كان يضبطها بالإحساس بوجود القانون اللغوي صوتياً كان أو اشتقاقياً، أو تركيبياً، أو دلالياً، والذوق الحاكم الناقد خير ألف مرة من قواعد شديدة التعقيد، عسيرة التحليل والتركيب، وقد كان هذا الذوق العربي آنذاك يفصل بين ما هو لهجي، وما هو من تقاليد اللغة المشتركة، حتى لو ناقض كلاهما الآخر، فلكل مقام مستوى

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د. ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت، لبنان، ج1، ص371.

(2) انظر: محمود، **لغات القبائل في كتب إعراب القرآن**، ص27.

من اللغة، ومن أمثلة ذلك ما روته لنا كتب النحو واللغة من شواهد تخالف في صورتها ما تفرضه قواعد النحو العربي". [1]

ومن هذه الشواهد أبيات لشعراء جاهليين، حُفِظت ورُويت لنا كما هي، ومنها قول أبي النجم العجلي، وهو من بني عجل، من بكر وائل:

وَاهــاً لِرَيــا ثــمَّ وَاهــاً وَاهــا هِــي المُنَــى لــو أَنَّــا نلنَاهــا

يَــا ليــتَ عَينَاهَــا لنــا وفَاهَــا بــثَمَنٍّ نُرضِــي بِــه أَبَاهَــا

إِنَّ أَبَاهَــا وأَبَــا أَبَاهَــا قَــدْ بَلغَــا فِــي المَجْــدِ غَايَتَاهــا [2]

في هذه الأبيات نجد أن أبا النجم يُلزم المثنى الألف في حالة النصب، مع أن القاعدة النحوية تنصبه بالياء، ونجده أيضاً يُلزم الأسماء الخمسة الألف في حالة الجر، مع أن القاعدة تقتضي جره بالياء (وأبا أبيها)، ومع ذلك رُويت لنا هذه الأبيات، تماماً كما رُويت لنا الأبيات التي استقام فيها إعراب الأسماء الخمسة حسب القاعدة المعروفة، بالواو رفعاً، والألف نصباً، وبالياء جراً، ومعلوم أن الواو والألف والياء في هذه الحالات ليست سوى إطالة للحركات المُصغّرة، التي هي الضمة والفتحة والكسرة. [3]

ومثل هذا الشعر لم يكُ يلقى معارضة قطعاً من جانب نقاد الجاهلية، ومن المؤكد أنهم كانوا ينظرون إليه على أنه وارد على سنن اللهجات، ولكل لهجة قوانينها ونظمها، كما أننا

---

(1) شاهين، عبد الصبور، (1993)، **في علم اللغة العام**، الطبعة السادسة، مؤسسة الرسالة، مصر، ص233.

(2) الأنباري، أبو البركات كمال الدين، (2005)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، دار الطلائع، القاهرة، ج1، ص25.

(3) انظر: شاهين، **في علم اللغة العام**، ص234.

الآن ننظر إلى الأشعار التي تكتب بلهجات ريفية نظرة تسليم، فمن حق هذه الأشعار أن تعيش إلى جانب أشعار اللغة الفصحى، وليس بوسع أحد أن يصادرها بدعوى الانتصار للفصحى، أو بدعوى أنها خارجة على سننها، فإن للعاميات قواعدها الخاصة بها، رغم أنها غير مكتوبة. [1]

يذهب معظم الباحثين المحدثين إلى أن العرب قبل الإسلام كانت لهم لغة أدبية موحّدة، يقولون بها الشعر، ويلقون بها الخطب، ولكل قبيلة لهجتها الخاصة التي تُستعمل في شؤون الحياة اليومية على نحو ما مرّ معنا سابقاً.

وإلى مثل هذا ذهب بروكلمان إذ يقول: "ولا شك في أن لغة الشعر القديم هذه لا يمكن أن يكون الرواة والأدباء اخترعوها على أساس كثرة من اللهجات الدارجة، ولكن هذه اللغة لم تكد تكون لغة جارية في الاستعمال العام، بل كانت لغة فنية قائمة فوق اللهجات وإن غذّتها جميع اللهجات" [2].

ويستعمل كل شعراء العرب لغة مشتركة، وهي لغة الشعر بالطبع، مع أنهم ينتمون إلى قبائل مختلفة وقد كان يعيش إلى جانب اللغة الشعرية في شمال الجزيرة العربية لهجات القبائل كذلك، تلك اللهجات التي لا نعرف عنها إلا الشيء الضئيل عن طريق النحويين المتأخرين، غير أننا نعرف إحدى هذه اللهجات وهي لهجة مكة عن قرب فهي تكوّن الأساس الذي بُني عليه القرآن الكريم. [3]

---

(1) انظر: شاهين، **في علم اللغة العام**، ص235.

(2) انظر: بروكلمان، كارل، (1997)، **فقه اللغات السامية**، ترجمة:رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، جامعة الرياض، السعودية، ص29-30.

(3) انظر: بروكلمان، كارل، (1997)، **فقه اللغات السامية**، ترجمة:رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، جامعة الرياض، السعودية، ص29-30.

وذهب غانم قدوري إلى أن اللغة الأدبية المشتركة التي نُظِمَ بها الشعر الجاهلي لغة فنية مصنوعة غير جارية في الاستخدام اليومي العام، وكانت تعيش إلى جانبها لهجات القبائل التي تُستعمل في شؤون الحياة اليومية، وأن هذه اللغة الأدبية لا تستند إلى لغة قريش، فالقرآن الكريم نزل باللغة الأدبية المشتركة –الفصحى – لا بلغة قريش. [1]

والى مثل هذا ذهب الرافعي بأن العربية مرت بأدوار ثلاثة، كان آخرها عمل قريش وحدها وهي القبيلة الأخيرة في تاريخ الفصاحة بعد أن كان الثاني عمل القبائل جميعًا، وكان الأول عمل القبيلة الأولى، فتكون اللغة قد احتكمت على أدوار التاريخ الاجتماعي كل الإحكام، وذلك أن قريشًا كانوا ينزلون من مكة بوادٍ غير ذي زرع، لا يستقل أهله بتكاليف الحياة ولا يرزقون إذا لم تهوِ إليهم أفئدة من الناس، وكانت الكعبة، شرّفها الله، وجهة العرب وحَجّهم قاطبة في الجاهلية. [2]

ونظر النحاة إلى اللغة على أنها وحدة واحدة، ولم يفرّقوا بين اللغة المشتركة واللهجات ولم يفرّقوا – كذلك – بين الشعر والنثر، ولذلك أباحوا في المسألة الواحدة صرفًا أو نحواً عدة أوجه، لا يمكن تفسيرها إلا على أنها لهجات وفدت على اللغة المشتركة، وأهمل النحاة حينئذٍ إرجاع كل استعمال إلى أصل لهجته، ولم يبيّنوا ما إذا كان هذا الاستعمال أو ذاك استعمالاً عامًا، أي قبلته اللغة المشتركة، وأصبح جزءاً من خصائصها أو خاصًا بمعنى أن قائله ينفرد به، ولم تقبله اللغة المشتركة، بل أخذوا يعللون مثل هذه الاستعمالات

(1) انظر: قدوري، غانم، **تكون العربية الفصحى**، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد 48، ص17.

(2) انظر: الرافعي، مصطفى صادق، (1974)، **تاريخ آداب العرب**، الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج1، ص82-84.

بتعليلات لا تَصدق في كثير من الأحيان، كأن يذكروا لـ (لعل) تسعة استعمالات هي: لعـلّ، ولعلن، ولعنّ، ورعن، وغنّ، ولغل، وغل، ويعللون هذا بكثرة الاستعمال. [1]

وما يهمنا في هذا المقام هو أن الشعراء كانوا إذا ما أرادوا أن ينظموا الشعر فإنهم ينظمونه باللغة الأدبية المشتركة التي كان يفهمها ويعيها كل العرب إذا ما تجمعوا في المواسم والأندية، التي كانت قريش مشرفة عليها، وإذا ما عادوا إلى قبائلهم راحوا يتحدثون بلغات قبائلهم الخاصة، فالشعراء كانوا حريصين على نظم شعرهم باللغة الأدبية المشتركة، فهي لغة المثقفين وهي لغة المحافل والأسواق الأدبية، وأشعارهم رسائل يردون إيصالها إلى كل القبائل.

مفهوم أدب القبيلة:

كان اعتمادي في تعريف أدب القبيلة أو ما يسمى (الأدب الشعبي) بناءً على ما ورد عند العرب من أداءات لغوية شائعة في بعض القبائل العربية، وهذا ما تُثبته كتب اللغة والآداب واللهجات، وتلك الكتب التي اهتمت بشعر قبائل بعينها.

يقول رمضان عبد التواب وهو أول من أطلق هذا المصطلح: "إننا نعد هذه الشواهد، بقايا تسربت إلينا، مما نسميه الأدب الشعبي للعرب القدماء (أدب القبيلة)، فإننا نفترض أن العرب قبل الإسلام، كان لهم أدبان: هذا الأدب الذي نعرفه، وأدب آخر شعبي يعرض لفكاهتهم، ودعابتهم وقصصهم، وأمورهم العادية ويتضمن خصائص لهجة التخاطب في كل قبيلة" [2].

---

(1) انظر: الأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص255.

(2) عبد التواب، رمضان، (1980)، **فصول في فقه العربية**، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص86.

نحن نعلم أن العرب قبل الإسلام عاشوا في نظام القبيلة، وكانت القبيلة هي السلطة العليا التي يوليها الفرد من أبنائها الولاء والطاعة، فهي نظام جماعي، لا يظهر فيها ضمير الفرد بل ضمير الجماعة هو السائد، ولغة القبيلة هي المسيطرة.

وكانت القبائل مختلفة في خصائصها اللهجية وهذا ما تثبته المصادر القديمة والدراسات الحديثة، وما يهمنا هنا هو أن القبيلة مثل أي نظام جماعي، لا بد لها من لهجة خاصة تميزها، يستخدمها أبناء هذا النظام –القبيلة– للتواصل فيما بينهم، وهذه اللغة المستخدمة بتعبير القدماء في القبيلة هي لغة خاصة [1]، لا ترتقي للغة الأدبية المشتركة، فالشعر القبلي هو الشعر الوحيد الذي عبّر عن الجماعات عندهم، لأنهم لم يعرفوا من الجماعات غير القبائل.

ولم تكن هذه القبائل جميعاً تتكلم لغة واحدة، ليس بينها مظهر من مظاهر الخلاف، فقد كان لأهل اليمن لغتهم ولبقية أهل الجزيرة لغتهم، حتى قال أبو عمرو بن العلاء: "ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا "[2]، ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل كان للقبائل التي تسكن في شرق الجزيرة لهجتها المميزة عن لهجة تميم، وكان بنو تميم أشهر قبائل هذا الجانب وعُرفت الثانية بلهجة الحجاز أو قريش ولا زال الأمر أبعد من ذلك المدى، فقد كان لكل قبيلة داخل هاتين المجموعتين لهجتها المميزة عن لهجة بقية القبائل، على الرغم من أنها جميعاً تتكلم لغة عربية واحدة، ولما أخذت العلوم المختلفة تظهر عند العرب، شرعوا يفكرون في كل ظاهرة تفكيراً علمياً، وأرادوا أن يدونوا لغتهم ويبينوا مناهجهم، ووقفوا على بعض هذه الاختلافات بين اللهجات، ولمّا كان أمامهم القرآن كتابهم المقدس، عدّوا لهجته هي اللهجة الفصحى، وما عداها أقل فصاحةً عدّوه

(1) لغة: هي تعبير للقدماء قصدوا بها اللهجة.

(2) الجمحي، محمد بن سلام، (2001)، **طبقات الشعراء**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص4

فصيحاً، وما يبعد عنها عدّوه شاذاً، وقسَّموا لهجات القبائل على هذا النمط، ودونوا ما عدّوه لهجة فصيحة، وأدخلوه فيما ذهبوا إلى أنه اللغة العربية المشتركة، وهكذا تضم المعاجم العربية لهجات قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وكنانة، وطيء، ولا تضم من غيرهم سوى القليل.[1]

وأدب القبيلة هو الأدب الشعبي الذي يُعبّر عن وجدان الشعب، ويُمثل اتجاهاته ومستوياته الحضارية من خلال الشعر، ولا يُنظم هذا الشعر إلا بلغة القبيلة الخاصة، لأنه يخاطب جميع أفرادها ولا يخاطب فئة معينة، يقول حسين نصار: " ويندرج تحت هذا المفهوم (أدب القبيلة)، ذلك الشعر الذي يعبر عن أفراحهم، وأحزانهم، وانتصاراتهم في القبيلة، بل ويتعدى ذلك ليشمل فكاهاتهم، ودعاباتهم، وأمورهم الخاصة، مثل ترقيص الصبيان، وأغاني الآبار، والتلبيات الدينية، وأغاني الأفراح والحداء والرجز"[2]، وعلى هذا يبقى الأدب الشعبي (أدب القبيلة) أقدم من أخيه التقليدي الذي صار يُعرف بالفصيح، وغدا هو الأدب العامي، بسبب التحضر الذي طرأ على البيئة العربية، وإن كان البدوي منه أقرب إلى صفاء التعبير، وقلة الشوائب والحفاظ على التقاليد والسنن السابقة.

ومن الأمثلة على الأدب الشعبي، قول الراجز الجاهلي:

مُوسَى المَطرْ غَيْثٌ بِكـرْ
ثُـمَّ انهَمـرْ أَلوى المِرَرْ
وكَـمْ قَدرْ ثُـمَّ غَفـرْ

(1) انظر: نصار، **الشعر الشعبي**، ص22-23.

(2) انظر: نصار، **الشعر الشعبي**، ص 14-38.

عَدْلُ السَّيَرْ بَاقي الأَثَرْ [1]

ومن ذلك أيضـًا:

يَا قَومُ إنّي رجلٌ عِنْدي خَبرْ

اللهُ مِنْ آيَاتِه هَذا القَمرْ [2]

ومن ذلك الشعر الشعبي نجد راجزاً يصف طعامـًا أكله، فيقول:

وَمِنْ أُوُزٍّ فَائِقٍ سَمينْ

وَمِنْ دَجَاجٍ فُتَّ بالِعَجينْ [3]

لعلنا نُحدد مفهوم أدب القبيلة، بأنه: ذلك الأدب المتمثل بالشعر الذي يُقرض بلغة القبيلة الخاصة، ويحمل خصائص لهجة التخاطب ويعرض لفكاهات أبناء القبيلة ودعاباتهم وأمورهم العادية، يخاطب كل أفرادها لأنه بلهجة العامة من أبنائها، وعلى هذا يكون أدب القبيلة مختلفـًا عن أدب الفصحى أو اللغة الأدبية المشتركة.

بعض مستويات الأداء تظل ضمن حدود أدب القبيلة:

لقد أقر علماء اللغة القدماء والمحدثون، أن هناك خصائص تكاد تنفرد فيها كل لهجات القبائل، وهذا ما نجده في مصادر اللغة والأدب، وتنفرد به بعض الكتب في دراسة اللهجات، كلهجة تميم، ولهجة هذيل، ولهجة أسد، وغيرها، حتى إن الدراسات الحديثة في اللهجات أقرّت بهذا الأمر بل وتوسعت فيه، ومن هذا المنطق نجد أنفسنا مطمئنين لقولنا: بأن بعض

---

(1) الجوهري، رجاء السيد، (2000)، **فن الرجز في العصر العباسي**، دار المعارف الإسكندرية، مصر، ص 32.

(2) انظر: الجوهري، **فن الرجز في العصر العباسي**، ص 35.

(3) انظر: الجوهري، **فن الرجز في العصر العباسي**، ص 37.

مستويات الأداء تبقى ضمن حدود أدب القبيلة، وهذه الأداءات تكون في مستويات اللغة كلها، الصوتية، والصرفية، والتركيبية (النحوية)، والدلالية (المعجمية).

وذكر اللغويون والنحويون مظاهر لهجية كثيرة ونسبوها لقبائل محددة، من ذلك ما ذكره الخليل: "ولغة تميم: شِهيد بكسر الشين، يكسرون فعيلاً في كل شيء كان ثانيه أحد حروف الحلق" [1].

ويقول أيضاً: " والقُطَعَةُ في طيء، كالعنعنة في تميم وهي أن يقول: يا أبا الحكا وهو يريد: يا أبا الحكم، فيقطع كلامه عن إبانة بقية الكلمة " [2].

ويذكر سيبويه في باب ما يُسكَّن استخفافاً وهو في الأصل متحرك قولهم: (فَخْذ في فَخِذ وعُضْد في عَضِد) وعزا هذه الظاهرة إلى بكر بن وائل وأناس كثير في بني تميم. [3]

وإلى مثل هذا ذهب الفرّاء حيث يقول: " واحدة العِضين عِضة، رفعُها عِضون ونصبها وخفضها عِضين، ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب نونها فيقول: عضيُنك، ومررت بعضيِنك، وسنينِك، وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر " [4].

ومن الأداءات الخاصة بالقبيلة إلحاق الفعل علامة تثنية أو جمع إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مثنى أو جمعاً، وقد عدَّه بعض النحاة ضرورة. [5]

---

(1) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، (د. ت)،**العين**، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج3، ص398، (شهد).

(2) انظر: الفراهيدي، **العين**، ج1، ص 137، (قطع).

(3) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص 113.

(4) الفراء، **معاني القرآن**، ج2، ص92.

(5) انظر: القيرواني، محمد بن جعفر، (1982)، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مكتبة دار العروبة، الكويت، ص62.

يقول سيبويه: "وأعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضربابي أخواك.. وهي قليلة". [1]

ويُعبّر عن هذه اللغة بأنها لغة (أكلوني البراغيث) وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة [2] وهم حي من اليمن. [3]

ومن الأداءات الخاصة بلغة القبيلة، عدم حذف حرف العلة من الفعل الناقص المجزوم، ويرى السيوطي على أنه يجوز في سعة الكلام، وأنها لغة لبعض العرب[4]، وإنما ثبتت في الجزم على لغة طيء[5]، وبعض بني عبس وبعض بني حنيفة [6].

وهنالك الكثير من الأمثلة لسنا في صدد إحصائها، وإنما أوردنا بعض هذه النصوص لإثبات أن الكثير من الأداءات اللغوية المختلفة صوتيًا، وصرفيا، ونحويًا تظل ضمن حدود القبيلة، وهو ما نجده في كثير من الشواهد الشعرية التي تندرج تحت ما اصطُلِح على تسميته (أدب القبيلة).

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 236، وانظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج3، ص87.

(2) الأشموني، **شرح الأشموني**، ج2، ص 48.

(3) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، (1997)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ص 48.

(4) انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج1، ص52.

(5) انظر: المرزباني، **الموشح**، ص 33.

(6) انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج1، ص161.

تسرب استعمالات تخص أدب القبيلة إلى اللغة المشتركة:

عند قراءتنا لنموذج من الشعر الذي قُرِض بالفصحى أو اللغة الأدبية المشتركة، وتطالعنا فيه الكثير من الأداءات الخاصة بلغة قبيلة محدده، فإننا نُرجّح أن تكون هذه الأداءات قد تسربت من (أدب القبيلة) الخاص إلى اللغة المشتركة.

عندما أراد النحاة جمع المادة اللغوية، نظروا إلى اللغة العربية ككل، فكانوا يجمعون من هذه القبيلة ومن تلك دون أن يميزوا بين قبيلة وأخرى، بل كانوا يجمعون كيفما اتفق، فجاءت اللغة خليطاً من اللغة الفصحى المنسجمة في خصائصها، ومن اللهجات العربية التي تحمل صفات خاصة بكل قبيلة، وما أكثرها، فتسربت بعض الأداءات إلى العربية المشتركة، ثم بنى النحاة قواعدهم من هذا الخليط المتناثر المتشاحن، ومن هنا كان الاضطراب الذي نشاهده في تعليل الشواهد، فمثلاً تروي المعاجم جُموعاً كثيرة لمفردة واحدة، فتجد في جمع (جمل): " أَجْمُلاً ثم جِمال ثم جَماله ثم جِماله ثم جِمالات". [1]

يقول رمضان عبد التواب: "ولكن على الرغم من إهمال الرواة – رواة اللغة – لرواية الأدب الشعبي – أدب القبيلة – كونهم نظروا إلية نظرة انحطاط واحتقار، إلا أنه قد تسرب بعضه إلى اللغة المشتركة " [2].

ويورد لنا مثالاً على ذلك قول هوبر الحارثي:

تَزَوَّد مَّنا بينَ أُذناهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إلى هَابي التُّرابِ عَقيمُ [3]

---

(1) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (1979)، **ليس في كلام العرب**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، السعودية، ص184.

(2) انظر: عبد التواب، **فصول في فقه العربية**، ص86-87.

(3) الشنقيطي، أحمد بن الأمين، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، وضع حواشيه: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص14.

فالشاعر لا يستطيع مهما بلغ من الحذق في إجادة اللغة الأدبية المشتركة أن يتخلص تماماً في شعره من تأثير لهجته الخاصة، ولا بد أنه كان يتسرب بين الحين والآخر إلى شعره بعض خصائص لهجته اليومية، التي يستعملها في حياته العادية مع أبناء قبيلته، وقد يُكتب لهذا الاستعمال اللهجي الخاص الشيوع والانتشار، فيصبح من خصائص اللغة المشتركة، وقد يقتصر استعماله على هذا الشاعر فيبقى موسوماً بالتفرد، وعدم الشيوع، وبهذا نستطيع أن نفسر بعض الظواهر المنفردة التي ليس لها نظائر كثيرة في اللغة الأدبية المشتركة.

ولعل من أمثال هذا النوع ما خُرّجت عليه بعض القراءات القرآنية التي وصِفت بالشذوذ، وما وصفه النحاة بأنه ضرورة شعرية. [1]

وقد تجتمع استعمالات من لهجات مختلفة في الكلام العربي الواحد، وهذه الظاهرة قد أولاها ابن جني اهتماماً كبيراً، فعقد لها عدة فصول في خصائصه، وتناولها في أماكن مختلفة [2]، والذي نخلص إليه في ضوء ما أسلفنا، أن ما جاء في الشعر مما عدّه النحاة ضرورة ليس إلا خصائص لهجية، تسربت إلى اللغة الأدبية المشتركة التي تغذيها جميع اللهجات، فأصبحت بذلك جزءاً منها، وقد قصُرَت قواعد النحاة عن شمولها، فنسبوها إلى أصحابها حيناً، واكتفوا بالقول بأنها (لغة قوم) حيناً آخر، هروباً من عدم اتساقها مع القاعدة التي يريدون لها الاطراد، وبعض هذه الاستعمالات قد يكون من لهجة الشاعر الخاصة، ولم يستطع التخلص منها. [3]

ومن الأمثلة على لغة القبيلة الخاصة قول الشاعر يعلى الأزدي:

---

(1) انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، (1996)، **لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية)**، الطبعة الأولى، دار الشروق، ص545.

(2) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص375.

(3) انظر: عبد اللطيف، **لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية)**،ص 565.

فَظْلتُ لَدَى البَيتِ العَتيقِ أُخِيلُهو وَمَطواي مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقانِ [1]

"فهاتان لغتان أعني إثبات الواو في " أُخِيلُهو" وتسكين الهاء في قوله: لهْ، لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة" [2]

ومن الشواهد قصر الاسم (الأطباء) في قول الشاعر:

فَلَو أَنَّ الأَطبَا كَانُ حَولِي وَكَانَ مَعْ الأَطبَاءِ الأُساةُ[3]

وتفسير هذا أن الشاعر في البيت الأول وجد هذين الاستعمالين في اللغة المشتركة التي ينظم بها شعره، ولكن النحاة لعدم اطلاعهم على جميع خصائص اللغة المشتركة[4] عدَّوا قول الشاعر في تسكين هاء (لهْ) من أشد الضرورات [5]مع أنها وردت بها قراءات قرآنية. [6]

ولعل هذه الشواهد وغيرها الكثير مما خالف القاعدة هي أدلة على أن هنالك كثيراً من الأداءات الخاصة بقبيلة معينة، قد تسربت إلى اللغة الأدبية المشتركة.

---

(1) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص370.

(2) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص370، وانظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1969)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ج1، ص244.

(3) السيرافي، الحسن بن عبد الله المرزباني (ت368هـ)، (2008)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص221.

(4) انظر: عبد اللطيف، حماسة، **لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية)**،ص 546.

(5) المبرد، محمد بن يزيد، (د. ت)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق، عالم الكتاب، بيروت، لبنان، ج1، ص39.

(6) انظر: ابن جني، **المحتسب**، ج1، ص322.

الرجز وترفع الرّواة عن رواية أدب القبيلة:

كما سبق أن قلنا، فإن الأدب الشعبي – أدب القبيلة – هو أدب سابق على أخيه الفصيح، وأنه عرض فكاهات أبناء القبيلة، ودعاباتهم، وقصصهم، وميزة هذا الأدب أنه تضمن خصائص لهجة التخاطب اليومية في القبيلة، إلا أن الرّواة ترفّعوا عن رواية هذا النوع من الأدب، لأنهم نظروا إليه نظرة احتقار، وعدّوه أدبًا منحطًا، وصبوا اهتمامهم على الأدب الفصيح.

ولعلنا نقرر ونحن مطمئنون أن الرجز كان فنًا شعبيًا آثره القدماء للآداب الشعبية، وفي هذا المقام يشير إبراهيم أنيس إلى مثل هذا المعنى فيقول موضحًا: " موقف الرجز من الأدب الجاهلي، موقف الزجل من الآداب الحديثة، فلم ينظمه القدماء في تلك اللغة النموذجية الأدبية التي نزل بها القرآن الكريم، والتي عُني بها الخاصة من العرب "[1]

وقد يُعزى عدم تدوين الرجز الجاهلي إلى أمور منها: أنه كان يصور حياة القبيلة وأصحاب اللهجة الواحدة خير تصوير، ومن هنا كان يمثل (أدب القبيلة)لا أدب العرب جميعًا، يستمتع به المرء في قبيلته ولا يكاد يستسيغ غيره من رجز القبائل الأخرى، والسبب الآخر: أن كثيراً من الأراجيز الجاهلية قد اندثرت بموت أصحابها وما بقي منها في أذهان الناس كان القلة النادرة التي تَحرّج الرّواة في رواياتهم لأنها غير أهل للرواية، ولو أُتيح لنا تدوين تلك الأراجيز الجاهلية، لحظينا بكثير من مظاهر حياة القبائل الاجتماعية والدينية، ولانفتحت أعيُننا على كثير من اللهجات القديمة لهذه القبائل.[2]

وعلى أية حال فما نراه أن بحر الرجز ذلك البحر السهل العذب، الجاري على ألسنة العرب جريان النثر هو أول القوالب الفنية بعد السجع لأنه خفيف على السمع، بالغ الأثر في

---

(1) أنيس، إبراهيم، (1952)، **موسيقى الشعر**، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ص 127.

(2) الجوهري، **فن الرجز في العصر العباسي**، ص 34-37.

النفس، وقريب من النثر، ومما يُرجّح هذا الظن أن بعض علماء العَروض يُنكرون عدّ الرجز من الشعر.[1]

ولا يكاد أحدنا يُنكر أن الكثير من شواهد اللغة كانت من الرجز، الذي يُمكننا عدُّه أدبـاً شعبياً بامتياز.

(1) انظر: بروكلمان، كارل، (1977)، **تاريخ الأدب العربي**، تحقيق: عبد الحليم النجار ورمضان عبد التواب، دار المعارف، ج1، ص51.

الفصل الأول

(المستوى الصوتي)

في النظام الصوتي وأثر أدب القبيلة فيه:

اتفقت اللغة العربية الشمالية منذ العصور الجاهلية في الصفات والظواهر العامة التي كانت تكفل الاتصال بين القبائل العربية المختلفة، والتي كانت في الوقت نفسه نتيجة لهذا الاتصال، ولكن هذه القبائل جميعها لم تُتِح لها حياتها ظروفًا متماثلة أو ملابسات متشابهة، بل أحاطت بها في حياتها الاجتماعية والاقتصادية وفي بيئتها الطبيعة المادية، والمعنوية الأدبية ظروف مختلفة، فقد كان بعضها يحيا حياة بدوية كلها شدة وخشونة، وبعضها الآخر يحيا حياه حضرية فيها شيء من الرقة.

كما أن هذه القبائل كانت تختلف فيما بينها – تبعًا لذلك – من حيث التنقل والاستقرار، والانعزال والاختلاط، وقد أدى ذلك إلى أن يكون لكل قبيلة من العرب لهجة تُميزها عن غيرها، فكان أن اختلفت هذه اللهجات في بعض المظاهر الصوتية، وفي بنية بعض ألفاظها، إلى غير ذلك من خصائص وسمات. [1]

ويرى بعض الباحثين أن لهجات القبائل البدوية لم تكُ بعيدة الاختلاف من الوجهة اللغوية، بحيث لا يمكن التفاهم، حتى بين القبائل المتباعدة بعضها عن بعض في السكن والجوار؛ إذ إن أغلب الفروق فيما يظهر، كانت ترجع إلى طبيعة اختلاف الأصوات

(1) انظر: الطيب، عبد الجواد، (2008)، **من لغات العرب لغة هذيل**، المكتبة الأزهرية، طرابلس، ص25.

والقوالب والمفردات. [1] وليس إلى اختلاف البيئات، إذ كانت تلك البيئات مواطن لقبائل عدة، ولو كان اللغويون القدامى عزوا اللهجات إلى قبائلها، لا إلى بيئاتها، لأعطونا صورة أوضح عن طبيعة تلك اللهجات، ولكنا أقدر على الكشف عن خصائصها. [2]

وفي هذا الفصل سأقوم بدراسة أثر أدب القبيلة في النظام الصوتي للغة، وستشمل دراستي موضوع الفك والإدغام، والإشباع وإطالة الحركات، وتقصير الأصوات الطويلة، وتسكين الأصوات المتحركة، وتحريك الأصوات الساكنة، والتشديد والتخفيف، والبناء المقطعي، ومسألة الهمزة وأحكام المهموز.

الفك والإدغام:

الإدغام لغة: " إدخال اللجام في أفواه الدواب، وأَدْغَمَ الفَرَسَ اللِّجَامَ أدخله في فيه، ومنه إدغام الحرف في الحرف". [3]

والمعنى الاصطلاحي للإدغام: أدغمت الحرف في الحرف: أدخلته فيه، فجعلت لفظه كلفظ الثاني، فصارا مثلين، والأول ساكن، فلفظ بهما لفظة واحدةً. [4]

ومن معانيه: كل حرفين التقيا، وأولهما ساكن وكانا مثلين أو جنسين، وجب إدغام الأول منهما لغة وقراءةً. [1]

---

(1) انظر: النعيمي، حسام، (1980)، **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني**، دار الرشيد، العراق، ص 82

(2) انظر: غالب، علي ناصر، (1989)، **لهجة قبيلة أسد**، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ص 37 – 39

(3) ابن منظور، **اللسان**، ج1، ص284، (دغم)، وانظر: الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق، (د. ت)، **ديوان الأدب**، تحقيق: عادل عبد الجبار الشاطي، الطبعة الأولى، مكتبة المصطفى: ج2، ص328

(4) انظر: الجوهري، أبو نصر إسماعيل (ت393هـ)، (1987)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، الطبعة الرابعة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الملايين، بيروت، لبنان، ج1، ص 207.

واستعمل سيبويه معنى الإدخال في تعريفه للإدغام، يقول: " والإدغام إنما يُدخل فيه الأول في الآخر والآخر على حاله، ويقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد، نحو: قد تركتك". [2]

وعرّف أبو علي الفارسي الإدغام بقولة: " الإدغام أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة وذلك قولك، مُدّ، وقِرّ، وعَضّ". [3]

ويزيد ابن جني ذلك وضوحاً في قوله: " والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت، ألا ترى أنك في (قطّع) ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني، حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول، ولم تدغمه في الآخر، ألا ترى أنك لو تكلفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجشمت لها وقفة عليها تمتاز من شدّة ممازجتها للثانية بها كقولك: قطْطَع، وسُكْكَر، وهذا إنما تحكمه المشافهة به، فإن أنت أزلت تلك الوُقَيْفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه، وإدّغامه فيه أشد لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه" [4].

وورد مصطلح الإدغام عند المبرِّد في قوله: " الإدغام بأن يعتمد لهما باللسان اعتمادةً واحدة، لأن المخرج واحد، ولا فصل" [5].

---

(1) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، (د. ت)، **النشر في القراءات العشر**، تصحيح ومراجعة: محمد علي الضبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص 276

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص 104

(3) الفارسي، الحسن بن أحمد، (1980)، **التكملة**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، جامعة الرياض، ص608

(4) ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص140

(5) المبرد، **المقتضب**، ج1، ص333

أما مصطلح الفك أو الإظهار، فيقصد به: أن ينطق كل صوت على حدة، فتظهر خصائص الصوت الأول، يقول المبرِّد: " واعلم أن كل مدغم فيما بعده إذا كانا من كلمتين فإظهار الأول جائز، لأنه غير جائز للثاني، فإذا لقيت التاء دالاً أو طاء كان الإدغام أحسن، لأن مخرج الثلاثة واحد مثل: انقط داود، تقول: انقطاود، ولو قلت: انقداود، كان حسناً"[1].

وبين علماء العربية القدماء أن الغرض من الإدغام هو التخفيف، لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه، ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينه ليلفظ بحرف آخر مثله صعب ذلك، وشبهه النحويون بمشي المقيد، لأنه يرفع رِجْلاً ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منه، وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين، وذلك ثقيل على المتكلم، وثقيل على اللسان، فاللسان إذا رفعته عن مكانه وأعدته إليه، أو إلى قريب منه ثقُل ذلك، ولذلك وجب الإدغام. [2]

فالغرض إذن من الإدغام هو التخفيف، والسهولة والتيسير في النطق وهذا ما تؤيده الدراسات اللغوية الحديثة، فميل اللغة إلى الإدغام حين يتوالى صوتان متماثلان أو متقاربان في كلمة واحدة، أو في كلمتين متجاورتين، هدفه تحقيق حد أدنى من الجهد عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها [3].

وقد ذكر علماء اللغة القدماء عدة مصطلحات تشترك في الدلالة على ترك الإدغام وإيضاح صورة الصوت المنطوق وهي: الإظهار، والبيان، والتبيان، وقد وردت هذه المصطلحات

---

(1) المبرد، **المقتضب**،ج1، ص396

(2) انظر: الزمخشري، **شرح المفصل**،ج10،ص131، وانظر: الاشبيلي، ابن عصفور (ت669)، (1987)، **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج2، ص631

(3) انظر: عبد التواب، رمضان، (1997)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص118

الثلاثة في أقوال الفراء: "وقد قرأ بعضهم (حيي عن بينة) بإظهارها"[1]، وقوله: " ألا ترى أنك لا تقول: (فننجي) بالبيان"[2]، وقولة: "وأما من جمع بين الساكنين فإنه كمن بنى على التبيان"[3]، إلا أنه إدغام خفي كقوله تعالى " **أَمَّنْ لا يَهِدِّي إلاَّ أَنْ يُهْدَى**"[4].

ويقصد الفراء بهذه المصطلحات الثلاثة هنا إظهار الصوت وترك الإدغام، وهو ما اصُطُلِح عليه مصطلح الفك.

وقد ورد الإظهار عند سيبويه في قوله: " فالإظهار في الحروف التي من مخرج واحد وليست بأمثال سواء أحسن وهو في المختلفة المخارج أحسن، لأنها أشد تباعداً وكذلك الإظهار كلما تباعدت المخارج ازداد حسناً "[5]

إذن فالإظهار عكس الإدغام، أي نطق الصوتين وعدم إدغامهما، ويبدو أن هذا المصطلح هو الذي ساد عند النحاة المتأخرين للدلالة على إظهار الحرفين وترك الإدغام.

وقد عني علماء العربية بظاهرة الإدغام، واعتبروها من سنن العرب في كلامهم، فرسموا لها القوانين وحددوا لها الشروط، وحاولوا تفسيرها وتعليل أسبابها، ولما كان الإدغام ظاهرة صوتية تحدث بسبب تأثير الأصوات المتجاورة بعضها ببعض، كانت القبائل التي اشتهرت بالإدغام هي تلك القبائل التي تميل إلى الخفة والسرعة في كلامها، والقبائل التي تميل إلى الإظهار هي التي تجنح إلى التأني والوضوح. [6]

---

(3) الفراء، **معاني القرآن**، ج1، ص411

(4) الفراء، **معاني القرآن**، ج2، ص56

(5) الفراء، **معاني القرآن**، ج1، ص18

(6) سورة يونس، الآية 35

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص 445 - 446

(2) انظر: الراجحي، عبده، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص 126

ويرى إبراهيم أنيس أن الإدغام، أو تأثر الأصوات بعضها ببعض ظاهرة صوتية تحدث كثيراً في البيئات البدائية، حيث السرعة في نطق الكلمات ومزجها بعضها ببعض، فلا يُعطى الحرف حقه الصوتي من تحقيق أو تجويد في النطق به، ويظهر هذا بجلاء ووضوح بين البدو في القبائل الرحل التي لا تكاد تستقر على حال، فإذا تذكرنا أن البيئة العراقية قد نزحت إليها قبائل أقرب إلى البداوة ممن عاشوا في البيئة الحجازية، أمكننا أن نتصور أن الإدغام كان أكثر شيوعاً في لهجات القبائل النازحة إلى العراق، أما البيئة الحجازية فقد كانت بيئة استقرارية، وبيئة حضارة نسبياً، فيها يميل الناس إلى التأني في النطق وإلى تحقيق الأصوات وعدم الخلط بينها. [1]

ويرى العمري أن الإدغام لغة تميم، يقابله الفك في لغة أهل الحجاز، ويحدث الإدغام في مثل: رُدَّ وشُدَّ، وفي لغة الفك اردُد واشُدد. [2]

ونجد أن العرب جميعاً يميلون إلى فك الإدغام، إذا اتصل الفعل بتاء الضمير نحو " رددتُ " أو (نا) الفاعلين نحو"رددنا " أو نون النسوة نحو " أرددن " إلا ناساً من بكر ابن وائل فإنهم يبقون الإدغام فيقولون " ردَّن". [3]

وقد نسب ابن خالويه الإدغام لأهل الحجاز فقال في قوله تعالى **"مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ"**[1]، يُقرأ بالإدغام والفتح، وبالإظهار والجزم، فالحُجّة لمن أدغم أنه لغة أهل الحجاز، لأنهم يدغمون الأفعال لثقلها. [2]

---

(3) انظر: أنيس، **في اللهجات العربية**، ص 63

(1) انظر: العمري، محمد أحمد، **خصائص لغة تميم أصواتاً وبنية ودلالة**، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ص 149

(2) انظر: الاستراباذي، رضي الدين محمد، (1982)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج3،ص244 - 245

وهذا هو القول الوحيد الذي وقفت عليه ينسب الإدغام في حال الجزم لأهل الحجاز، وأما بقية الأقوال فتنسب الفك لأهل الحجاز، والإدغام لتميم.

وبالنظر فيما لدينا من نصوص، وجدنا نسبة الإدغام لتميم وحدها، وهذا لا يعني أنه مقصور عليها، فلعل من نَسب إليها الإدغام دون إشارة إلى غيرها اكتفى بذكرها لشهرة لغتها، ومكانتها بين لغات القبائل الأخرى.

وعلل بعض المحدثين الفك والإدغام في لغة تميم وأهل الحجاز باختلاف موضع النبر بين هذه القبائل حيث يقول: " اختلفت القبائل العربية في أحكام الفعل المضعف أي الذي فيه العين واللام من نوع واحد، وليس لهذا الاختلاف من سر سوى اختلاف موضع النبر بين هذه القبائل، أما السر في التزام الحجازيين فك الإدغام فهو أنه يترتب على الجزم عادة نقل النبر من موضعه إلى المقطع الذي قبله، لأن الجزم يختصر الكلمات، أما بنو تميم فلم ينقل النبر في لهجتهم بسبب الجزم وبهذا بقي الإدغام فكانوا يقولون في حالة الوقف: - "لم يردّ " [3].

ويقول إبراهيم أنيس[4]: وقد عرفنا من قبل أن البيئة العراقية كانت تميل لهجاتها بوجه عام إلى الإدغام، وأن قبائل الحجاز كانت تميل إلى الإظهار، وعلى هذا يمكن الحكم على أن القبائل التي عُرِفت بالإدغام هي:

تميم – طي – أسد – بكر بن وائل – تغلب – عبد القيس.

---

(3) سورة البقرة، الآية 217

(4) انظر: ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769هـ)، (2005)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث،ج 2، ص591

(3) أنيس، **في اللهجات العربية**، ص 137 - 138

(4) أنيس، **في اللهجات العربية**، ص 70

وأن القبائل التي آثرت الإظهار هي: قريش – ثقيف – كنانة – هذيل.

فالقبائل العربية إذن انقسمت إلى طائفتين: الأولى تؤثر الإدغام والثانية تؤثر الإظهار.

ويظهر ميل تميم إلى الإدغام حين نتذكر ما يشير إليه النحاة من أن قبيلة تميم قد عُرِفت بإدغام المثلين في مثل (لم يحلّ) في حين أن الحجازيين كانوا يقولون (لم يحلل)، وقد جاء القرآن الكريم غالبًا بلهجة الحجازيين نحو قوله تعالى: " **إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ** "[1] ونحو " **مَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي** "[2] ونحو " **وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ** "[3]

ونحو "**وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ**"[4] وقد ورد التنزيل على لهجة تميم في قوله "**وَمَنْ يَرْتَدَّ**"[5].

يقول جرير وهو من تميم:

فَغُضَّ الطَرفَ إنَّكَ مِنْ نُميَرٍ فَلا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلَابا [6]

ويبدو أن ظاهرتي الإدغام والفك كانتا من الظواهر التي اعترفت بها اللغة النموذجية الأدبية [7]، وهذا يشير إلى أن القاعدة في إدغام المضارع المجزوم مثلاً قد تفرعت إلى فرعين جائزين هما الفك والإدغام، وبعد هذا كله لعلّنا ننظر إلى بعض الأبيات التي نعتها النحاة بالضرورة الشعرية تارة، وبالقليل تارة أخرى، وفي ظننا أن هذه الأبيات من أدب القبيلة، ومنها:

---

(1) سورة آل عمران، الآية 120

(2) سورة طه، الآية 81

(3) سورة لقمان، الآية 19

(4) سورة المدثر، الآية 6

(5) سورة البقرة، الآية 217

(6) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي، (1988)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين افتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج3، ص400

(7) انظر: أنيس، **في اللهجات العربية**، ص 72

قول الشاعر:

ثمَّ اسَتمّروا وقالوا: إنَّ مَشْرَبَكُم ماءٌ بشَرقيّ سَلْمَى فَيْدُ أَو رَكَكُ[1]

بفك الإدغام (ركك)، وبالإدغام تكون (ركّ)

ويقول أبو النجم العجلي في مطلع لاميته[2]:

الحَمدُ للهِ العليّ الأجلَلِ

يريد (الأجلّ) حيث جاء الشاهد بفك إدغام المثلين، فنجد أن (الأجلل) جاءت في قول الراجز على لغة أهل الحجاز، الذين يميلون إلى فك الإدغام، ولا ننسى أن الرجز كما أسلفنا الذكر هو فن شعبي بامتياز.

ومنه أيضاً قول الرجز:

قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ بناتُ أَلْبُبِه[3]

والأصل أن تقول (أَلُبِّهِ)

وعلى هذا ذهبت اللغة المشتركة أو الفصيحة إلى الإظهار أو الفك، فيما تفرعت عنها لغة تميم التي تؤثر الإدغام وما هذا التفريع إلا بسبب العامل اللهجي، ومن هذا المنطلق لعلنا نطمئن إلى أن شواهد الإدغام جاءت من (أدب القبيلة)، علاوة على ذلك كله نجد كلتا اللغتين- الفك والإدغام- قد وردتا في القرآن الكريم.

---

(1) البيت لزهير بن أبي سلمى، والشاهد فيه فك الإدغام في (ركّ)حمله من جمال سلمى أحد جبلي طيء، وانظر: ابن السراج، **الأصول**، ج3، ص407

(2) ابن السراج، **الأصول**، ج3، ص442

(3) ابن السراج، **الأصول**، ج3، ص 443

الإشباع وإطالة الحركات:

يقول ابن منظور: "الإشباع مصدر الفعل أَشْبَعَ يُشبِع، واسم الفاعل منه مُشبِع واسم المفعول مُشَبع ومعناه التوفية، وبلوغ حد الكمال"[1]، ويقول: " أَشْبَعَهُ الطعام والرَّعي، والشَبَعُ من الطعام ما يكفيك، ويشبعك من الطعام وغيره، وأشبعتُ فلانًا من الجوع، وعنده شُبعة من الطعام: بالضم: أي قدر ما يَشبع به مرة، وفي الحديث: أن زمزم كان يُقال لها في الجاهلية شُباعة، لأن ماءها يَروي العطشان ويُشبِع الغرثان.. ، وأشبع الثوب وغيره: روّاه صبغًا، وقد يُستعمل في غير الجواهر على المثل، كإشباع النفخ، والقراءَة، وسائر اللفظ، وكل شيء توفره فقد أَشْبَعتَه، حتى الكلام يُشبع متُوفَّر حُروُفه"[2].

ونجد هذا المصطلح مستخدمًا عند العَروضيّين، في علم الرّوي والقافية، ويطلق على حركة الدخيل، يقول ابن سيدة: [3]"والإشباع في القوافي: حركة الدخيل، وهو الحرف الذي بعد التأسيس، ككسرة الصاد في قوله:

كِليني لِهمٍّ يا أُميمةَ ناصبِ"

وما يهمنا هو ذلك الإشباع، الذي سمّاه أبو عمرو الداني بلغة الممططين من العرب الذين يقولون: الدراهيم، والمنابير، والمساجيد، في الدراهم، والمنابر، والمساجد[4].

وسماه ابن الجزري بلغة المُشبعين من العرب، الذين يقولون: الدراهيم، والصياريف، في الدراهم، والصيارف[1].

---

(1) ابن منظور، **اللسان**، ج8، ص171 (مادة الشين المعجمة)

(2) ابن منظور، **اللسان**، ج8، ص172

(3) الحميري، نشوان بن سعيد، (1999)، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ج6، ص 3366

(4) انظر: الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت444هـ)، (2007)، **جامع البيان في القراءات السبع**، الطبعة الأولى، جامعة الشارقة، الإمارات، ج3،ص 1259

يقول أبو عمرو الداني: "هو إتمام الصوت بالحركة، فيتولد الألف عن إشباع الفتحة، والياء عن إشباع الكسرة، والواو عن إشباع الضمة"[2].

وقد تناول سيبويه هذا المصطلح في أحد أبواب كتابه، وعنون له بـ(هذا باب الإشباع في الجر، والرفع، وغير الإشباع، والحركة كما هي)[3]، كما عقد له ابن جني باباً تحت عنوان (باب في مطل الحركات)[4].

يقول ابن جني: "قد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة"[5].

ثم يؤكد هذه الحقيقة بقوله: "ويدلك أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن، حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه"[6].

والحركات القصيرة يسميها ابن جني أصواتاً ناقصة، ويعلل لتسميتها بالحركات، ويشرح كيفية تحولها إلى حروف، فيقول: "وإنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات، لأنها تقلقل الحرف الذي تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجتذبه نحو الياء، والضمة تجتذبه نحو الواو، ولا يبلغ

---

(1) انظر: ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج2، ص 29

(2) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت444هـ)، (1997)، **المحكم في نقط المصحف**، الطبعة الثانية، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر، ص 177

(3) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص202

(4) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج3، ص123

(5) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392)، (1985)، **سر صناعة الإعراب**، الطبعة الأولى، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ج1، ص 19

(6) ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج1، ص 20

الناطق بها مدى الحروف التي هي أبعاضها، فإن بلغ مداها، تكملت له الحركات حروفـًا، أعني ألفـًا، وياءً، وواواً"[1].

ولقد جاء الإشباع كثيراً في استعمال العرب[2]، وقال بعضهم: والشواهد على إشباع الضمة، والفتحة، والكسرة كثيرة جداً[3]، لذلك استرعت هذه الظاهرة انتباه علماء العربية، منذ وقت مبكر، فقد ذكروا أن بعض القبائل كانت تشبع الحركات وتمطلها، وبعضها كان يحذف الممدود ويختلسها اختلاسـًا، فمن الإشباع قولهم دراهيم، في دراهم، وصياريف، في صيارف[4].

وليس الإشباع خاصـًا بالشعر، فقد جاء في كلام العرب المنثور، وفي القرآن الكريم، بقراءاته المتعددة، وفي الحديث الشريف، فكيف بنا بعد هذا كله نذهب وراء مقولة أن الإشباع ضرورة من الضرورات، ولو أن الأمر اقتصر على الشواهد الشعرية، لما كان هذا القول مستغربـًا، لأن الشعر محل الضرورات كما يقولون، والعرب يتوسعون فيه أكثر مما يتوسعون في غيره، حفاظـًا على موسيقاه.

أما وقد عمّ سائر النصوص العربية، فلا معنى لأن نحيل على باب الضرورة كل ما ورد منه، حتى ما جاء في اختيار الكلام، ونحن نعلم أن (ما يكون ضرورة لا يجوز أن يُجعل حُجَّة)[5].

---

(1) ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج1، ص42

(2) انظر: الأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص23-31

(3) انظر: الأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص59

(4) انظر: النعيمي، **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني**، ص72

(5) انظر: الوراق، محمد بن عبد الله (ت381هـ)، (1996)، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ص 57

والإشباع في الحركات شمل الفعل والاسم جميعـًا، ولكنه يختلف من موضع لآخر، فهنالك إشباع في الفعل، لا يؤثر في إعرابه، ومن شواهده، بيتان تتداولهما كتب النحو، وهما، قول الشاعر:

اللهُ يَعلمُ أَنَّا فِي تَلَفُّتِنا يَومَ الفِرَاقِ إلى إخِوانِنَا صُورُ

وَأَنَني حَيْثُمَا يَثْنِي الهَوى بَصَري مِنْ حَيْثُمَا سَلكوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ [1]

في حين نجد أن هنالك إشباعـًا في الفعل، يؤثر في إعرابه، وهو الفعل المضارع الناقص الذي ينبغي – كما تصور القاعدة – أن تُقصّر حركة آخره في الجزم، أو بتعبير النحاة يحذف حرف العلة، ولكنه مع الإشباع لا يحذف، أي تبقى الحركة طويلة، فتصبح صورة الفعل مع الجزم كصورته مع غير الجزم، والشواهد على هذا النوع كثيرة، ونجد أن النحاة قد التمسوا لها وجوهـًا عِدّة من العلل، لكي توافق القاعدة، وتبعد بها حتى عن الضرورة، لأنهم قالوا: إنه ليس في شيء مما أباحوه للشعراء في الضرورة، رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحنـًا، ومتى وجِد هذا في شعر كان ساقطـًا مُطَّرَحـًا، ولم يدخل في باب ضرورة الشعر [2].

ومن هذا النوع قول الشاعر قيس بن زهير:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ [3]

وفي اللغة النموذجية: ألم يأتِك.

وقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمَيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيا [1]

---

(1) ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص316، والأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص24

(2) انظر: السيرافي، **شرح السيرافي**، ج1،ص200

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص59، والسيرافي، **شرح السيرافي**، ج1، ص209

وفي اللغة النموذجية: لم ترَ.

وقول أبي عمرو بن العلاء للفرزدق:

هَجَوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْو زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ[2]

وفي اللغة النموذجية: لم تهجُ.

وقول الآخر:

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقْ وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ[3]

وفي اللغة النموذجية: ولا ترضّها.

نلاحظ أن معظم هذه الأفعال جاءت مسبوقة بحرف الجزم (لم)، ولعل هذا الأمر هو ما دعا ابن مالك إلى القول بأن عدم الجزم بلم (لغة)[4].

أما إشباع الحركات في الاسم الذي لا يؤدي إلى اختلال في ظاهرة الإعراب، فلم يُثر حوله خلاف بين العلماء، واكتفوا بعرض شواهد منه، للتدليل على جوازه للشاعر إذا اضطر، فإن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب، ليس من لفظ البيت، فتُشبع الفتحة، فيتولد بعدها الألف، وتشبع الكسرة، فتتولد من بعدها ياء، وتشبع الضمه فتتولد من بعدها واو[5].

ومما ساقوه شاهداً لإشباع الفتحة قول ابن هَرمة، يرثي ابنه: –

---

(1) الأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص51، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ص378

(2) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745ه)، (1984)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد أحمد النماس، ج1، ص1224، والإستراباذي، **شرح الشافية**، ج3، ص183

(3) ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص307، والأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص16

(4) انظر: الأشموني، **شرح الأشموني**، ج4، ص6

(5) انظر: ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج1، ص27

وأَنْتَ مِنْ الغَوائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِجَالِ بِمُنْتَزَاحِ[1]

أراد: بمنتزح، فأشبع فتحة الزاي

ومن إشباع الضمة قول الشاعر:

مَمْكُورَةٌ جُمَّ العِظَامِ عُطْبُولْ كَأَنَّ فِي أَنْيَابِهَا القَرَنْفُولْ[2]

أراد أن يقول: (القَرَنْفُل)، فأشبع ضمة الفاء.

نلاحظ أن الإشباع الذي يغير الإعراب عن وجهه تعددت فيه الروايات، وكثر حوله الخلاف على عكس النوع الآخر، وهذا يدل على اهتمام النحاة بقواعد الإعراب، وحرصهم على سلامتها أن تختل، ومن أجل ذلك نظروا إلى مثل هذه الظواهر، لا على أنها لهجات أخرى، تخالف القاعدة، أو على أنها اختلافات نطقية تناسب معنى معيناً، تُطلب له وتُراد عليه، بل على أنها ضرورة وحسب[3].

ونجدهم أراحوا أنفسهم من عناء بحثها بحثاً كان من الممكن أن يكشف لنا عن جوانب أخرى في اللغة أهملوها بعدم وصفهم، أو تسجيلهم لها وبحرصهم على القواعد وحدها، مع ورود مثل هذا الإشباع في القرآن الكريم، في الاسم، والفعل جميعاً، مثل قراءة الحسن " **سَأُورِيكُمْ دَارَ الفَاسِقِينَ** "[4] بإشباع ضمة الهمزة في الفعل، كما ورد الفعل الناقص غير محذوف الآخر في حالة الجزم في قوله تعالى: " **لاَ تَخَافُ دَرَكًا وَلاَ تَخْشَى** "[5] في قراءة

(1) ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص16

(2) الأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص15

(3) انظر: عبد اللطيف، **لغة الشعر**، ص 284

(4) سورة الأعراف، الآية 145

(5) سورة طه، الآية 77

حمزة (ولا تخفْ) بالجزم، ونجدهم يلتمسون لكل هذه القراءات وجهاً تُخرّج عليه، لما يوافق قواعدهم[1].

إن ما قال عنه النحاة: إنه ضرورة في أمثلة الإشباع التي سبق إيرادها، يخضع من وجهة نظرنا لأمور يختلف بعضها عن بعض، ذلك أن قول الشاعر: " ألم يأتيك " الذي يقول عنه سيبويه: "إنه مجزوم من الأصل"[2]. يقول عنه الفراء: " من العرب من يفعل ذلك "[3]. ويُشعِر كلام السيرافي عنه: بأنه لهجة[4].

ويقول الأعلم: "وهي لغة لبعض العرب يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله"[5]، ويقول عنه ابن مالك: " إنها لغة معروفة "[6].

وقد صرح المرزباني بأن ثبات الواو، والياء، في حالة الجزم، لغة طيء[7]، ولعل اللهجة التي تُبقي على الياء، والواو، في حال المضارع المجزوم، هي التي تبقي على الياء، والواو، في فعل الأمر للمخاطب الواحد، ويشهد لذلك ما ورد في القرآن الكريم من ثبات الواو، والياء، والألف، في حالة الجزم، وليس في القرآن ضرورة كما يقول السيرافي[8].

---

(1) انظر: السيرافي، **شرح السيرافي**، ج1، ص201

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج2،ص60

(3) الفراء، **معاني القرآن**، ج1، ص161

(4) انظر: السيرافي، **شرح السيرافي**، ج1، ص209

(5) الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، (1994)، **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، الطبعة الثانية، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج2، ص59 – 60

(6) الأندلسي، **شواهد التوضيح**، ص22

(7) انظر: المرزباني، **الموشح**، ص 33

(8) انظر: عبد اللطيف، **لغة الشعر**، ص 285

لعلنا بعد كل الذي ذكرناه، نطمئن إلى أن الإشباع، وإطالة الحركة، هي لغة لبعض العرب، وقد تكون هذه الأداءات التي وردت في الشواهد الشعرية، قد تسربت من (أدب القبيلة) إلى اللغة المشتركة، تقرر القاعدة النحوية أن يحذف حرف العلة في حالة الجزم إلا أنه وبعد الشواهد التي عرضناها تفرع عن هذه القاعدة عدم الحذف في حالة الجزم، ونسبت هذه اللغة إلى قبيلة طيء التي كانت تبقي على الحرف في حالة الجزم كما هو في غير الجزم، وهذا التفريع كما نراه هو بسبب العامل اللهجي، كما آثرت قبيلة طيء ومن جاورهم الإشباع في الحركات فيشبعون الفتحة ألفاً والكسرة ياءً والضمة واواً، وما الشواهد التي نعتها النحاة بالضرورة والشاذ ما هي إلا من أدب القبيلة، لاسيما أنه وردت على هذه اللغة قراءات قرآنية.

تقصير الأصوات الطويلة:

كما أجاز النحاة الإشباع، وإطالة الحركات، أجازوا أيضاً تقصير الأصوات الطويلة، أو الاجتزاء – على حد تعبيرهم – بالفتحة عن الألف، وبالكسرة عن الياء، وبالضمة عن الواو استخفافاً[1].

وهذا التقصير في الحركات اقتصر على الشعراء، فهم الوحيدون المسموح لهم على حد تعبير النحاة، غير أننا نجد الكثير من الشواهد على تقصير الأصوات الطويلة، وعلى أنها أداءات صوتية في بعض لهجات القبائل.

ومما جاء على شواهد تقصير الأصوات الطويلة، قول الراجز:

أَصْبَحَ قَلبِي صَرِدَا لاَ يَشْتَهِي أَنْ يَرِدَا

إلاَّ عِرَارَاً عَرِدَا وَصَلَّيانَا بَرِدَا[1]

(1) ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص216

يريد: عارداً، وبارداً

وقول الشاعر:

مِثْلَ النَّقا لبَّدَه ضَرْبُ الطَّلَلْ[2]

يريد الطلال، وقد استدل ابن جني بهذه الشواهد على جواز قراءة مالك بن دينار[3]، "

فَاقْعُدُوا مَعَ الخَلِفِين "[4]

نتساءل لمَ عُدّت هذه الأداءات في الشعر ضرورة، في حين أنها وردت في قراءات القرآن، ومما يعد من تقصير الحركات (كلتا) في قول الشاعر:

فِيْ كِلتَ رِجْلَيهَا سُلاَمَى وَاحِدَة[5]

كما جاء التقصير في الفعل (وَصَّانِي)، ومنه قول رؤبة:

وَصَّانِي العَجّاجُ فِيمَا وصَّنِي[6]

ومما جاء في تقصير الواو والاكتفاء بالضمة، قول الشاعر:

إنَّ الفَقَيرَ بَينَنَا قَاضٍ حَكَمْ أَنْ تَردَ المَاءَ إذَا غَابَ النُّجُم[7]

يريد النجوم، فقصر الواو، واكتفى بالضمة، و(الأمور) في قول الشاعر:

وَكَانَ مِمَّنْ أَرْتَجي وأَدْخِر للدَهْرِ عِنْدِي مُصْمَئِلاتِ الأُمُرْ[8]

---

(1) ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص365

(2) ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص366

(3) ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص298

(4) سورة التوبة، الآية 83

(5) الأنباري، **الإنصاف**، ج2، ص260

(6) ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص293

(7) ابن جني، **المحتسب**، ج1، ص299

(8) ابن جني، **المنصف**، ج1، ص349

ونجد أن ابن جني في (المحتسب) قد استدل بهذه الأبيات على جواز قراءة الحسن[1].

قوله تعالى: **"وبالنُّجُم هُمْ يَهْتَدُونَ"**[2] بضم النون المشددة والجيم.

ومما جاء في حذف الياء، أو الكسرة الطويلة، استغناء عنها بالكسرة، قول الشاعر:

وبُدِّلتُ بَعْدَ الزَعْفَرَانِ وَطِيبِهِ صَدَا الدَّرعِ مِنْ مُسْتَحْكَمَاتِ المَسَامِرِ[3]

(يريد المسامير).

وقد قُصّرت أيضـًا الكسرة الطويلة (الياء)، واستغني عنها بالكسرة القصيرة من آخر الاسم المنقوص غير المنون، ومنه (الغواني)في قول الشاعر:

وأَخَو الغَوانِ مَتْى يَشَأ يَصْرِمَنَهُ وَيَكُنَّ أَعْدَاءً بُعَيْدَ وِدادِ[4]

وقد جاء مثل هذا النوع كثيراً في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى **"يَومَ التَّنَادِ"**[5]وقوله: **"وَمَنْ يَهْدِ اللهُ فَهو المُهْتَدِ "**[6]، والأصل (المهتدي) وكل هذه الاداءات ما هي إلا خصائص لهجة خاصة تسربت إلى اللغة المشتركة.

يقول سيبويه: " ومن العرب من يحذف هذا في الوقف، شبهوه بما ليس فيه ألف ولام"[7]، وحكى الكسائي: "عن العرب أقبل يضربه لا يأْلُ، يريد لا يألو، فحذف كما قالوا: لا أدرِ"[1].

---

(1) ابن جني، **المنصف**، ج2، ص 8

(2) سورة النحل، الآية 16

(3) ابن جني، **المنصف**، ج1، ص 95

(4) ابن جني، **الخصائص**، ج3، ص133

(5) سورة غافر، الآية 32

(6) سورة الإسراء، الآية 97

(7) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص9

والواقع أنه لم يحذف، بمعنى أسقط الضمة الطويلة التي في آخر الفعل، وإنما الذي حصل، هو تقصيرها، أي جعلها قصيرة، وكثيراً ما يعبر النحويون عن قصر المد بالحذف، ولو حُذف المد لأصبح الحرف الذي قبله ساكنًا، لأن المد يعتمد على حرف سابق، أما إذا قيل بأنه حُذف وبقيت قبله حركة قصيرة، فيعني أنه اعتمد على الحركة القصيرة، وهذا مُحال، ولا يمكن لأي إنسان أن يجمع بين مد وحركة، فكما أن الحركة لا يتقدمها المد، فكذلك المد لا تتقدمه الحركة[2].

ومن الأمثلة على تقصير الأصوات الطويلة، الأسماء الموصولة، فقد ورد في الاسم الموصول (الذي)عدة لهجات، منها: (الذي) على الأصل، و(اللذِ)، و(اللذْ)، بإسكان الذال، وهذه كلها تغيرات أصابت الاسم الموصول (فالذي) هو الأصل، ولما قُصّرت الكسرة الطويلة (ياء المد) منه، أصبح الذي (اللذِ)، ثم حذفت الكسرة القصيرة من (اللذِ)، فصار (اللذْ)، وهذه آخر مرحلة في هذا الاسم[3].

أما قول الشاعر:

وَلقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وثَمَانِيًا وثَمَانِ عَشْرَةَ واثْنَتَينِ وأَرْبَعا[4]

فقد عبر بعض النحاة عن هذا البيت، بالحذف، فكان حقه أن يقول (ثماني) عشرة، وإنما حذف الياء على لغة من يقول طوال الأيدِ كما قال الشاعر:

فَطِرتُ بِمُنْصُلي فِي يَعْمَلاتٍ دَوَامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا[1]

---

(1) انظر: السحيمي، سلمان سالم، **الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري**، مكتبة الغرباء، ص 196

(2) انظر: السحيمي، **الحذف والتعويض**، ص197

(3) السحيمي، **الحذف والتعويض**، ص 197

(4) انظر: السحيمي، **الحذف والتعويض**، ص 199

وحقيقة ما حدث أنه ليس هنالك حذف، وأن الذي حصل هو تقصير الحركة الطويلة الكسرة (ياء المد)، من ثماني، والأيدي، فأصبحتا ثمانِ، والأيدِ، وهذه لهجة[2].

وبعد ما عرضنا، نجد الكثير ممن قال أن تقصير الحركات الطويلة من خصائص لهجة هُذيل، وإذا كانت هناك من قبائل العرب من ظهر فيهم ما لهُذيل فلعلّه أن يكون قد نشأ فيها، بعاملي المجاورة لها، والتأثر بها في ذلك، وإذا سَلِم لنا هذا، فإنه من الإمكان أن نقول أن هذيلاً رائدة في تقصير الحركات الطويلة اكتفاءً بالحركات القصيرة[3]، فقد قُصّرت الياء إلى الكسرة، وقُصّرت الواو إلى الضمة، وقُصّرت الألف إلى الفتحة، وهذا كله من باب اللهجات، نجده مقابل الإشباع في الحركات ظاهرة تقصير الأصوات الطويلة –الألف والواو والياء– وهذه اللغة تفرّعت عن قبيلة هذيل التي آثرت تقصير الحركات، فهذيل قبيلة بدوية والبدو في طبيعتهم يجنحون إلى السرعة في الأداء والنطق، وما يجعلنا نطمئن إلى هذا الكلام وأنه تفريع هي تلك القراءات التي جاءت على تقصير الحركات الطويلة، فقد نزل القرآن بلغات العرب، وهذا الشيء يقر أن ما نُعت بالضرورة والشاذ ما هو إلا من أدب القبيلة.

تسكين الأصوات المتحركة:

تجلت ظاهرة الحذف في نظام الإعراب في اللغة العربية من خلال عدد من المظاهر، لعل أبرزها جعل السكون علامة الجزم، أي إن غياب العلامات الثلاث الأصلية (الضمة

---

(1) الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق (ت1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج1، ص 312

(2) انظر: السحيمي، **الحذف والتعويض**، ص 200 – 201

(3) انظر: السحيمي، **الحذف والتعويض**، ص198

والكسرة والفتحة) هو علامة، ولا شك في أن اطراد القاعدة اللغوية أمر غير مطرد، فلا نجد قاعدة من قواعد النحو إلا ولها شواذ كثيرة، أو قليلة، وقد لفت أنظار اللغويين، والمفسرين، بعض المواضع التي حذفت فيها العلامات الإعرابية (الضمة والكسرة والفتحة)، في بعض الشواهد، دون مسوغ نحوي.

ولم يقف اللغويون القدماء موقفاً واحداً من هذه الظاهرة – تسكين المتحرك – بل نلاحظ أن نظرتهم للتسكين في الشعر، تختلف عن نظرتهم للتسكين في القراءات القرآنية، ونجد آثار هذه النظرة قد انعكست على تعليل الظاهرة، فقد قَبِلَ بعض القدماء الشواهد الشعرية على أنها أمثلة على إسقاط علامة الإعراب، وجعل سيبويه ذلك من الضرورة الشعرية يقول: " وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المجرور والمرفوع في الشعر، وشبهوا ذلك بكسر فخِذ حيث حذفوا فقالوا: فخْذ، وبضمة عضُد حيث حذفوا فقالوا: عضْد "[1]أي إنهم أسكنوا في الشعر طلباً للتخفيف، وفراراً من توالي الحركات، ونجد الشنتمري يؤيد سيبويه فيما ذهب إليه في هذا الرأي فيقول: " ما قاله سيبويه صحيح لأنهم لا خلاف بينهم أن الإعراب قد يزول بالإدغام، والقراء قد أجمعوا على إدغام النون في قوله عز وجل: " **مَالَكَ لاَ تَأْمَنَّا** "[2] والأصل (تأمننا) فذهبت الضمة التي هي علامة للرفع، فإذا كان الإعراب قد ذهب في اللفظ من المدغم في الكلام، فغير بعيد أن يجوز إسكان الحركة في الشعر، مع رواية سيبويه له وأخذه عن العرب"[3].

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص 203

(2) سورة يوسف، الآية 11

(3) انظر: الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، (2005)، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، الطبعة الأولى، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 607

في مقابل ذلك نجد بعض اللغويين القدماء أنكر حذف علامة الإعراب، مستندين إلى أن هذه العلامات دوال على المعاني، ولا يجوز حذفها لما يحدثه ذلك الحذف من لبس في مضمون التركيب اللغوي، فكثرت روايات الأبيات التي سيقت شواهد على هذه الظاهرة[1]، ولقد ساق اللغويون عدداً من الشواهد على هذه الظاهرة – تسكين المتحرك – في إطار تفسيرهم إسكان أواخر كلمات معينة في بعض القراءات القرآنية، وخاصة قراءة أبي عمرو بن العلاء الذي روي عنه تسكين أواخر بعض الكلمات في مواضع من قراءته مثل قوله تعالى: " **فَتُوبُوا إلى بَارِئْكُمْ** "[2]

أما الشواهد الشعرية على هذه الظاهرة، فمنها قول امرئ القيس:

فَاليَومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمـًا مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ[3]

فأسكن آخر الفعل أشرب دون وجه نحوي.

وقول الأقيشر الأسدي:

تَقَولُ يَا شَيخُ، أَمَا تَسْتَحي مِنْ شُرْبِكَ الخَمْرَ عَلى المِكْبَرِ
وأَنْتِ لَو بَاكَرْتِ مَشْمُولَةٌ صَهْبَاءَ مِثْلَ الفَرَسِ الأَشْقَرِ
رُحْتِ وفي رِجْليكِ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنْ المِئزرِ[4]

فأسكنت النون في (هنك).

ومن الشواهد تسكين الباء في (صاحب) في قول أبي نخيلة السّعديّ:

إذا اعْوجَجْنَ قُلْت: صَاحِبْ قَوِّمِ بالدَّوِّ أَمْثَالَ السَّفينِ العُوَّمِ[1]

---

(1) انظر: الزجاج، **معاني القرآن**، ج1، ص136

(2) سورة البقرة، الآية 54

(3) امرؤ القيس، **الديوان**، شرح سعيد السكري، ج2، ص523

(4) ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص74، والسيوطي، **همع الهوامع**، ج1، ص148

وتسكين الفاء في (تعرف) في قول الراعي النميري:

تَأبَى قُضَاعَةُ أَنْ تَعْرِفْ لَكُم نَسَبًا وابْنَا نِزَارِ فَأَنْتُمْ بَيْضَةُ البَلَدِ[2]

وتسكين الفاء في (تعرفكم)في قول جرير:

سِيرُوا بَنِي العَمِّ فالأَهْوازُ مَنْزِلُكُم وَنَهْرُ تِيري فَمَا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ[3]

وقد أنكر بعض العلماء التسكين، وراحوا إلى التعليل فقيل في بيت امرئ القيس إن الرواية: (فاليوم فاشربْ) أو (اليوم فاشربْ) أو (فاليوم أسقى) وقيل في بيت الأقيشر الأسدي، إن روايته: (وقد بدا ذاك من المئزر) وفي بيت أبي نخيلة، إن روايته: (قلت صاح قوم) ويبدو أن السبب في عدم إجماع العلماء في تفسير هذه الظاهرة اللغوية يعود إلى وجود شواهد من القراءات القرآنية عليها؛ إذ ليس في القرآن ضرورة، كما أنه ليس فيه إسقاط للحركة الإعرابية بالضرورة، فاضطرب القدماء من هنا في تعليل حذف العلامة الإعرابية أو – تسكين المتحرك – في شواهد الظاهرة.

وتعليل سيبويه للحذف في الشعر يختلف عن تعليله الحذف في القراءات، فهو حين يتحدث عن شواهد الشعر يجعل التسكين ضرورة شعرية، ويرى أن الحذف فيها إنما هو تسكين للتخفيف، أي التخفيف من ثقل توالي الحركات، كما وقع في (عضد وفخذ)، ثم نجده عندما يتحدث عن الآية، لا يسمى ذلك حذفًا أو تسكينًا، وإنما يسميه اختلاس الحركة، ويرى أنه لا حذف للحركة في قراءة أبي عمرو، وإنما هي حركة مختلسة[4].

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص203

(2) النميري، الراعي، (1980)، **الديوان**، تحقيق: راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث، بيروت، ص 79؛ وانظر: ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص74

(3) جرير، **الديوان**، شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين، ص 46

(4) انظر: محمود، إسماعيل، **حذف العلامة الإعرابية**، بحث المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، العدد 2، جمادى الأولى 1433هـ، نسيان 2012، صفحة 305

ولعل أبا حيان الأندلسي، كان أكثر جرأة من غيره من اللغويين، حين قبل رواية التسكين، فأبو عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولغة العرب توافقه على ذلك، واحتج للحذف ببيت امرئ القيس وبيت الأقيشر الأسدي[1].

أما رأي العلماء المحدثين فإن إبراهيم أنيس يرى أن الأصل في اللغة سكون أواخر الكلمات، وأن حركات الإعراب إنما جاء بها المتكلمون لوصل الكلمات بعضها مع بعض، ثم عد هذه الظاهرة دليلاً على خلو اللهجات العربية القديمة من الإعراب[2].

وذهب رمضان عبد التواب إلى شبيه ذلك حيث يقول: " حتى ذلك الإعراب، الذي هو أهم مميزات اللغة الفصحى، لم تكن كل العرب تقدر عليه"[3].

في حين أننا نجد الكثير من النصوص تشير إلى أن تسكين المتحرك هو لهجة، وقد تكون هذه الأداءات اللغوية قد تسربت من أدب القبيلة إلى اللغة المشتركة، يقول الحميري: "العضْد بالتسكين لغة بني تميم في العضُد"[4].

وقد أشار سيبويه إلى هذه اللهجة بالتسكين، ونسبها إلى بكر بن وائل، وناس كثير من تميم، ويتضح ذلك بقوله: "هذا باب ما يُسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك، وذلك قولهم في فخِذ: فخْذ وفي كبِد: كبْد.. وهي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم"[5].

---

(1) انظر: الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745ه)، (2001)، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص365

(2) انظر: أنيس، **من أسرار اللغة**، ص 248

(3) انظر: عبد التواب، **فصول في فقه اللغة**، ص 80

(4) الحميري، **شمس العلوم**، ج7، ص4587

(5) سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص113

وتابع ابن السراج[1] وابن سيده[2]، سيبويه في نسبته هذه اللهجة وما شاكلها من الألفاظ إلى بكر، وكثير من تميم، كما نسبها الإستراباذي[3]، وأبو حيان الأندلسي[4]، إلى تميم ونسبها الفيومي إلى تميم وبكر[5]، ونسبها الزبيدي إلى تميم[6].

ويبدو أن ظاهرة التسكين لم تقتصر على تميم، بل شاركتها قبائل أخرى في ذلك، فتقدم أن بكر بن وائل نطقت بهذه اللهجة، كما ذكر ابن سيدة أن هذه اللهجة كثيرة في تغلب[7]، وتغلب وبكر بطنان من وائل، وهما بدويان كانا يجاوران تميمًا في مساكنها مما يرجح أن القبائل البدوية – في معظمها – كانت تميل إلى تسكين الحركات[8].

ويذكر الجندي أن علة التسكين في الأسماء، والأفعال، التخفيف، ولذلك جنحت لها بعض القبائل البدوية ومنها تميم، لأنها تجنح إلى السرعة في الأداء[9].

وعبّر ابن جني عن ظاهرتي التسكين والتحريك بكلمتي (التثقيل والتخفيف)[10]

---

(1) انظر: ابن سراج، **الأصول في النحو**، ج3، ص158

(2) انظر: ابن سيده، **المخصص**، ج14، ص220

(3) انظر: الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج1، ص 39-40

(4) انظر: الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**،ج 6، ص130

(5) انظر: الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت770هـ)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ص29

(6) انظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ج8، ص383

(7) انظر: ابن سيده، **المخصص**، ج 14، ص220

(8) انظر: الراجحي، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، ج1، ص47

(9) انظر: الجندي، أحمد علم الدين، (1983)، **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب، ج1، ص245.

(10) انظر: ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**، ج1، ص109

وفسّر النعيمي ميل القبائل البدوية إلى التسكين بقوله: "وهو ما يتفق تماماً مع الدراسة الحديثة للمقاطع المفتوحة، والمقفلة، والمقطع المقفل الذي يؤدي إلى اختصار الجهد، يؤدي في الوقت نفسه إلى اختصار الزمن في نطق الكلمة، ولذلك كان إسكان المتحرك متفقاً مع طبيعة البداوة التي تميل إلى السرعة في النطق"[1].

ولعلنا بعد كل ما أوردنا من نصوص وأقوال، نطمئن إلى أن ظاهرة التسكين هي لهجة لأسد، وتميم، وبني وائل، وأن كل ما جاء من الشواهد، هي أداءات لغوية تسربت من أدب القبيلة إلى اللغة المشتركة، فالقاعدة النحوية تقرر أن الأصل في الكلام الإعراب، إلا أنه قد تفرّع عن هذه القاعدة علة التسكين ومحاولة التخلص من العلامات الإعرابية، ومن النصوص التي أوردناها فإن تميم وبكر بن وائل وبعض القبائل البدوية التي جاورتهم تجنح إلى التسكين، وعلة ذلك أن القبائل البدوية تميل إلى الخفة والسرعة في الأداء، إذاً تسكين أواخر الأسماء والأفعال مطلقاً دون وجه نحوي لذلك ما هو إلا بسبب العامل اللهجي.

(1) النعيمي، **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني**، ص220

تحريك الأصوات الساكنة:

وما وجدناه في لغة تميم، أن تسكين المتحرك ظاهرة شائعة فيها، حتى إنها أوقعته على ما يُحرَّك حركة إعراب، فإنه يبدو غريباً أن نجدها تُحرك ما يسكن عند غيرها، وهذا بخلاف ما هو مألوف عندها، ولكن ما جاء مُحركاً في لغة تميم يكاد ينحصر في أمثلة معدودة، منها تحريك شين " عشْرة " في قولك "إحدى عشرة" بسكون الشين في لغة أهل الحجاز، وبكسرها في لغة تميم[1]، وقد ذكر بعضهم أن تميماً تفتح الشين وتكسرها[2].

وبعضهم يجعل الكسر في أكثر تميم، والفتح في أقلها[3]، وكذلك نُسب كسر الشين لأهل نجد[4]، وتميم من القبائل النجدية، وليس ببعيد أن يشاركها جيرانها في نجد في كسر الشين.

ونجد الزجّاجي ينسب تسكين شين (عشرة)لتميم، وكسرها لأهل الحجاز[5]ولا نرى هذه النسبة تثبت أمام النصوص التي تنسب لأهل الحجاز، والتحريك لتميم فكل النصوص – ما عدا الزجّاجي – تنسب تحريك الشين لتميم[6]، ووجدنا أن تميماً تقول (سمُرة) بضم الميم وأهل الحجاز يقولون (سمْرة) بتسكين الميم[7].

---

(1) انظر: الزمخشري، **شرح المفصل**، ج6، ص26

(2) انظر: السيوطي، **المزهر**، ج2، ص275

(3) انظر: الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (ت905ه)، (2000)، **شرح التصريح على التوضيح**، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ص274

(4) انظر: ابن منظور، **اللسان**، مادة (عشر)، ج4، ص568

(5) انظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (1999)، **مجالس العلماء**، الطبعة الثالثة، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 251

(6) انظر: الأشموني، **شرح الأشموني**، ج4، ص67

(7) انظر: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، (1991)، **الاشتقاق**، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص80

ومما حُرِّكَ في لغة تميم، ما كان ثانيه واواً، أو ياءً، نحو: (عَوْرات)، و(بيْضات)، فتميم تقول في ذلك: (عَوَرات)، و(بَيَضَات)[1]، كما نُسب التحريك لهذيل[2]، ونُسب لتميم وهُذيل معًا[3].

يقول ثعلب: " (الهدْى)بتسكين الدال لغة أهل الحجاز، و(الهدِيُّ) بكسر الدال لغة بني تميم وسفلى قيس"[4].

ومما حُرك في لغة تميم اللام في (الصلُب) فتقول: (الصلَب)بفتح اللام، أما تسكينها فلغة أهل الحجاز[5].

ومن الشواهد على ذلك قول العجاج:

في صَلَبٍ مثل العِنَانِ المُؤدَمِ[6]

وقول رؤبة:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوي المُخْتَرَقْ

مُشْتَبَهِ الأَعْلامِ لمَّاعِ الخَفَقْ[7]

وأصل الكلمة (الخَفْق).

ومن الأمثلة أيضًا قول العجاج:

---

(1) انظر: الأندلسي، **البحر المحيط**، ج6، ص449

(2) انظر: الميداني، عبد الغني الغنيمي، **اللباب في شرح الكتاب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ج5، ص49

(3) انظر: الأندلسي، **البحر المحيط**، ج6، ص472

(4) انظر: ابن منظور، **اللسان**، (هدى) ج15، ص359

(5) انظر: الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص193

(6) رؤبة، **الديوان**، تصحيح: وليم بن الورد، ص 293

(7) رؤبة، **الديوان**، تصحيح: وليم بن الورد، ص 40

فالحَمْدُ للهِ الَّذي أَعْطَى الحَبَرْ [1]

والأصل (الحَبْر).

وقول رؤبة:

وشَفَّها اللَّوحُ بِمَأزُولٍ ضَيَقْ [2]

والأصل (ضَيْق)

وقول رؤبة أيضـًا:

صَوَادِقَ العَقْبِ مَهاذِيبَ الوَلَقْ [3]

والأصل (الوَلْقَ)

وقول عبد مناف بن ربع الهذلي:

إذَا تَجْرَّدَ نُوحٌ قَامَتا مَعَهُ ضَربـًا أليمـًا بِسِبْتٍ يَلْعَج الجِلِدَا[4]

والأصل (الجِلْد).

ويرى سيبويه أن الاسم الثلاثي المؤنث الذي على وزن (فَعْله) يجمع على (فَعَلات) بتحريك العين، إذا كانت عينه صحيحة، غير معتلة نحو: (سَجْدَة – سَجَدات، رَعْدة – رَعَدات)، أما إذا كان معتل العين، فإنه يجمع بتسكينها، نحو (عَوْرة – عَوْرات)، إلا هذيل فإنهم يحركون عينه فيقولون: بَيَضات وعَوَرات[5].

وأنشدوا لرجلٍ من هذيل قوله:

---

(1) رؤبة، **الديوان**، تصحيح: وليم بن الورد، ص 15

(2) رؤبة، **ديوان العجاج**، ص 105

(3) رؤبة، **ديوان العجاج**، ص 105

(4) الشعراء الهذليون، (1995)، **ديوان الهذليين**، الطبعة الثانية، تحقيق أحمد الزين، دار الكتب المصرية، القاهرة، تحقيق احمد الزين، ص 672

(5) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص60

أَخُو بَيَضاتٍ رائِحٌ مُتأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسحِ اَلمَنكِبين سَبُوحُ [1]

حيث نجده قد حرك الياء (عين الكلمة)، على الرّغم من اعتلالها ولم تقلب الياء ألفاً منعاً للّبس، والأصل فيها أن تسكن، وأكثر العرب لا يحركون الواو والياء في هذا الجمع [2]، وقولهم (أكثر العرب)يُخرج من ذلك فئة كانت تخالف أكثرهم، فلم يقل: (كل العرب)وهذا يُرجح ما ذهب إليه علماء اللغة والنحاة في نسبته إلى هذيل دون غيرهم.

ويرى إبراهيم أنيس أن معظم اللهجات العربية تنفر من توالي المقاطع المتحركة غير أنها تختلف في نسبة هذا النفور، فبعض القبائل تؤثر المقاطع الساكنة على المقاطع المتحركة، ومنها قبيلة تميم التي تؤثر تسكين وسط الكلمة المتحرك، في حين تميل القبائل المتحضرة بوجه عام إلى تحقيق أصوات الكلمة كلها، وإعطاء كل صوت حقه في النطق [3].

وعلى هذا ينبغي القول: إن بعض العرب قد خففت بإسكان الحرف المفتوح، وهم وإن نصوا على أن الفتحة أخف الحركات، إلا أن السكون أخف منها من غير شك، ويقوي القول بإسكان المفتوح ما ورد في قراءة قوله تعالى: " **فِي قُلُوبِهِم مَرَضٌ** "[4].

حيث قُرئ (مرْض)ساكنة، قال أبو الفتح: " لا يجوز أن يكون (مرْض)مخففاً من (مرَض)، لأن المفتوح لا يخفف، وإنما ذلك في المكسور والمضموم، وما جاء عنهم من ذلك في المفتوح فشاذ لا يقاس عليه، وهذا ونحوه قد جاء في الضرورة، والقرآن الكريم

(1) الإستراباذي، **شرح شافيه ابن الحاجب**، ج4، ص132

(2) انظر: الأندلسي، **البحر المحيط**، ج6، ص449

(3) انظر: أنيس، **في اللهجات العربية**، ص 140

(4) سورة البقرة، الآية 10

يُتْخَير له ولا يُتْخَير عليه، وينبغي أن يكون (مرْض)هذا الساكن لغة في (مرَض)المتحرك، كالحَلْب، والحَلَب، والطرْد، والطرَد.. "[1]

ونص ابن جني على أن المشهور عن الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي إذا كان مضموماً، أو مكسوراً، نحو: الرُسل، والطُنب، والكبِد، والفخِذ، ونحو ظرُف، وعلِم، وقدِم، وأما بنو تميم فيسكنون الثاني في هذا ونحوه، فيقولون: رسْل، وكتْب، وكبْد وفخْذ[2].

وظاهر كلامه أن التحريك عند الحجازيين، والإسكان عند التميميين، في المضموم، والمكسور، في الأسماء والأفعال على حد سواء، وقد ذكر الإسكان ونسبه إلى تميم في أكثر من موضع[3].

ومما سبق يتبين لنا أن ظاهرة التسكين ما هي إلا ظاهرة لهجية في القبائل البدوية، وخصوصاً تميم، وقد تكون هذه الصيغ التي مرت معنا في الشعر، قد تسربت من (أدب القبيلة) الخاص، إلى اللغة المشتركة، فنعتها النحاة بالضرورة والشاذ، لأنها جاءت خارج نطاق قواعدهم التي وضعوها، فهم أصلاً لم يوسعوا دائرة الاحتجاج، ولم يسمعوا كلام العرب كافة.

التشديد والتخفيف:

تميل القبائل البدوية إلى الشِّدة في كلامها، وذلك لما في طبعها من جفاء وغلظة، وبهذا يتميز نطقهم بسلسلة من الأصوات القوية السريعة التي تطرق الآذان، ولكن أهل المدن يميلون إلى الليونة، لأن ذلك ينسجم مع بيئتهم وطبيعتهم[4].

---

(1) ابن جني، **المحتسب**، ج1، ص53-54

(2) انظر: ابن جني، **المحتسب**، ج1، ص261

(3) انظر: ابن جني، **المحتسب**، ج1، ص262

(4) انظر: أنيس، **في اللهجات العربية**، ص 89

وقد يؤيد هذا ما جاء من أن وفداً من تميم قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم لإعلان إسلامهم، وتسرعوا منادين بصوت أَجَش فنزل قوله تعالى: **"إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْقِلونَ"**[1]

وتميم من البدو الذين كانت تشيع فيهم مثل هذه الشدة والغلظة في حديثهم، ولهذا دعا القرآن الكريم إلى خفض الصوت في قوله تعالى: **" وَاغْضُضْ مِنْ صَوتِكَ "**[2]

وقوله تعالى: **" إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْواتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوى "**[3].

ولما كان البدو يعيشون في الصحارى المترامية التي يفنى فيها الصوت، ويذوب في جنباتها، فلا تكاد تتضح، لذا حرص هذا البدوي على توضيح أصواته حتى تسمع، ولجأ إلى هذا بطرق شتى، منها الجهر، والتفخيم، والشدة، وأما القبائل المتحضرة فقد سارت على عكس هذا في لهجتها، ولا شك أن التفخيم، والتغليظ، والتشديد، والتثقيل، كلها معانٍ تدل على سُمْنٍ يدخل على جسم الحرف، فيمتلئ الفم بصداه، وقد اتخذه البدوي ديدناً له، بل استمسك به في نطقه، وقد يكون التشديد مظهراً من مظاهر التطور اللغوي[4].

ونجد أن قبيلة تميم قد نزعت في طائفة من الألفاظ إلى التشديد، مقابل نُزوع أهل الحجاز وغيرهم إلى التخفيف، والتخلص من هذا التشديد بطريقتين: الأولى: حذف أحد الصوتين

---

(1) سورة الحجرات، الآية 4

(2) سورة لقمان، الآية 19

(3) سورة الحجرات، الآية 30

(4) انظر: الجندي، **اللهجات في التراث العربي**، ج2، ص658

المضعفين، والثانية: قلب أحد الصوتين المضعفين المدغمين صوتـًا آخر، يغلب أن يكـون الألف، أي أن الحجازيين يجنحون إلى المخالفة[1].

فأهل الحجاز يقولون (هدي)، وكنانة يقولـون (تـدخرون) بـالتخفيف، بينمـا تميم يقولـون (الهديّ)، و(تدّخرون) مشددة، ونجد الفعل (صعّر) مشدد العين لغة تميم، وبها نزل القران في قوله: **"وَلاَ تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ"**[2]،(تصاعر) لغة أهل الحجاز[3].

ويمكننـا أن نقـيس علـى هـذا، مـا أورده السـيوطي مـن أن العـرب تقـول: "لقانيّـة كاللقانـة، ولحانيّة كاللحانة، مـن اللحـن وزكانيّـة كالزكانـة، وسـماعيّة كالسـماعة، وفراهيّـة كالفراهـة، ومسائيّة كالمساءة، وطواعيّة كالطواعـة، ونزاهيّـة كالنزاهـة، ونصـاحيّة كالنصـاحة، وخباثيّـة كالخباثة، وجرائيّة كالجراءة"[4].

بمعنى أن (فعاليّة) في هذا كله لتميم، قياسـًا على قولهم (كراهيّة)، و(فعالة) لأهل الحجاز، قياسـًا على قولهم (كراهة)، لقريش[5].

وجاء شاهد التشديد (الهديّ)في قول الفرزدق:

حَلَفْتُ بِرَبِ مَكَةَ وَالمُصَلَّى وَأَعْنَاقِ الهَديّ مُقَلَّدَاتِ[6]

ولا يمكـن أن يكـون التشـديد في قـول الفـرزدق ضـرورة، لأنـه ورد أن التشـديد في تمـيم، والفرزدق تميمي، وإذا اتجهنا إلى جانب القرآن الكريم، وجدنا فيه شاهداً لكلتا اللهجتين، التشديد، والتخفيف، فمن ذلك:

---

(1) انظر: المطلبي، **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة**، ص 170

(2) سورة لقمان، الآية 18

(3) انظر: الأندلسي، **البحر المحيط**، ج7، ص182

(4) انظر: السيوطي، **المزهر**، ج2، ص151

(5) انظر: الأندلسي، **البحر المحيط**، ج8، ص98

(6) ابن منظور، **اللسان**، ج2، ص234

قولة تعالى: " **حَتَى يَبْلُغَ الهَدْيُ مَحِلَّهُ** "[1]

وقوله تعالى: " **وَالهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ** "[2]

وقوله تعالى: " **فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الهَدْيِ** "[3]

قرأ الجمهور بتخفيف الياء[4]، بينما قرأها الحسن عن عاصم واللؤلؤي وخارجة عن أبي عمرو، بالتشديد[5]، ومما تجدر الإشارة إليه، أن التشديد عن أبي عمرو، وأبو عمرو هذا تميمي، وقد وردت هذه القراءات عند ابن خالويه[6].

ومن خلال هذا العرض، يظهر أن التشديد مالت إليه القبائل البدوية، كتميم، وسفلى قيس، مالت إلى التشديد، في حين آثرت لهجة قريش والحجاز التخفيف.

وقد ورد في اللسان أن (عَضّضْته) تميمية، بينما ينطقها غيرهم (عَضضتة) بالتخفيف[7]، وجاء في كتاب لغات القران: "**يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ**"[8]، بالتخفيف (يُبْشرُهم) بلغة كنانة، وبالتشديد بلغة تميم[9]

وفي معاني القران للفراء: أن (بشّرت) لغة لعكل[10].

---

(1) سورة البقرة، الآية 196

(2) سورة الفتح، الآية 25

(3) سورة البقرة، الآية 196

(4) انظر: الأندلسي، **البحر المحيط**، ج8، ص98

(5) الأندلسي، **البحر المحيط**، ج8، ص98

(6) انظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ)، (د. ت)، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، نشره: برجشتراسر، دار الهجرة، ص 142-143.

(7) انظر: ابن منظور، **اللسان**، ج9، ص50

(8) سورة التوبة، الآية 21

(9) انظر: المنجد، **اللغات في القران**، ص 29

(10) انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج1، ص212

وجاء في البحر المحيط في قوله: "**وَبَشِّرِ الَّذِيْنَ آمَنُوا**"[1] بالتشديد، وهي اللغة العليا، والتخفيف لغة تهامة، وقد قُرئ باللغتين في المضارع، في مواضع من القرآن[2].

ومن شواهد التخفيف، وأنه لغة، قول الشاعر:

بَشَرتُ عِيَالِي إِذْ رَأَيْتُ صَحِيفَةً

أَتَتْكَ مِنْ الحَجَّاجِ يُتْلَى كِتَابُهَا[3]

وعلى هذا نجد أن التشديد من صفات البدو، وخاصة تميم، ومما يؤكد ذلك ما جاء عن تميم، أنها كانت تؤثر الوقف بالتشديد في نحو قولهم: (هذا خالدّ) ولا شك أن الوقف بتضعيف الحرف الأخير أقوى من غيره[4].

مالت اللغة الفصحى إلى التخفيف في حين تفرّع عنها لغة في التشديد وهي مما نُسب إلى قبيلة تميم البدوية، وهذا التفريع سببه العامل اللهجي وقد وردت هذه اللغة – التشديد – في القرآن الكريم مما يُثبت أن ما جاء من الشواهد الشعرية على هذه اللغة ما هو إلا من أدب القبيلة.

في البناء المقطعي للغة:

اهتم علم اللغة الحديث بدراسة النظام المقطعي في اللغة، ذلك أن نشوء كثير من الظواهر اللغوية، قد يكون بسبب جنوح اللغة إلى نسج خاص من المقاطع، ولقد عُرِف أن اللغات تتباين بوجه عام في ميلها إلى نوع خاص من المقاطع[5].

---

(1) سورة البقرة، الآية 25

(2) انظر: الأندلسي، **البحر المحيط**، ج1، ص109

(3) الفراء، **معاني القرآن**، ج1، ص212

(4) انظر: شاهين، **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، ص371.

(5) انظر: أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص 91

ولاحظ علماء اللغة أن بعض الأصوات اللغوية أكثر وضوحاً في السمع من بعضها الآخر، وظهر لهم أن الحركات قصيرة كانت، أو طويلة، هي أشد الأصوات وضوحاً، لأنها تبرز في أثناء الكلام، ولا تكاد تخفى في حالة ابتعاد المتكلمين بعضهم عن بعض[1]، أما الأصوات الأخرى، أي الصامتة، فهي تتراوح في قوة الإسماع، وإن كانت هذه القوة أقل بكثير من قوة إسماع الحركات[2].

والمقطع الصوتي عبارة عن حركة قصيرة، أو طويلة، مكتنفة بصوت، أو أكثر من الأصوات الساكنة[3].

وكما أسلفنا الحديث، فإن اللغات تتباين بوجه عام في ميلها إلى نوع خاص من المقاطع، فمنها لغات تنفر من المقاطع المغلقة، وتؤثر عليها المقاطع المفتوحة كلغات وسط إفريقيا، ومنها لغات تؤثر المقاطع المغلقة، ولغات ثالثة تشتمل على المقاطع المفتوحة والمقاطع المغلقة كالعربية مثلاً[4].

أما سبب اختلاف اللغات في النظام المقطعي، فلعله يرجع إلى تأثير البيئة، والحالة النفسية، والحضارية، لأبناء تلك اللغات، ومن أجل ذلك أيضاً، كان اختلاف بيئات اللغة الواحدة، يؤثر في النظام المقطعي لتلك اللغة، فتظهر بسبب ذلك أنسجة مقطعية خاصة بتلك اللهجات[5].

أما المقاطع العربية، فقد صنفها إبراهيم أنيس على النحو الآتي[6]:

---

(1) انظر: أنيس، **موسيقى الشعر**، ص 146

(2) انظر: أيوب، عبد الرحمن، (1966)، **محاضرات في اللغة**، مطبعة المعارف، بغداد، ص 146

(3) انظر: أنيس، **موسيقى الشعر**، ص 46

(4) انظر: أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص91

(5) انظر: أيوب، **اللغة والتطور**، ص 29

(6) انظر: أيوب، **اللغة والتطور**، ص 92

صوت صامت، وحركة قصيرة، ويرمز له: (ص ح).

صوت صامت، وحركة طويلة، ويرمز له: (ص ح ح).

صوت صامت، وحركة قصيرة، وصوت صامت، ويرمز لها: (ص ح ص).

صوت صامت، وحركة طويلة، وصوت صامت، ويرمز لها: (ص ح ح ص).

صوت صامت، وحركة قصيرة، وصوتان صامتان، ويرمز لها: (ص ح ص ص).

والأنواع الثلاثة الأولى، هي الأنواع الشائعة في العربية، أما النوعان الرابع والخامس فقليلا الشيوع، ولا يكونان إلا في أواخر الكلمات حين الوقف، وفي كلمات مثل: ادهامَّ، واصفارَّ، ودابَّة، وضاليّن[1].

ونستطيع أن نؤلف أشكالاً مختلفة لنسج الكلمة العربية، مراعين في ذلك اختلاف الكلمات العربية في المقاطع، فمنها ما هو مؤلَف من ثلاثة مقاطع، أو أربعة.

ويبدو أن اللسان العربي، ينفر من توالي المقاطع المفتوحة، وإلى ذلك أشار اللغويون القدماء، من أنه لا يجتمع في العربية أربعة متحركات في الكلمة الواحدة[2]،

أي أن العربية تنفر من توالي أربعة مقاطع مفتوحة، كما أن العربية تنكر الابتداء بأكثر من صوت صامت واحد، وكذلك لا يكون في وسط الكلمة العربية مجموعة من الأصوات الساكنة تزيد على صوتين[3].

ومن الطبيعي أن تختلف لهجات العربية في ميلها في نسج الكلمة عن العربية المشتركة، كما أنه من الطبيعي أيضاً أن تختلف هذه اللهجات فيما بينها، بسبب من الميول الذي يرجع في

---

(1) انظر: أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص 93

(2) انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج2، ص12

(3) انظر: كانتينو، جان، (1966)، **دروس في علم أصوات العربية**، ترجمة: صالح القرمادي، الجامعة التونسية، تونس، ص 192

حقيقته إلى عوامل بيئية، واجتماعية، ونفسية خاصة بأصحاب تلك اللهجات، وسنحاول دراسة التغييرات التي تطرأ على النظام المقطعي في لهجة تميم، من خلال بعض الظواهر، وهذه الظواهر هي:

أولاً: تحقيق الهمز: فقد مالت تميم إلى تحقيق الهمزة في كثير من الألفاظ التي كانت على وزن (فعل)، إذا كان في موضع العين من الكلمة ألف ساكنة ما قبلها مفتوح، نحو: (رَأس)، في (راس)، أو يا ساكنة ما قبلها مكسور، نحو: (بئر)، في (بير)، أو واو ساكنة ما قبلها مضموم، نحو: (شؤم)، في (شوم)[1].

أما كلمة (بيرٌ) الحجازية، فمكونة من مقطع طويل مفتوح، هو (بي)، ومقطع قصير مغلق، هو (رن)، تتحول عند التميميين بعد تحقيق الهمز إلى مقطعين: قصير مغلق وقصير مغلق، وهذا هو الحال في رأس، وفأس، وشؤم.

حجازية تميمية

بيرٌ بئرٌ

bī/run bɪ>/run

ص ح ص / ص ح ح ص ح ص / ص ح ص

ونجد أن أهل الحجاز آثروا فك الإدغام، في المضارع المضعف المجزوم فقالوا: (لَمْ يَرْدُدْ)، فـ (يردَدْ)، مكونة من مقطعين قصيرين مغلقين، في حين مال التميميون إلى الإدغام، فقالوا: (لَمْ يَرُدّ)، فـ (يردّ)، مكونة من مقطع قصير مفتوح، ومقطع قصير مغلق، ومقطع قصير مفتوح.

(1) انظر: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، (1991)، **جمهرة اللغة**، الطبعة الأولى، تحقيق: رمزي بعلبكي، بيروت، لبنان، ج3، ص293

وجنح التميميون إلى التخفيف في (فُعُل)، و(فَعِل)، فقالوا: في (رُسُل)، (رُسْل)، وفي (فَخِذ)، (فَخْذ)[1]، فنجد أن كلمة (رُسُلٌ) المكونة عند أهل الحجاز من:

ثلاثة مقاطع مقطعين قصيرين مفتوحين، ومقطع قصير مغلق، قد تحولت عند التميميين بعد التخفيف إلى (رُسْلٌ)، أي إلى مقطعين، كلاهما قصير مغلق.

حجازية تميمية

رُسُلٌ رُسْلٌ

ru/su/lun rus/lun

ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص ح ص/ ص ح ص

واسم المفعول من الأجوف، عند الحجازيين (مبيعٌ)، من (باع) وهو مكون من ثلاثة مقاطع، مقطع قصير مفتوح، ومقطع طويل مفتوح ومقطع قصير مغلق، في حين نجد الإتمام عند تميم، فيقولون في اسم المفعول من باع (مبيوعٌ)، أي مكون من: ثلاثة مقاطع، مقطع قصير مغلق، ومقطع طويل مفتوح، ومقطع قصير مغلق.

حجازية تميمية

مبيعٌ مبيوعٌ

ma/bī/<un mab/yū/<un ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح ص

وفي التشديد نجد أن أهل الحجاز يقولون: (صاعَرَ)، فكان الفعل متألفًا عندهم من: ثلاثة مقاطع، مقطع طويل مفتوح، ومقطعين قصيرين مفتوحين، أما بنو تميم فقد قالوا: (صعَّر) بالتشديد[2]، أي أنهم شدّدوا للتخلص من توالي ثلاثة مقاطع مفتوحة؛ إذ صار الفعل عندهم مُتألفًا من: ثلاثة مقاطع، مقطع قصير مغلق، ومقطعين قصيرين مفتوحين، وفي الحذف أهل

(1) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص257

(2) انظر: الأندلسي، **البحر المحيط**، ج7، ص182

الحجاز يقولون: (يستطيع)، أي أن الفعل عندهم مكون من أربعة مقاطع: قصير مغلق، وقصير مفتوح، وطويل مفتوح، وقصير مفتوح، وبنو تميم يقولون (يسطيع)[1]، أي أنهم حذفوا التاء، فصار الفعل مُتألفاً عندهم من ثلاثة مقاطع هي: قصير مغلق، وطويل مفتوح، وقصير مفتوح، فنجدهم حذفوا مقطعاً مفتوحاً، للتخلص من توالي ثلاثة مقاطع مفتوحة.[2]

نلحظ أن تميم تميل إلى المقاطع المغلقة، كما أن التميميين يكرهون أن يتوالى أكثر من مقطعين مفتوحين في الكلمة، فإذا توالى ثلاثة مقاطع مفتوحة في الكلمة، تخلصوا من أحدها بوسائل شتى، وأن قلة عدد المقاطع في الكلمة التميمية، بالموازنة مع هذه المقاطع في الكلمة نفسها عند أهل الحجاز، يوضح حقيقة سرعة الأداء عند تميم، وهو ما تشير إليه ظواهر كثيرة، كتجانس الأصوات؛ إذ لولا السرعة في نطق الكلمة ما تأثرت الأصوات المتجاورة بعضها في بعضها الآخر، هذا التأثر القوي كما في لهجة تميم، يقول إبراهيم أنيس في هذا الشأن: " إن تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض، ظاهرة صوتية، تحدث كثيراً في البيئات البدائية، حيث السرعة في نطق الكلمات"[3].

ويؤكد التوافق الحركي والإمالة، نزوع لهجة تميم إلى سرعة الأداء، ذلك لأن التوافق الحركي والإمالة، كانا بسبب من تأثير الحركات بعضها في بعضها الآخر، وهذا التأثير، لا يكون لو كان نطق الكلمة متأنياً، فلما نُطقت الكلمة نُطقاً سريعاً، مالت الحركة الموجودة في الكلمة إلى أن يتأثر بعضها ببعض، ومن ثم مالت إلى التجانس فيما بينها[4].

---

(1) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص429

(2) انظر: مطلبي، **لهجة تميم وأثرها في العربية**، ص 209

(3) انظر: أنيس، **في اللهجات العربية**، ص 61

(4) انظر: المطلبي، **لهجة تميم وأثرها في العربية**، ص 211

كما أن كراهية التميميين لتوالى أكثر من مقطعين مفتوحين، توضح النطق السريع في لهجتهم أيضاً، ذلك أن نطق المقاطع المفتوحة يتطلب تأنياً في النطق، فلما كره التميميون توالي هذه المقاطع المفتوحة، دلّ ذلك على أن لهجتهم سريعة الأداء[1].

وهذا الأمر يفسر ميل تميم إلى المقاطع المغلقة، التي لا تتطلب تأنياً في النطق، وأن السرعة في النطق تكاد تكون ملازمة للهجات البدو عموماً، وهي من أسباب نشأة ظواهر لغوية كظاهرة الترخيم في العربية[2].

لم يتناول علماء اللغة القدماء دور المقطع في توجيه التركيب النحوي، ولم يتطرقوا إلى التشكلات المقطعية الناجمة عن دخول العوامل اللفظية على التركيب النحوي، غير أن القدماء فسروا هذه الظاهرة بعلل متباينة، منها التقاء الساكنين، والثقل، وغيرها من العلل النحوية، وأن كثيراً من البنى النحوية يتشكل نسيجها بما يتلاءم والنظام المقطعي في العربية، أي أن للمقطع دوراً هاماً في توجيه الظاهرة النحوية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر إعراب المضارع المعتل.

ذهب علماء العربية إلى أن جزم المضارع الأجوف، يكون بحذف حرف العلة، سواء أكانت واواً، أو ياءً، أو ألفاً، بسبب التقاء الساكنين لسكون اللام للجزم[3].

يقول المبرد: " لم يكن، وهو الوجه أُسكِنت النون للجزم، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، كما تقول: لم أقْل، لم أبعْ "[4].

---

(1) انظر: المطلبي، **لهجة تميم وأثرها في العربية**، ص 211

(2) انظر: ابن منظور، **اللسان**، ج1، ص234

(3) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص158

(4) المبرد، **المقتضب**، ج3، ص167

ومما يؤخذ على القدماء أنهم عدوا أصوات المد سواكن، وكان تفسير حذفهم لحرف العلة هو التقاء حرف العلة الساكن مع الصحيح الذي سُكن بسبب العوامل اللفظية وهذا وهمٌ كبير، لأن حروف المد هي حركات طويلة، والحركة لا تُنعَت بالسكون، ويؤخذ عليهم في هذا المضمار أيضاً بأن حرف المد يُحذف وتبقى الحركة دليلاً عليه[1].

في حين ترى الدراسات الصوتية الحديثة أنها حركات طويلة، قُصِّرت عند الجزم، وذلك لوجود المقطع المكروه في العربية، وهو (ص ح ح ص)في بنية التركيب النحوي.

يقولُ لم يقولْ

ya/qū/lu lam/ya/qūl ص ح/ ص ح ح / ص ح ص ح ح ص / ص ح / ص ح ص

لم يقلْ

lam/ ya /qul

ص ح ص / ص ح / ص ح ص

يتضح لنا من خلال التحليل الصوتي للبنية النحوية، أنه في حالة الجزم تكوّن لدينا مقطع مكروه (ص ح ح ص)، فتخلصت منه العربية بتقصير الحركة الطويلة، مما أدى إلى إعادة تشكيل النسيج المقطعي بما يتناسب والنظام المقطعي للغة العربية، ويرى عبد القادر عبد الجليل: "أن تعليلات القدماء مجانبة للصواب وإنما يقوم الأمر على أساس البناء المقطعي"[2]، إذن للمقطع دور بارز في توجيه الظاهرة اللغوية، نحوية، أو صرفية.

(1) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج9، ص122

(2) عبد الجليل، عبد القادر، (1998)، **علم الصرف الصوتي**، دار أزمنة للنشر، ص 414

في مسائل الهمزة وأحكام المهموز:

يقول ابن منظور: "الهمز: وهو الغَمْزُ، والضغط، والشِدّة، والدفع، والضرب، والغَضُ، وغير ذلك"[1]ويقول ابن فارس: "ومن ذلك الهمز في الكلام لأنه يضغط الحرف"[2] "وسميت الهمزة في الحروف، لأنها تُهْمَز، فَتُهت فَتُهمز عن مخرجها، تقول: يهُتُّ فلانٌ هتًّا، إذ تكلم بالهمز"[3].

يتضح مما سبق، أن معنى الهمز: هو وصف لكيفية حدوث هذا الصوت، وقد تستعمل كلمة (النبر)، للدلالة على (الهمز)، يقول الخليل: "النبر بالكلام: الهمز"[4].

ويقول ابن منظور: "النبر بالكلام: الهمز، قال: وكل شيء رفع شيئاً فقد نبره، والنبر: مصدر نبر الحرف نبره نبراً همزه"[5]وتشير هذه النصوص إلى أن مادة (نبر)، استُعملت مرادفة لمادة (همز).

أما الهمز في الاصطلاح: فيعد وصفاً لكيفية نطقية، وليس علماً على صوت من أصوات اللغة، غير أنه غَلَب إطلاقه على الصوت المعروف الذي كان يسمى من قبل (ألفا) في العربية، وفي الساميات الأخرى[6]، والهمزة عند القدماء، حرف شديد مجهور، يخرج من أقصى الحلق[7].

---

(1) ابن منظور، **اللسان**، ج15، ص91، (همز)

(2) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، (1986)، **مجمل اللغة**، الطبعة الثانية، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج3، ص353، (همز)

(3) الفراهيدي، **كتاب العين**، ج5، ص273، (همز)

(4) ابن فارس، **مجمل اللغة**، ج9، ص370، (نبر)

(5) ابن منظور، **اللسان**، ج5، ص189، (نبر)

(6) انظر: شاهين، **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديثة**، ص 17

(7) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص433

وعند المحدثين، صوت حنجري، يتم نطقه بإقفال الأوتار الصوتية إقفالاً تامًا، وحبس الهواء خلفها، ثم إطلاقه فجأة[1].

ويرى المحدثون أن القدماء أخطأوا في عدّ الهمزة صوتًا مجهوراً، وهو في الحقيقة صوت مهموس، لأن الأوتار الصوتية معه تكون مغلقة إغلاقًا تامًا، وهو وضع لا يسمح بوجود الجهر في النطق[2].

ويرى بعضهم أن هذا الصوت ليس بالمهموس، ولا بالمجهور، لأن الأوتار الصوتية تكون عند النطق بالهمز في وضع لا يمكن معه القول بذبذبتها، أو عدم ذبذبتها[3].

لقد أدرك سيبويه صعوبة النطق بالهمزة، فقال: " واعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا[4] من لم يُخففها[5]، لأنه بعُد مخرجها، ولأنها نبرة في الصدر، تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجًا، فثقل عليهم ذلك، لأنه كالتهوع"[6].

لهذا كان في الهمزة ثلاثة مذاهب من الأداء، أجملها سيبويه في قوله: "اعلم أن في الهمزة ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل"[7].

ويقول الداني: " لثقلها – الهمزة – صار فيها التحقيق، والتخفيف بين بين، والبدل، والحذف، وليس ذلك لشيء من الحروف غيرها"[1]، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري في

---

(1) انظر: بشر، كمال محمد، (1969)، **علم اللغة العام**، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص 88

(2) انظر: عبد التواب، **مناهج البحث في اللغة**، ص 97

(3) انظر: بشر، **دراسات في علم اللغة**، ج1، ص24

(4) يقصد الحذف

(5) أي يجعلها بين بين

(6) سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص548

(7) سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص541

تخفيف الهمز، حيث يقول: " وتشترك فيه الأضرب الثلاثة، ولا تخفف الهمزة إلا إذا تقدمها شيء، فإن لم يتقدمها نحو: قولك ابتداء، أب، أم، إبل، فالتحقيق ليس إلا، وفي تخفيفها ثلاثة أوجه: الإبدال، والحذف، وأن تُجعل بين بين، أي بين مخرجها وبين مخرج الحرف من حركتها"[2].

تحقيق الهمزة وتسهيلها:

حاول اللغويون الربط بين حقيقة الهمز، والقبائل العربية الناطقة به؛ إذ وجدوا أن التحقيق سمه غالبة في القبائل البدوية، لما تتسم به طبيعة البداوة التي تمتاز بالشدة، والخشونة في الأداء، وهذا يتلاءم والهمز الذي يحمله الضغط في حالة خروج الصوت، ولذلك شاع تحقيق الهمزة في عرب البادية، ومن هذه القبائل: تميم، وعُكل، وأسد، وعُقيل، وقيس وغيرها، على حين كان تسهيل الهمزة، أو تخفيفها، يكثر عند القبائل الحضرية أمثال قبائل الحجاز، وهذيل، وأهل المدينة، والأنصار، وقريش، وكنانة، وسعد بن بكر[3].

لقد عُرِف عن ابن كثير، أنه يقرأ بالهمز، وابن كثير مكي، ومكة منزل قريش، وأهل الحجاز لا يهمزون، ولذلك لا يمكن الاعتماد على بيئة القارئ في تحديد القراءة[4].

---

(1) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، (2000)، **التحديد في الإتقان والتجويد**، الطبعة الأولى، تحقيق: غانم قدوري، دار عمان، الأردن، ص 118

(2) الزمخشري، **المفصل**، ص 349

(3) انظر: الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ج2، ص336

(4) انظر: الراجحي، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، ص 100

ومفاد هذا الكلام، أنه لا يمكن اقتصار الهمز على قبائل معينة، لأن هذه الظاهرة تكاد تكون مشتركة بين القبائل البدوية، وبعض القبائل الحضرية، وهذا ما أشار إليه سيبويه، بأن قوماً من أهل الحجاز كانوا يهمزون[1].

وكذلك ما نُقِل عن عيسى بن عمر الثقفي بقوله: " ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر، وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا "[2].

وقد ذهب إبراهيم أنيس إلى أن الاضطرار الذي رآه عيسى بن عمر، يكمن في أنهم لجأوا إلى الهمزة رغبة في الوصول إلى اللغة الأدبية المشتركة، التي من أشهر سماتها النبر، أو الهمز[3].

وقد ذكر الأزهري أن للعرب مذاهب في طريقة الهمز، حيث يقول: "فمنهم من يحقق الهمز، ويسمونه النبر، ومنهم من يخفف الهمز ويلينه، ومنهم من يحذف الهمز، ومنهم من يُحوّل الهمز، وهي لغات معروفة، والقرآن نزل بلغات العرب، فمن هَمَز ما قُرئ به فهو الأتم المختار، ومن لم يهمز ممن ترك همزه من القراء فهو مصيب" [4].

ذكرنا فيما سبق، أن القبائل العربية قد اختلفت في نطقها الهمزة؛ إذ جنحت أغلب القبائل البدوية إلى النبر بها، في حين اتسم جُلّ القبائل الحضرية بتسهيلها، فالقبائل الحجازية لا تعرف تحقيق الهمز، في حين عُدّ تحقيق الهمزة من خصائص القبائل البدوية، وهي قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقها، وهم تميم ومن جاورهم[5].

---

(1) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص555

(2) ابن منظور، **اللسان**، مقدمة باب الهمز، ج 1،ص 36

(3) انظر: أنيس، **في اللهجات العربية**، ص 67- 69

(4) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (1991)، **معاني القراءات**، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، السعودية، ج 1، ص129

(5) انظر: سالم، **المقتبس من اللهجات العربية**، ص 84

غير أن هذا لا يعني أن نخص أهل الحجاز بالتخفيف، والقبائل البدوية التي منها تميم بالتحقيق، ونعد ذلك قاعدة مطردة، لأنه ورد تحقيق الهمزة وتخفيفها في كلا الطرفين، وهذا ما ذكره سيبويه، وعده من القليل الرديء[1].

حكى الأخفش الأوسط: " أن العرب تُحوّل موضع الهمزة ياء فيقولون: قَريت، وأخطيت، وتوضيت، قال: وربما حولوه إلى الواو، وهو قليل نحو: رفوت، والجيد رفأتُ، ولم أسمع: رفيتُ "[2].

وثمة أدلة قوية على أن هذه اللغة هُذلية، منها ما روي عن الحسن البصري أنه قال يومًا: (توضيت)، فقيل له: أتلحن يا أبا سعيد؟ فقال: إنها لغة هذيل وفيهم نشأتُ[3].

وروى أبو زيد، قال: "وقال أبو عمر الهذلي: قد توضيت، فلم يهمز وحوّلها ياء، وكذلك ما أشبه هذا من باب الهمز "[4].

وفي قوله: (وما أشبه هذا من باب الهمز)، دليل على أنه قياس مطرد في لغتهم، و(رفوت)التي مثّل بها الأخفش، وردت في شعر أبي خراش الهذلي، في قوله:

(رَفُونِي)وَقَالوا: يا خُويلدُ، لا تُرَع فَقُلْتُ وأنكَرتُ الوُجُوهَ: هُمُ هُمُ[5]

وكان أصلها (رفؤوني).

ومن الشواهد أيضًا، قول ورقه بن نوفل:

وجِبرِيلُ يأتيهِ ومِكَالُ مَعْهُما مِنْ اللهِ وحيٌ يشَرحُ الصَّدرَ مُنْزَلُ[6]

---

(1) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص541

(2) الأندلسي، **البحر المحيط**، ج1،ص149

(3) انظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ج30، ص84، مادة (وضأ)

(4) ابن منظور، **اللسان**، ج1، ص22

(5) السكري، أبو سعيد، **شرح أشعار الهذليين**، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، ج3، ص1217

(6) الأندلسي، **البحر المحيط**،ج1، ص318

وأصلها (جبرئيل، وميكائيل).

وعليه قرأ أبوعمر، وحفص، ويعقوب، واليزيدي، وابن محيصن، قوله تعالى: " **مَنْ كَانَ عَدُوّاً للهِ وَمَلائِكتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ**"[1].

والباقون يقرأون بالهمز بعد الألف، والهمز هو الأصل في هاتين الكلمتين، لأنهما اسمان مركبان جزؤهما الثاني (إيل)ومعناه الله[2].

ويقول الكسائي: " (أرجيت الأمر، إذا أخرته) لغة تميم، وأسد "[3].

ويقول أبو شامة: "إنهما لغتان فصيحتان"[4]، أي الهمز وعدمه، وقد جاء الفعل غير مهموز في قول عمر بن أبي ربيعة:

أَنْ (أَرْجِ) رِحْلَتكَ الغَدَاةَ إلى غَدِ وَثواءُ يومٍ إنْ ثَويتَ يَسيرُ[5]

وإبدال الهمزة الساكنة لم يكن خاصاً بقريش، وأهل الحجاز، فقد ذكر ابن الأنباري عن الفراء أن: " العرب لا تنطق بهمزة ساكنة، إلا بني تميم، فإنهم يهمزون، فيقولون: الذئب، والكأس، والرأس "[6].

---

(1) سورة البقرة، الآية 98.

(2) انظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (2010)، **إعراب القرآن**، الطبعة الأولى، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص251

(3) النحاس، **إعراب القرآن**، ج2، ص143

(4) الشاطبي، أبو شامة، **إبراز المعاني**، تحقيق: إبراهيم عطوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 82

(5) ربيعة، عمرو بن ربيعة المخزومي، **ديوانه**، شرح: محمد العناني، مطبعة دار القلم، ص 122

(6) المزني، أبو الحسن، (1983)، **كتاب الحروف**، تحقيق: محمد حسني محمود ومحمد حسن عواد، دار الفرقان، ص 131

وأما تحقيق الهمز فقد جاء في لغة بني سليم، وهم يسكنون في نواحي الحجاز، كما قال مرداس بن أبي عامر السُليمي:

يا خَاتِمَ النُّباءِ إنَّكَ مُرسلُ [1]

والنُّباء: جمع نبيء، بالهمز[2]، وبنو سليم أعراب.

وقبل أن نختم الحديث عن الهمز المفرد، ينبغي الوقوف عند رأي لـ (رابين)في تحقيق بعض الشعراء القرشيين لهمزة الوصل أحياناً للضرورة، فقد قال: "إنهم لم يحققوها ضرورة، بل إنهم كانوا لا يألفون استعمالها استعمالاً صحيحاً، ودليل هذا أن استعمال همزة القطع، مكان همزة الوصل، لم يكن يحدث إطلاقاً بالنسبة لأل المعرفة، لأنها أوضح الكلمات التي تبدأ بهمزة الوصل، وأكثرها استعمالاً"[3].

وهذا القول مبني على تصور لنشوء العربية الفصحى، وصلة اللهجة المسماة لهجة أهل الحجاز بها، بنى عليه رابين كتابه، وفحواه أن اللهجات النجدية أساسُ الفصحى، وأن القبائل الغربية – ومنها أهل الحجاز – كانت تكتب أشعارها بهذه اللغة الفصحى، ولهم مع ذلك لغتهم المحلية التي تخالف الفصحى خلافاً عميقاً، وكان يحدث بين الاثنتين صراع، تظهر آثاره فيما يرتكبه الحجازيون من أخطاء تُخالف الفصحى، وفي تلك الأخطاء تظهر لغتهم المحلية[4]، ومن الشواهد على قطع همزة الوصل، قول عمر بن أبي ربيعة:

وَلَقدْ زَادَ فؤادِي حزنًا قَولُها لي: (إِرعَ) سِرِّي يا عُمر [5]

---

(1) ابن منظور، **اللسان**، ج14، ص303 مادة (نبأ)

(2) ابن منظور، **اللسان**، ج14، ص303 مادة (نبأ)

(3) انظر: رابين، تشيم، (1986)، **اللهجات العربية الغربية القديمة**، ترجمة: عبد الرحمن أيوب، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ص 239

(4) انظر: رابين، **اللهجات العربية الغربية القديمة**، ص 239

(5) عمر بن أبي ربيعة، **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، ص 144

أما تخفيف الهمزة الثانية، وتحقيق الأولى، فلغة قريش، وسعد بن بكر، وكنانة، وهؤلاء من القبائل القيسيّة، ويُلاحظ أنها اتفقت مع قريش، وكنانة، وهذه القبائل تقطن في غربي الجزيرة العربية، وسعد بن بكر، من قبائل قيس التي تقع منازلها بالقرب من قريش، وعلى هذه اللغة جاءت قراءة أهل المدينة، وأبي عمرو، والأعمش، حيث قرأوا (أانذرتهم)[1].

يقول ابن يعيش: " إن تخفيف الهمزة الثانية لغة أهل الحجاز"[2]،ويمكن التوفيق بين نسبتها مرَّة لقُريش، وكنانة، وسعد بن بكر، ومرة لأهل الحجاز، وأن قريشـًا، وكنانة، وسعد بن بكر، من القبائل التي تعيش قريبـًا بعضها من بعض، في البيئة الحجازية، ومنهم من حذف الهمزة الأولى، وعلى هذا الوجه قرأ ابن مُحيصن " **سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرتَهُمْ** "[3]،فحذف الهمزة الأولى[4].

وخلاصة الأمر فإن تحقيق الهمز هو الأصل في الكلام[5]، وأما التخفيف ففرعٌ عليه، وإنما نحا إليه بعض العرب، طلبـًا للخفة واستثقالاً للهمز، فقد مضى بيان إجماع العلماء على ثقله، ولذلك فإن العرب – كما ذكرنا – غيرته، وتصرفت فيه ما لم تتصرف في غيره من الحروف، فأتت به على الأوجه التي ذكرناها، وعليه فلا عجب أن يقع في كلام العرب من

---

(1) انظر: العمري، محمد أحمد سعيد، **لغات قيس**، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، ص 108

(2) ابن يعيش، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج9، ص 120

(3) سورة البقرة، الآية 6

(4) انظر: العمري، **لغات قيس**، ص 109

(5) انظر: الشيرازي، أبو عبد الله نصر بن علي، (1993)، **الموضح في وجوه القراءات وعللها**، الطبعة الأولى، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، الجمعية الخيرية للقرآن، جدة، ج1، ص 185

غير أهل هذه القبائل – التي تهمز – كلام مهموز، فإنه الأصل، يقول الرضي: " والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان". [1]

ونجد النصوص تشير إلى أن القبائل التي كانت تميل إلى تحقيق الهمز في مجملها قبائل بدوية، وهي قبائل محافظة على الأصل في نطق الهمز، وهو التحقيق، بخلاف القبائل التي كانت تجنح إلى التخفيف، وهي في مجملها حضرية. [2]

ويرى السامرائي أن تحقيق الهمزة من خصائص لهجة تميم، ويستشهد على ذلك بأنه عُرف عن رؤبة الرجَّاز أنه كان يهمز (الثّنْدؤة)[3]، والعرب لا تهمزها، وبأنه رُوي عن العجاج أيضاً أنه كان يكثر الهمز، فيهمز ما لم يُسمع همزه، نحو العالم، والخاتم، فيقول: العألم والخأتم. [4]

العنعنة:

بقي أن نتحدث عن العنعنة، وهي إبدال الهمزة عيناً، وقد نُسِبت إلى تميم (عنعنة تميم)، ويُستشهد بقول ابن هرمة الذي رُبِّي في قبيلة تميم:

(أعَنْ) تَغَنَّت على سَاقٍ مُطَوَّقَةٌ وَرْقاءُ تَدْعُو هَدِيلاً فَوْقَ أَعْوَادِ[5]

يريد: أأن.

وقول ذي الرمة:

---

(1) الإستراباذي، **شرح الشافية**، ج3، ص31

(2) انظر: الجندي، **اللهجات العربية**، ج1، ص 336

(3) الثَّدوة: مغرز الثدي، وإذا ضمت الثاء همزت، انظر: الزبيدي، **تاج العروس**، مادة (ثدي).

(4) انظر: السامرائي، إبراهيم، (2007)، **في اللهجات العربية القديمة**، دار الحداثة، بيروت، ص 65.

(5) ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت291ه)، (1950)، **مجالس ثعلب**، الطبعة الثانية، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ج1، ص81.

(أَعَنْ) تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً ماءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَينَيكَ مَسْجُومُ[1]

أراد: أأن، قال الفراء: لغة قريش ومن جاورهم: (أن)، وتميم، وقيس، وأسد ومن جاورهم يجعلون ألف (أن) إذا كانت مفتوحة عيناً، يقولون (أشهد عنَّك رسول الله)، فإذا كسروا رجعوا إلى الألف.[2]

مالت قريش التي تمثل اللغة الفصحى إلى تخفيف الهمز أو عدم تحقيقه فيما تفرعت عنها لغة في تحقيق الهمز ونسبت النصوص هذه اللغة إلى القبائل البدوية التي آثرت تحقيق الهمز وعلى هذا فتحقيق الهمز أو عدم تحقيقه أمر عائد للعامل اللهجي، كما أثبتت النصوص أن قلب الهمزة إلى عين أو ما يسمى بالعنعنة هي لهجة لتميم، وعلى هذا تكون هذه الأداءات تسربت من أدب القبيلة إلى العربية المشتركة أو الفصحى.

(1) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج9، ص 120

(2) انظر: تيمور، أحمد، (1973)، **لهجات العرب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 39- 40

الفصل الثاني

المستوى الصرفي وأثر أدب القبيلة فيه

تعددت الاختلافات اللهجية في الأبنية والصيغ الصرفية، سواء كان الاختلاف في تصريف الأفعال أو الأسماء، وهذه الاختلافات انعكست على الشواهد الشعرية اللغوية التي احتج بها العلماء، فكان قسم من الشواهد الشعرية مبنيًا على أنماط لغوية ذات طابع لهجي.

وفي هذا الفصل قُمتُ بدراسة أثر اللهجات في أبنية الأفعال، ومن ثم أثرها في أبنية الأسماء، ودرست التأنيث والتذكير، والجمع والمصادر والمشتقات، وفي كل موضوع قدمت من الشواهد الشعرية نماذج في تمثيل النمط اللهجي، وحاولت عزو الشاهد إلى قبيلته.

تعدد الصيغ الصرفية وتعدد مكونات البنية:

الصيغ الفعلية:

المجرد الثلاثي: " وهو كل فعل كانت أحرفه الأصلية ثلاثة لا يسقط أحدها في تصريف الفعل إلا لعلة تصريفية"[1]، يقول سيبويه: " فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية، على فَعَلَ يَفْعُل وفَعَل يَفْعِل، وفَعِل يَفْعَل.. فأما فَعَل يَفعُل ومصدره فقَتَل يَقتُل قَتلاً، وأما فَعَل يَفعِل، فنحو ضَرَبَ يَضْرِب ضَرْبًا.. وأما فَعِل يَفْعَل ومصدره فنحو لحِسَه يلحَسُه لَحْسًا".

(1) الحديثي، خديجة عبد الرزاق، (1965)، **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة، بغداد، العراق، ص253، السيد، عبد الحميد، (2014)، **المغني في علم الصرف**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ص 126

[1]، فالفعل في الثلاثي يقع على ثلاثة أبنية إذا كان ماضيـاً، يكون (فَعَلَ) فيشترك فيه المتعدي وغير المتعدي، وذلك نحو: ضَرَبَ، وقَتَلَ فهذا متعدٍّ، وجَلَسَ وقَعَدَ لما لا يتعدى ويكون على (فَعِلَ) فيهما، فما يتعدى فنحو: شَرِبَ ولَقِمَ، وأما ما لا يتعدى فنحو: بَطِرَ، وخَرِقَ، والفعل الثالث لما لا يتعدى خاصةً، إنما هو للحال التي ينتقل إليها الفاعل، وذلك ما كان على (فَعُلَ) نحو: كَرُمَ، وشَرُفَ، فأما ما كان على (فَعِلَ) فاللازم في مستقبله (يَفْعَل) تقول: شَرِبَ يَشْرَبُ، عَلِمَ يعْلَمُ. [2]

يقول الإستراباذي: " للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ نحو ضَرَبه وقَتَله وجلسَ وقعد وفَرِحَ ووثِقَ وكَرُمَ"[3].

وقد يكون الاختلاف في صيغ الأفعال ناتجاً عن اختلاف اللهجات، والاختلاف في البنية إن لم يتبعه اختلاف في المعنى يُمثل لهجتين مختلفتين، وينقل إبراهيم أنيس رأي ابن درستويه حيث يقول: " لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد، كما لا يكونان على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة، فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد"[4].

يقول جزاء مصاروة: " لعل أكثر التغيرات الصوتية التي تواجهنا عند الحديث عن حركة عين الفعل، هي فيما يتعلق بعين الفعل المضارع، وقد ذهب علماء اللغة إلى أن (فَعِلَ) يكون مضارعة على (يفعَل) نحو: عَلِمَ يعلَم، وأن (فَعَلَ) يكون مضارعه إما على (يفعِل)

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص 5

(2) المبرد، **المقتضب**، ج1، ص71

(3) الإستراباذي، **شرح الشافية**، ج1، ص67

(4) انظر: أنيس، إبراهيم، (د. ت)، **الأصوات اللغوية**، مكتبة نهضة مصر، ص 59

وإما على (يفعُل) إلا إذا كانت عينه أو لامه صوتاً حلقياً، فإنه يكون على (يفعَل)، أما (فعُل) فإن مضارعه يأتي على (يفعُل) ".[1]

ثم يضيف مصاروة قائلاً: " ولكن كثيراً من الأفعال في لغة العرب، قد خالفت هذه القواعد، فلجأ القدماء إلى تفسيرها على أنها من تداخل اللغات تارةً وأنها شاذة تارةً أخرى وأنها لهجة من لهجات العرب عند بعض العلماء".[2]

وذهب الجندي إلى ما ذهب إليه أنيس من أن الاختلاف في أبنية الفعل المضارع، ناتجٌ عن اختلاف لهجات القبائل العربية[3]، وهذا يعني أنه متى ما وُجدَ بناءان للفعل المضارع، فكلُّ واحد منهما يمثل لهجة لقبيلة معينة، كانت تلتزم النطق به، فلعلّ أبواب مضارع الفعل الثلاثي تخضع إلى السماع أكثر من خضوعها للقياس.

فَعَل- يَفْعِلُ ويَفْعُلُ:

يقول ابن يعيش: "فأما فعَل فيكون متعدياً فالمتعدي نحو: ضَرَبَ زيدٌ عمراً، وقَتَلَ بشرٌ خالداً، وغير المتعدي نحو جَلَسَ وذَهَبَ، والمضارع منه يجيء على (يَفعِل) و(يَفعُل) بكسر العين وضمها، ويكثران فيه، حتى قال بعض النحويين: إنه ليس أحدهما أولى من الآخر"[4].

---

(1) مصاروة، جزاء، **دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية عند أبي حيان الاندلسي في تفسير البحر المحيط**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2000، ص94

(2) مصاروة، **دور اللهجة في توجيه القراءات**، ص94

(3) انظر: الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ج2، ص 590

(4) ابن يعيش، موفق الدين، **شرح الملوكي في التصريف**، الطبعة الأولى، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ص38

ومن الصعوبة بمكان تحديد أيهما الأصل، الكسر أم الضم أو تحديد أيهما أقيس عند علماء اللغة، وذلك أنهم عدّوا الصيغتين قد استخدمتا في وقت واحد وسمع كلاهما عن العرب. [1]

الفعل الماضي (فَعَلَ) مفتوح العين إذا لم تكن عينه أو لامهُ صوتاً حَلقياً، فإنه يجوز في مضارعه ضم العين أو كسرها[2]، وعن أبي زيد أنه قال: " طُفْتُ في عُليا قيس وتميم مدةً طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم، لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياساً، وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يَستَحسن ويَستخف لا غير ذلك. [3]

وقد عد أبو حيان وجود مثل هاتين الصيغتين من اختلاف لهجات العرب، واعتمد على ذلك في توجيه بعض القراءات القرآنية التي كان الخلاف في قراءتها حول حركة عين الفعل المضارع [4]، ففي قوله تعالى: " **فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجون**". [5]

قرأ الأعمش وأبو حيوة (يعرِجون) بكسر الراء، وقد لجأ أبو حيان إلى المعيار اللهجي في توجيهها، ونسب النمط المكسور (يعرِجون) إلى قبيلة هذيل، وهذيل من القبائل الحضرية يناسب ما عرف عن القبائل الحجازية من اختيارهم الكسرة مقابل الضمة التي آثرتها القبائل البدوية، فهذان النمطان يمثلان أصلين شاعا في بيئتين مختلفتين. [6]

---

(1) مصاروة، **دور اللهجة في توجيه القراءات**، ص94

(2) مصاروة، **دور اللهجة في توجيه القراءات**، ص40

(3) السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج1، ص 164

(4) مصاروة، **دور اللهجة في توجيه القراءات**، ص90

(5) سورة الحِجر، الآية 14

(6) مصاروة، **دور اللهجة في توجيه القراءات**، ص95

ومن أمثلة ذلك الفعل (رَحَضَ)، وقال ابن دريد: " الرحض: الغَسْل، رحَضته أرحُضه رَحضًا، وقالوا: أرحِضهُ، لغة حجازية"[1]، ثم يستشهد لذلك بقول الشاعر:

إذا الَحْسنَاءُ لم تَرْحِضْ يَديْهَا ولَمْ يُقْصَر لها بَصَرٌ بِسترٍ[2]

ومن ذلك أيضًا قَتَرَ يَقْتُر ويَقتِر، وأهل الحجاز يقولون يَقْتِر، بكسر التاء، وفيها لغة أخرى يَقْتُر، بضم التاء وهي أقل اللغات.[3]

يقول يزيد بن الحكم الثقفي، وثقيف من القبائل الحجازية[4]

وَقَد يقتِرُ الَحولَ التّقيُّ ويكثُرُ الحُمقُ الأثيم[5]

حيث جاء الفعل (يقتِر) بكسر التاء، وهذا يعود إلى أن قبيلة الشاعر هي من القبائل الحجازية التي تؤثر الكسر.

ويقول أبو محجن الثقفي:

لا تَسْأَلي القَوْمَ عَنْ مَالِي وكَثرتِه قَدْ يَقْتِرُ المرءُ يومًا وهو مَحْمُودُ[6]

وجاء الفعل (يقتِر) بكسر التاء، لأن ثقيفًا كما أسلفنا من القبائل التي تؤثر الكسر في نطقها. وكأن هاتين الصيغتين في الفعل المضارع (يفعُل ويفعِل) بضم عين الفعل وكسرها، كالشيء الواحد يقول سيبويه: "فما جاء وقد استعمل فيه الوجهان قولهم: يَنْفِرُ ويَنْفُرُ، ويَشْتِمُ

---

(1) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ج2، ص137، (رحض)

(2) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ج2، ص137 (رحض)

(3) السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج1، ص 170

(4) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين (ت681هـ)، (1972)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج2، ص29

(5) ابن منظور، **اللسان**، ج1، ص67، (حمق)

(6) القلقشندي، شهاب الدين أبو العباس، (1987)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، تحقيق: يوسف علي الطويل، دار الفكر، دمشق، ج2، ص 358

ويَشْتُمُ، فهذا يدلكم على جواز الوجهين فيه، وأنهما شيء واحد، لأن الضمة أخت الكسرة في الثقل، كما أن الواو نظيرة الياء في الثقل". [1]

ولا يعود اختيار لغة على لغة لقياس أو علة، بل كان سبب اختلاف عين الفعل واقعًا لغويًا غير مستقر، أو هو نقض لمذهب العرب والنحويين في هذا الباب ومنهم من جوّز التركيبين (يفعِل ويفعُل)، [2] فالقياس والأصل هو الكسر (يفعِل) وتفرعت عن هذه الصيغة (يفعُل) بالضم، وسبب هذا التفريع هو العامل اللهجي.

فَعَلَ- يَفْعَلُ ويَفعِلُ:

يعد تناوب الضمة والكسرة على عين الفعل المضارع من الأمور الشائعة في العربية، أما تناوب الفتحة والكسرة على عين الفعل المضارع، فهو ليس شائعًا كثيراً، وهذا ما دفع بعض العلماء قديمًا وحديثًا إلى اعتبار بعض الأنماط شاذة، دون تفسير هذا الشذوذ في أغلب الأحيان. [3]

يقول السيوطي: " وما كان على فَعَلَ فَمُستقبله على يَفْعَل.. وجاءت أفعال بالكسر والفتح: حَسِبَ يَحْسَبُ ويَحسِبُ، ويَئِسَ ييأس ويييِس، ونَعِمَ ينعَم وينعِم.. " [4].

وفي التهذيب: " الكسر أجود اللغتين" [1]، وذكر أبو عبيد القاسم بن سلّام أن النمط المكسور لغة النبي "صلى الله عليه وسلم" [2]، وذكر الأزهري [3] أن النبي قرأ: **"يَحْسِبُ أن**

---

(1) ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر، (د. ت)، **تصحيح الفصيح وشرحه**، تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، ص39

(2) انظر: السيوطي، **المزهر**، ج2، ص39

(3) انظر: مصاروة، **دور اللهجة في توجيه القراءات**، ص100

(4) السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج2، ص 100

مَالهُ أخلده"، وقد وردت في القرآن **" يَحْسَبُ أن مَالهُ أخلَدَه "**[4]،وذكر أبو زيد أن الكسر في لغة عُليا مضر[5]، ونسبه الأندلسي إلى أهل الحجاز[6]، ونسبه الأنباري إلى قريش[7] وقد نسب الأندلسي الفتح إلى تميم، [8]" وربما يكون الأصل يَحْسِبُ بكسر العين، ثم تطّور ذلك إلى فتح العين اتباعا لفتحة ياء المضارعة عند تميم ومن جاورها "[9]وأما أمثلته في الشواهد الشعرية التي جاءت بالكسر فهي قليلة، قال الكميت:

فيَلتاثُ حتّى يَحْسِبَ القَومُ أَنَّهُ بهِ وَجَعٌ أو أَنَّهُ مُتواجِعُ[10]

---

(1) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت370هـ)، **تهذيب اللغة**، حققه وقدم له: عبد السلام هارون، راجعه: محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ج4، ص 331، (حسب)

(2) ابن سلام، أبو عبيد القاسم (ت224هـ)، **لغات العرب الواردة في القرآن الكريم**، كتبها: خالد حسن أبو الجود، مكتبة التعارف، الرياض، ص118

(3) انظر: الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج2، ص44

(4) سورة الهمزة، الآية 3

(5) الأنصاري، أبو زيد، (د. ت)، **النوادر في اللغة**، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، دار الشروق، بيروت، ص557

(6) انظر: الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ج2، ص426

(7) انظر: الأنباري، أبو محمد بن القاسم، (د. ت)، **الأضداد**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الطلائع، القاهرة، ط1، ص 12

(8) انظر: الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ج2، ص426

(9) المعايطة، معاذ سالم، **اللهجات العربية المنسوبة في معجم شمس العلوم لنشوان الحميري**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة،2009، ص 123

(10) الإستراباذي، **شرح الشافية**، ج1، ص98

يقول سيبويه: " وقد بنوا (فَعِلَ) على (يَفْعِل) في أحرف كما قالوا: (فَعِلَ) (يَفْعُلُ) فلزموا الضمة، وكذلك فعلوا بالكسرة فشُبّه به، وذلك حَسِبَ يَحْسِبُ، ويَئِسَ يَيْئِسُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ سمعنا من العرب من يقول: [1]

وهَلْ يَنْعِمنَ من كَانَ في العُصرِ الخالِي [2]

حيث جاء الفعل (ينعِمن) بالكسر، وجاء في لسان العرب: " يقال: حضُرت الصلاة، وأهل المدينة يقولون: حضِرت"[3]، وينشد لجرير:

مَا مَنْ جَفَانا إذا حَاجَاتُنا حَضَرتْ كَمَنْ لنا عِنْدَهُ التّكْرَيمُ واللطفُ[4]

حيث جاء الفعل (حضَر) بفتح الضاد، وجرير تميمي، وقبيلة تميم تؤثر الفتح،[5] و الأصل في الفعل هو الكسر (يفعِل) إلا أنه قد تفرّع منه الفتح (يفعَل) ولعل ذلك يعود للعامل اللهجي، وما الصيغ التي نجدها بالفتح إلا من (أدب القبيلة).

فَعَلَ – يَفْعِلُ ويَفْعُلُ من الفعل المثال الواوي:

تتعدد صيغ الفعل المضارع من الفعل المثال والذي يكون على ثلاثة أبنية في الفعل الماضي هي (فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ)، ففي الأغلب الأعم أن نحذف الواو في المضارع المثال من صيغة (فَعَلَ، يفعِل) فتكسر عين المضارع في المتعدي وغير المتعدي، مثل: وَجَبَ، يَجِبُ، ووَزَنَ،

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص 39

(2) البيت لامرئ القيس في ديوانه، ص27، وصدره: **ألا عِمّ صباحًا أيها الطلل البالي**

(3) ابن منظور، **اللسان**، ج4، ص197، (حضر)

(4) ابن منظور، **اللسان**، ج4، ص197، (حضر)

(5) انظر: الأزهري، أبو منصور (ت370ه)، **القراءات وعلل النحويين فيها**، تحقيق: نوال إبراهيم الحلوة، ج1، ص98

يَزِنُ[1]، ونحذف الواو لأنها بين ياء وكسرة وجعلت حروف المضارع الآخر توابع للياء لئلا يختلف الباب. [2]

ذكر اللغويّون أنّ فاء المثال الواوي تُحذفُ، وتُكسَرُ العين في مضارعه، إذا لم تكن عينه، أو لامه، صوتـًا حلقيـًا، نحو: وَعَدَ يَعِدُ، ووَزَنَ يَزِنَ، [3] غير أنه ورد ما يُشير إلى أن بعض القبائل كانت تضمُّ العين في المضارع، ومن ذلك ما أورده ابن منظور بقوله: "وجَد مطلوبه والشيء يَجِده، ويَجُده أيضـًا، بالضم لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال " [4]

وقد نسب الجوهري هذه اللهجة إلى بني عامر، يقول " وجد مطلوبه يَجِده وُجُوداً، ويَجُدُهُ أيضـًا بالضم لغة عامريِّة لا نظير لها في باب المثال " [5]

وينقل السيوطي عن ابن قتيبة في أدب الكاتب: " قالوا وَجَدَ يَجِد ويَجُد من الموجدة والوجدان جميعـًا وهو حرف شاذ لا نظير له "[6].

ومن بني عامر بنو عقيل، وبنو هلال، وبنو نمير، وبنو كلاب[7]، ومن أمثلة ذلك في الشواهد الشعرية ما ذكره الجوهري نسبة إلى لبَيْد، وهو من قبيلة عامر:

لو شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَربْةٍ تَدَعُ الصَّوادِي لا يَجُدْنَ غَليلاً[8]

---

(1) انظر: ابن يعيش، **شرح الملوكي**، ص48

(2) المبرد، **المقتضب**، ج3، ص88

(3) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج10، ص60

(4) انظر: ابن منظور، **اللسان**، ج15، ص221، (وجد)

(5) الجوهري، **الصحاح**، ج2، ص547، (وجد)

(6) السيوطي، **المزهر في علوم اللغة**، ج2، ص 97

(7) انظر: الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ج1، ص46

(8) نسب البيت إلى لبيد بن ربيعة العامري، انظر: الفارابي، **ديوان الأدب**، ج3، ص 248 والبيت لجرير في ديوانه، ص 364

بضم الجيم في (يجدن).

كما أن معظم المصادر التي نسبت هذه اللهجة إلى بني عامر ترى أن هذه اللهجة لا نظير لها في باب المثال[1]، إلا أن الجندي ذهب إلى أن هذه اللهجة لم تقتصر على الفعل (يَجُد) عند بني عامر، بل كانت عامة لمضارع كل فعل مثال واوي دون تقييد، بدليل أنه نُسب إلى بني عامر – أيضاً- وينقل عن ابن يعيش قولهم: وَلَدَ يَلُدُ، ووعَدَ يعُدُ، ووَرَثَ يَرُثُ، ونحوها بضم العين[2].

ويقول سيبويه: "تقول: وعدُته أَعِدُه وعْدَاً،.. ولا يجيء في هذا الباب يَفْعُلُ.. ، واعلم أن أصله على قَتَلَ يَقْتُلُ وضَرَبَ يَضْرِبُ، فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: يَاجَل وييجل، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يَفعِلُ، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة، إذ كرهوها مع ياء فحذفوها، فَهُمْ كأنهم يحذفونها من يَفْعِلُ، فعلى هذا بناء ما كان على فَعَلَ من هذا الباب، وقد قال ناسٌ من العرب: وجَدَ يَجُدُ، كأنهم حذفوها من يَوْجُدُ، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام"[3]ويبدو أن الذين نطقوا بهذه اللهجة من البدو، أو ممن تأثر بالبيئة البدوية، ويؤيد ذلك أن بعض بني عامر كان يَسكَنُ نجداً التي في معظمها قبائل بدوية[4].

---

(1) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج10، ص 61

(2) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج10، ص 61

(3) سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص 53

(4) انظر: الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ج1، ص49

الفعل بين التجرد والزيادة

فَعَلَ وأفْعَلَ:

قد يبدو من بعض الروايات المنثورة في بطون الكتب، أن العربي كان يستعمل صيغتي (أفعل) و (فعل) للدلالة على المعنى نفسه، وأن ذلك كان في البيئة الواحدة والزمن الواحد[1]، يقول ابن جني: " فعل وأفعل كثيراً ما يتعاقبان على المعنى الواحد، نحو جدَّ وأجدّ "[2] ويقول أبو منصور الأزهري: "من العرب من يجيز بشَّرتُه وأبشرته وبشَرته بمعنى واحد"[3].

يعد التناوب بين الصيغة الفعلية المجردة من الفعل الثلاثي والصيغة المزيدة بالهمزة (فعل وأفعل) على المعنى الواحد من الظواهر البارزة في العربية، وقد التفت إليها النحاة واللغويون منذ بدء حركة التأليف في اللغة، وألّفوا فيها كتبًا كثيرة، وكان همهم جمع تلك الألفاظ التي تعاقبت فيها الصيغتان على المعنى نفسه، لكن هذه المؤلفات لم يصل إلينا إلا أقلها"[4].

وتشير الدراسات المقارنة إلى أن صيغة (أَفْعَل) متطوّرة عن صيغة (هَفْعَل) التي تُعد أَصلاً في معظم اللغات السامية القديمة، ثم تطوّرت هذه الصيغة، بأن أبدلت الهاء همزة، وبقيت الصيغتان جنبًا إلى جنب في العربية ولهجاتها، نحو: هَراحَ وأراحَ، وهَراقَ وأراقَ[5].

---

(1) الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ص166

(2) ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص214

(3) الأزهري، **القراءات وعلل النحويين فيها**، ج1، ص115

(4) مصاروة، جزاء، **الترادف بين صيغتي (فعل وأفعل) في العربية**، بحث حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، مجلد 27. عام 2009، ص166

(5) انظر: عمايرة، إسماعيل أحمد، (1993)، **معالم دارسة في الصرف الأقيسة الفعلية المهجورة**، مكتبة الفلاح للنشر، ص 36

وقد ورد عن العرب استعمال الصيغتين (فَعَلَ) و (أفعل) بالمعنى نفسه، وأشار بعض القدماء إلى ذلك، قال سيبويه فيما يرويه عن الخليل الفراهيدي: " وقدْ يجيءُ فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ المعنى فيهما واحدٌ، إلا أنّ اللغتين اختلفتا، فيجيء به قومٌ على فَعَلتُ، ويُلحقُ قومٌ فيه الألف فَيبَنُونه على أَفْعَلتُ "[1]

وذهبت طائفة من اللغويين العرب إلى تأييد أن يكون (فعل وأفعل) بمعنى واحد كأبي عبيده[2]، وأبي حاتم السجستاني[3]، والكسائي[4]، يقول الكسائي: " قلما سمعت في شيء فعلت إلا وقد سمعت فيه أفعلت"[5]لقد نظر أغلب علماء العربية إلى هذه الظاهرة على أنها سمة لهجية، وراحوا يعزون إحدى الصيغتين لتميم، والأخرى للحجاز، أو يكتفون في الغالب بالقول بأن في اللفظ لغتين، فكان العامل اللهجي عندهم هو العامل الوحيد في وجود هذا الترادف اللغوي بين الصيغتين[6].

وأما عن نسبة اللهجتين – المجرّدة والمزيدة – إلى الناطقين بهما، فيرى بعض المحدثين أن أهل الحجاز كانوا يميلون إلى الصيغة المجردّة (فَعَلَ) في حين كانت قبيلة تميم البدوية تميل إلى الصيغة المزيدة (أفعل)[7].

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص 16

(2) انظر: ابن دريد، **الجمهرة**، ج3، ص 434

(3) انظر: السجستاني، أبو حاتم، (1996)، **فعلت وأفعلت**، الطبعة الثانية، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، دار صادر" بيروت، لبنان، ص58

(4) انظر: السيوطي، **المزهر**، ج2، ص 407

(5) انظر: السيوطي، **المزهر**، ج2، ص 407

(6) مصاروة، **الترادف بين صيغتي (فعل وأفعل)**، ص166

(7) انظر: المطلبي، غالب فاضل، (1987)، **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة**، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، ص 207

وذهب بعضهم إلى تعميم نسبة الصيغة المجرّدة إلى القبائل المتحضرة، والصيغة المزيدة إلى القبائل البدوية[1]، ويفسر بعض المحدثين إيثار القبائل البدوية الصيغة المزيدة (أفعل) لميلها للمقاطع المختلفة[2].

وعلى الرغم من ذلك، فقد نسب بعض اللغويين الصيغة المجردة إلى تميم، والصيغة المزيدة إلى الحجاز[3]، وإذا دلت الصيغتان على المعنى نفسه، فمن المرجح أن يكون الأصل هو الصيغة المجردة (فَعَلَ)، ثم تطورت هذه الصيغة في لهجة تميم إلى (أفعل) ثم تسربت هذه الصيغة إلى العربية المشتركة.

يقول جزاء مصاروة: "وإذا كانت هاتان الصيغتان تمثلان لهجتين، فأيهما الأصل؟ وهذا سؤال يصعب الجزم في إجابته، لأنه بحاجة إلى تتبع تاريخي دقيق لاستخدام هاتين الصيغتين في العربية، لكننا نرجح أنه إذا دلت الصيغتان على المعنى نفسه يكون الأصل هو الصيغة المجردة (فعل).. ونرجح أن (فعل) تطورت في لهجة تميم إلى (أفعل) ثم شاع هذا النمط الجديد في معظم القبائل العربية"[4].

لقد وصفت لهجة الحجاز في استخدامهم الصيغة المجردة (فعل) بأنها هي اللغة الجيدة وهي الأفشى والأكثر[5]، أما عن عزو هاتين الصيغتين إلى البيئات الجغرافية التي تتكلم بهما، فقد اختلف العلماء في ذلك، على أن أكثر ما روي معزواً من هذه الألفاظ كانت فيه الصيغة المزيدة (أفعل) لتميم، والصيغة المجردة (فعل) لأهل الحجاز، على أنه وردت

---

(1) انظر: **الجندي، اللهجات العربية في التراث**، ج2، ص619

(2) انظر: آل غنيم، صالحة، (1985)، **اللهجات في الكتاب لسيبويه**، الطبعة الأولى، دار المدني للطباعة والنشر، جدة، ص 400.

(3) انظر: الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ج2، ص 619

(4) مصاروة، **الترادف بين صيغتي (فعل وأفعل)**، ص166

(5) مصاروة، **الترادف بين صيغتي (فعل وأفعل)**، ص166

ألفـاظ عكسـت فيهـا القضـية، فنسـبت فيهـا الصـيغة المجـردة لتمـيم، والصـيغة المزيـدة للحجاز[1].

ومن الأمثلة على ذلك الفعل (هدى) و(أهدى)، وهذا الفعل من الأفعال التي أتت على الصيغتين السابق ذكرهما، وهو في لغة قيس على (أفعل)، وفي لغة تميم على (فَعَل)، قال القالي: " وأهديت الهدية إهداء، وأهديت العروس إهداء أيضـاً، على مثال إعطاء، فهي مهداة، وهذا كلام قيس[2].

أما اللغة الثانية التي على صيغة (فعل) فهي منسوبة لبني تميم، فإنهم يقولون: " هَدَيت العروس "[3].

وذهب الفراء إلى أن أهل الحجاز يقولون (فَتَنَ) والصيغة المزيدة (أفتن) هي لتميم وربيعة وقيس وأسد وأهل نجد عموماً[4]، يقول: " أهلُ الحجاز يقولون فَتَنْتُ الرجل، وأهل نجد يقولون: أفتنته"[5].

وعلى ما سبق فإن الصيغة المجردة (فعل) تكون هي الأصل، والصيغة المزيدة (أفعل) هي فرع عليها، وهذا التفريع عائد لأسباب لهجية، ثم إن هذه الصيغة المزيدة (أفعل) والتي نسبت إلى قبيلة تميم قد تسربت من (أدب القبيلة) إلى العربية المشتركة أو الفصحى.

---

(1) انظر: المطلبي، **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحّدة**، ص 207

(2) انظر: الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ج2، ص619

(3) انظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، **الحجة في علل القراءات السبع**، الطبعة الأولى، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض وأحمد عيسى حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص138

(4) الفراء، **معاني القرآن**، ج2، ص 276

(5) الفراء، **معاني القرآن**، ج2، ص 276

ونسب أبو حيان الأندلسي الصيغة المجردة (فَتَنَ) إلى أهل الحجاز والصيغة المزيدة (أفتن) إلى تميم وقيس وربيعة[1]

ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر أعشى همدان:

لَئِنْ فَتَنَتني لَهي بالأمسِ أَفْتَنَتْ سعيداً فأمسى قَدْ قَلا كلَّ مُسلِمِ[2]

ولعل هذا يدل على أن هناك من استعمل (فتن) و (أفتن) بالمعنى نفسه في البيئة اللغوية الواحدة، ويُروى أن الأصمعي قد أنكر هذه اللهجة (أفتن) ووصف الأعشى بأنه مخنث لا يؤخذ بلغته[3]، ولكنها لهجة موجودة صوّرتها القراءات القرآنية أوثق النصوص اللغوية[4]، ومن ذلك قراءة من قرأ (أَحْلَلتم)[5]، في قوله تعالى: **" وإذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا"**[6].ووجهها أبو حيان على أنها لهجة[7].

وما يزال لهذه اللهجة امتدادٌ في اللهجات الحديثة، فيُسمع على ألسنة بعض العوام قولهم: سقَيتُه وعطيتُه، وبعضهم الآخر: أسقيتُه وأعطيتُه والمعنى واحد[8].

---

(1) انظر: الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ج3، ص 353

(2) الجوهري، **الصحاح**، ج6، ص 2146

(3) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج3، ص315

(4) انظر: مصاروه، **دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية**، ص175

(5) القراءة بلا نسبة في **تفسير البحر المحيط**، ج2، ص 421

(6) سورة المائدة، الآية 2

(7) انظر: الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ج2، ص421

(8) انظر: المعايطة، **اللهجات المنسوبة في معجم شمس العلوم**، ص120

فَعَلَ وافْتَعَلَ:

تأتي الزيادة في صيغة (افتعل)، لتفيد دلالات جديدة، غير دلالة (فَعَلَ)[1]، لكنه ورد ما يشير إلى أن الصيغتين استعملتا بمعنى واحد، مما يدل على أنهما تمثلان لهجتين مختلفتين[2].

ومن ذلك ما أورده الحميري بقوله: " تَقَاهُ لُغةٌ في اتَّقاه"[3]ونسب الحميري اللهجة المجردة (تقاه) إلى تميم[4]، وقد وصف سيبويه هذه اللهجة بالشذوذ[5]، لكنها لهجة نطق بها بعض العرب، وأثبتتها النصوص الشعرية، ومن ذلك قول أوس بن حجر:

تَقَاكَ بِكَعْبٍ واحدٍ وتَلَذُّهُ يَداكَ إذا ما هُزَّ بالكفِّ يَعسِلُ[6]

وقد ذهب الجندي إلى أن الذين كانوا ينطقون بالصيغة المجردة نحو (تقن) و(تَخد) هم من القبائل البدوية أو ممن تأثر بهما، وفسَّر ذلك بأن البدو يميلون إلى الحذف من أجل السرعة في النطق[7].

وعند تصفحنا لديوان الهذليين نجد فيه أفعالاً على وزن (افتعل) بمعنى (فَعَل)، مما يشكل ظاهرة بارزة في شعرهم[8]، ومن ذلك مجيء الفعل (ازدار) بمعنى (زار) أي عاده، في قول أبي كبير الهذلي:

---

(1) انظر:الإستراباذي، **شرح شافعية ابن الحاجب**، ج1، ص72

(2) انظر: عبد التواب، رمضان، (1990)، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص39

(3) الحميري، **شمس العلوم**، ج2، ص759

(4) الحميري، **شمس العلوم**، ج2، ص759

(5) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص 483

(6) ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص 288

(7) انظر: الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ج2، ص 685

(8) انظر: كبها، سائد، **ما بني على أشعار هذيل من تصاريف اللغة وقواعدها**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين العربية، ص151

فَدَخَلتُ بَيْتًا غَيْرَ بَيْتِ سناخةٍ وازْدَرْتُ مُزدارَ الكَرِيمِ المُعْوِلِ[1]

يريد (زرت)، وقد أبدلت التاء دالاً كما يقولون: (ازدحم) بدلاً من (ازتحم)، ومما جاء من الأفعال على وزن (افتعل) بمعنى (فعل)، أيضـاً (اعترف) بمعنى (عرف) في قول أبي ذؤيب الهذلي:

مَرتْهُ النُّعامى فَلمْ يَعْتَرِف خِلافَ النُّعامى مِنْ الشَّام ريحا[2]

ومرته معناها مسحته، والنُّعامى هي ريح الجنوب بلغة هذيل، وجاء الفعل يعترف بمعنى يعرف[3]، ويبدو أن صيغة (افتعل) قد تفرعت من الصيغة الأصلية الفصحى (فَعَل) حيث اشتركت الصيغتان في الدلالة، وهذا التفريع بسبب العامل اللهجي، ثم تسربت صيغة (افتعل) من (أدب القبيلة) إلى العربية المشتركة.

أفعل وفعّل وفاعل:

نجد أن بعض القبائل العربية قد مالت إلى استعمال الصيغة المضعفة، في حين مالت قبائل أخرى إلى الصيغة المخففة (أفعل وفاعل)[4]، وتروي لنا مصادر اللغة كثيراً من هذه الأفعال التي يُشكل فيها النمط المضعف (فعّل) لهجة وأفعل أو فاعل لهجة أخرى، فجاء فيها مثلاً (أنزل) و (نزّل) و(أنجى) و(نجّى) و(أنسى) و(نسّى) و(أوفى) و(وفّى) و(ضاعف) و(ضعّف) و(باعد) و(بعّد)[5].

---

(1) السكري، **شرح أشعار الهذليين**، ص585

(2) السكري، **شرح أشعار الهذليين**، ص199

(3) انظر: كبها، **ما بني على أشعار هذيل**، ص152

(4) مصاروة، **دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية**، ص177

(5) مصاروة، **دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية**، ص 178

وينقل مصاروة رأي عبد الصبور شاهين بأن القبائل البدوية ومن جاورها من قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقيها، آثرت الصيغة المجردة (فعل) في مقابل قبائل الحجاز التي شاعت فيها الصيغة المضعفة (فعّل)[1]، ومن ذلك وردت قراءة (يمسِكون) في قوله تعالى: **" والذين يُمَسِّكون بالكتاب"**[2] حيث قرأ أبو العالية وعاصم في رواية أبي بكر: (يَمسِكون) من (أمسك)[3]، ووجهها أبو حيان على أنهما لهجتان: (أمسك) و(مسّك)[4].

وقد وردت الصيغتان (مسّك) و(أمسك)، في قول كعب بن زهير:

فما تَمَسَّكُ بالعهدِ الذي زَعَمتْ إلا كما يُمسِكُ الماءَ الغرابيلُ[5]

و (أغشاها) مكان (غشّاها) في قول أبي ذؤيب:

ويُغْشِيْها الأمانَ رِبَابُها[6]

وجاءت صيغة (فعّل) مكان (أفعل) في (ركّس) مكان (أركس) ونجده في قوله تعالى: **" كُلَّمَا رُدُّوا إلى الفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيْهَا"**[7]

إذ قرأها ابن مسعود " رُكِّسوا "[8] يقول مصاروة: " والقبائل العربية لم تكن تستخدم صيغة فعلية موحدة، ففي حين تنطق إحدى القبائل بـ (أفعل) نجد أخرى تنطق بـ (فعّل أو فعَل أو

(1) انظر: شاهين، **في علم اللغة العام**، ص178 - 179

(2) سورة الأعراف، الآية 170

(3) أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ج4، ص418

(4) أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ج4، ص 418

(5) كعب بن زهير، **ديوان كعب بن زهير**، ص 19

(6) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، تحقيق أحمد الزين ج1، ص 93

(7) سورة النساء، الآية 91

(8) ابن جني، **المحتسب**، ص 213

فاعل)، وهي سمة لهجية لا نزال نلمحها في لهجاتنا الدارجة، فبعضنا يقول (سقاه) مثلاً وآخر يقول (أسقاه)، وبعضنا يقول (أكرمته) وآخر يقول (كرّمته)[1].

ونخلص إلى القول إن صيغة (فعّل) هي الأصل لأنها تمثل قبائل الحجاز كما مرّ معنا في النصوص السابقة، وأن الصيغ (أفعل وفعَل وفاعل) هي تفريعات من (أدب القبيلة) تسربت على ألسنة الشعراء والرواة إلى العربية المشتركة أو الفصحى.

تنوع صيغ المصادر والمشتقات:

المصادر:

المصدر لغة: " أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال، وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام كقولك الذّهاب والسّمع، وإنما صدرت الأفعال عنها فيقال: ذَهَبَ ذهابًا وسَمِعَ سَمْعًا وسماعًا وحَفِظَ حِفْظًا"[2]، " والمصدر مشتق من الفعل الماضي ومأخوذ منه، وليس هو بفعل ولا باسم محض؛ إذ لو كان فعلاً محضًا لانتفى عنه التنوين، ولو كان اسمًا محضًا لثني وجمع وأُنِّث، وهو موحد في الأحوال كلها"[3].

---

(1) مصاروة، **دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية**، ص 179

(2) الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج12، ص 135

(3) ابن المؤدب، قاسم بن محمد، (1987)، **دقائق التصريف**، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن، وحسين تورال، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ص44

وقد ورد عند العُكبري: " فإن لفظ المصدر لا يدل على زمانه البتة، وإنما الزمن من ملازماته"[1] ويقول ابن يعيش: " والمصادر لا تدل على الزمن من جهة اللفظ وإنما الزمن من لوازمها وضروراتها"[2]، ونص الألفية:

المصدرُ اسمُ ما سوى الزمانِ مِن مدلولَي الفعل كأمْنٍ من أَمِنْ[3]

والمصدر هو اسم غير مقترن بزمن، ويشمل على أحرف (فِعْلِه) نحو: فَهِمَ: فَهْم، فإذا تضمّن الاسم أحرف الفعل، ولم يدل على الحدث فهو ليس مصدراً، مثل الشّمم[4].

إن المتتبع للمؤلفات اللغوية من معاجم وكتب اللغة، يتبين حقيقة تعدد صيغ المصادر في اللغة العربية، وهذا التعدد لا يحصى بالسهولة، بل من الصعب إحصاؤه، فالجذر اللغوي الواحد تتعدد مصادره بحيث تكثر أو تقل تبعًا للهجة أو الدلالة، وقد اهتم اللغويون العرب التعدد كثيراً، ورصدوا منها الكثير، فمنها ما ضبط بالقياس، ومنها ما ترك للسماع.

مصدر فَعَل على فَعْل أو فُعُول:

تشترك صيغة (فَعْل) مع (فُعُول) في المصدر، ويدل هذا على الصيغة ويقول سيبويه ممثلاً عليها ومتحدثًا عن مصادر الفعل اللازم: "وقد قالوا في بعض مصادر هذا فجاءوا به على (فَعْل) كما جاءوا ببعض مصادر الأول على (فُعُول)، وذلك قولك: سَكتَ يسكُت سكتًا،

---

(1) العكبري، أبو البقاء، (2007)، **مسائل خلافية في النحو**، الطبعة الثالثة، تحقيق: عبد الفتاح سليم، ص45

(2) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج1، ص23

(3) ابن مالك، محمد بن عبد الله، **الألفية**، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، ص 29

(4) سقال، ديزيرة، **الصرف وعلم الأصوات**، الطبعة الأولى، دار الصداقة العربية، بيروت، لبنان، ص183

وهَدَأ الليلُ يهدأ هَدْءاً"[1] ويورد في موضع آخر صيغتي المصدر (فَعْل وفُعُول) فيقول: " وقالوا: وَثَبَ وَثْبًا ووُثُوبًا، كما قالوا هَدَأَ هَدْءاً وهُدُوءاً"[2].

يقتضي القياس في (فَعَلَ)اللازم أن يأتي على (فُعُول) نحو: رَكَعَ رُكُوعًا، ومن المتعدي على (فعْل) نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا[3]، وينقل الفارابي قول الفراء: " ما وَرَدَ عليك من باب فَعَلَ يَفْعُل، وفَعَلَ يَفْعِل، ولم تسمع له بمصدر فاجعل مصدره على الفَعْل أو على الفُعُوُل، الفَعْل لأهل الحجاز، والفُعُول لأهل نجد: وربما جاء المصدر من الباب على فُعْل وهو قليل[4].

وعلى الرّغم من ذلك، فقد لاحظ بعض المُحدثين شيوع المصدر (فَعْل) عند معظم الشعراء، بغض الطرف عن القبيلة التي ينتمي إليها الشاعرُ، كما ورد المصدر (فُعُول) عند بعض الشعراء الحجازيين[5]، وربما يكون ذلك بسبب التأثر والتأثير بين الشعراء أنفسهم، أو ربما يُفسَّر ذلك على أن معظم الشعراء لهم لهجتان: لهجة يستخدمونها عند إنشادهم الشعر وهي ما اصطلح عليه العلماء باللغة الأدبية وهي اللهجة المثالية، ولهجة يستخدمونها داخل القبيلة في تخاطبهم اليومي[6]، وهي ما اصطُلح عليه بـ(أدب القبيلة)، وهي أداءات تسربت من لهجة القبيلة المستخدمة بين أبناء القبيلة الواحدة إلى اللهجة الأدبية المشتركة.

وهذا دليل على أن هذا التعدد يعود لمعيار لهجي، وفي ذلك يقول ابن منظور: "وبَرِئْتُ من المرض، وبَرَأ المريضُ يَبْرأُ ويَبْرُؤ بَرْءاً، وأهل العالية يقولون: بَرَأتُ أَبْرأُ بَرْءاً وبُرُوءاً، وأهل

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص9

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص15

(3) الاستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج1، 151

(4) الفارابي، **ديوان الأدب**، ج2، ص139

(5) انظر: المنصور، وسمية عبد المحسن، (1984)، **أبنية المصدر في الشعر الجاهلي**، الطبعة الأولى، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ص 356

(6) انظر: المعايطة، **اللهجات المنسوبة في معجم شمس العلوم**، ص180

الحجاز يقولون: بَرَأتُ من المرض بَرْءاً بالفتح"[1]وقد ورد في أشعار الهذليين صيغة (فُعُول) مصدراً مخالفاً للمألوف في كلام العرب، سواء كان سماعيّاً أم قياسيّاً، ومن ذلك (جُبُور) مصدر للفعل (جَبَرَ) خلافاً للمألوف، فالقياس (جَبْر)، يقول أبو ذؤيب الهذلي:

فِراقٌ كَقَيْصِ السِّنِّ فالصَّبْرَ إنَّهُ لكُلِّ أُناسٍ عَثْرَةٌ وجُبُورُ [2]

والجُبُور بمعنى الجَبْر، ومن ذلك أيضاً (فُرُوج) مصدر للفعل (فَرَجَ) يقول أبو ذؤيب الهذلي:

لأحَسْبَ جَلداً أو لِيُخْيَرَ شامِتٌ وللشَّرِّ بَعْدَ القارِعاتِ فُرُوجُ [3]

يريد (فَرَجاً) وهي الصيغة الفصيحة، وكذلك قوله:

فإنْ كُنتَ تشكُو مِن خليلٍ مَخافَةً فَتلِكَ الجَوازِي عَقبُها ونُصُورُها [4]

حيث جاءت الصيغة (نُصُور) مصدراً للفعل (نَصَرَ) والأصل أن يكون (نَصْراً)، يقول ابن منظور: " يجوز أن يكون (نُصور) جمع ناصر، كشاهد وشهود، وأن يكون مصدراً كالخروج والدخول"[5]وعلى هذا نجد أن هذيلاً مالت إلى استخدام صيغة (فُعُول) من (فَعَل) اللازم والمتعدي على غير المألوف في العربية المشتركة أو الفصحى التي تعتمد صيغة (فَعْل) للمتعدي و(فُعُول) للازم، وما هذا التفريع في مصدر (فَعَل) إلا من باب العامل اللهجي، ويبدو أن صيغة (فُعُول) التي وردت في أشعار الهذليين هي من أداءات (أدب القبيلة) التي تسربت إلى العربية المشتركة.

---

(1) ابن منظور، **لسان العرب**، ج1، ص354-355

(2) السكري، **شرح ديوان الهذليين**، ص66

(3) السكري، **شرح ديوان الهذليين**، ص137

(4) السكري، **شرح ديوان الهذليين**، ص213

(5) ابن منظور، **اللسان**، ج14، ص273 (نصر)

المصدر على وزن فُعْل وفَعْل وفِعْل:

تشترك هذه الصيغ بعضها مع بعض، ويضع ابن السكيت هذه الصيغ الثلاث (فَعْل، وفُعْل، وفِعْل) باتفاق معنى كصيغ متعددة مشتركة[1]، وفي هذا الموضوع يقول سيبويه: " بَخِل يَبْخَلُ بُخْلاً.. والفِعْل كَفِعْل شَقَى وسَعِد، وقالوا بخيلٌ وبعضهم يقول: البَخْل كالفَقْر وبعضهم يقول البَخل كالكرم "[2]،ومن ذلك شَرِبَ شَرْبًا وشُرْبًا وشِرْبًا[3]، ويذكر ابن سيده قولهم: " شَرِبِ الماء وغيره شَرْبًا وشُرْبًا وشِرْبًا، ومنه قوله تعالى: **" فَشَارِبُونَ شُرْبَ الهِيْمِ"**[4]،بالأوجه الثلاثة"[5].

قال الطبري: " قرأهُ عامة قُرّاء المدينة والكوفة (شُرْبَ الهيم) بضم الشين، وقرأ بعض قُرّاء مكة والبصرة والشام (شَرْبَ الهيم)" [6]

وفي البحر المحيط: " قرأ نافع وعاصم وحمزة (شُرْبَ)بضم الشين، ومجاهد وأبو عثمان النهدي، بكسرها"[7]،والضم لغة الحجاز، والفتح لتميم[1]، وهذه الصيغ تتراوح بين كونها

---

(1) انظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، (د. ت)، **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ص 84

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص 34

(3) ابن السكيت، **إصلاح المنطق**، ص84

(4) سورة الواقعة، الآية 55

(5) انظر: ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل اللغوي، (1996)، **المخصص**، الطبعة الأولى، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج2، ص46

(6) الطبري، محمد بن جرير (ت310ه)، (2001)، **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ج23، ص 134

(7) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (1966)، **شرح شواهد المغني**، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ص 65

مصدراً، وكونها اسماً ويرجع ضم الفاء وكسرها على الاسمية وفتحها على المصدرية[2]، ويورد الفراء الضم والفتح بأنهما مصدران فيقول: " والشَرْبُ والشُرْبُ مصدران وقد قالت العرب: شُرْبًا وشِرْبًا وشَرْبًا"[3].

ومن أمثلة الشعر على هذه الأداءات قول الأعشى:

متى نُسقَ مِن أنيابِها بَعْدَ هَجْعَةٍ مِنْ اللَّيْل شِرْبًا حِيْنَ مَالَتْ طُلاتُها[4]

فقد جاءت الصيغة بالكسر (شِرْبًا)، ومن أمثلة الضم قول الشاعر قيس بن الخطيم:

وإنْ نَنْزِلْ بذِي النَجَداتِ كُزْرٍ نُلاقِ لديه شُرْبًا غَيْرَ نَزْرٍ[5]

فجاءت الصيغة بالضم (شُرْبًا)

وهكذا فإن التعدد في صيغة (فَعْل وفِعْل وفُعْل) واضح من القراءات القرآنية، والشعر العربي، ولكن الفتح في الصيغة يشير إلى المصدر، والكسر إلى الاسم[6]، فالصيغة الأصلية هي الضم وهي لغة الحجاز وتفرع منها صيغة الفتح التي نُسبت لتميم، واختلطت معهما صيغة الكسر والتي تدل على الاسمية، ومن ذلك ايضاً (الزَّعم) وهو مصدر الفعل زعم، وقد جاءت الصيغة ايضاً بالضم (الزُّعم)[7].

ومن أمثلة الفتح ما ذكره ابن السِّكيت:

---

(1) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج8، ص371

(2) ابن سيدة، **المخصص**، ج4، ص403

(3) الفراء، **معاني القرآن**، ج2، ص 512

(4) السيوطي، **شرح شواهد المغني**، ص 65

(5) الأصفهاني، أبو الفرج، (د. ت)، **الأغاني**، الطبعة الثانية، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ج22، ص 33

(6) انظر: الأندلسي، **البحر المحيط**، ج5، ص476

(7) انظر: ابن منظور، **اللسان**، ج12، ص264 (زعم)

عُلِّقتُها عَرَضًا وأَقْتُلُ قَوْمها زَعْمًا لَعَمْرُ أبيكَ ليس بمَزْعَم[1]

حيث جاءت الصيغة بالفتح (زَعمًا)، ونسب الحميري في شمس العلوم النمط المضموم إلى قبيلة أسد، والنمط المفتوح إلى أهل الحجاز، والنمط المكسور إلى تميم وقيس[2].

المصدر الميمي:

يعّرف المصدر الميمي على أنه: " المصدر المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة كالمَضْرَب والمَقْتَل وذلك لأنه مصدر في الحقيقة"[3]،وأشار إليه سيبويه بقوله: " فإذا أردت المصدر بنيته على مَفْعَل"[4]،والقياس في المصدر الميمي من الثلاثي يصاغ على وزن (مَفْعَل) بفتح العين، متى كان فعله غير مثال واوي صحيح اللام، ولكن هناك خروج عن هذه الصيغة بكسر العين مثلاً (مَضْرِب)"[5]، وقد عُدّ هذا الخروج عن القياس من الشذوذ.

" لقد ورد عند سيبويه في الكتاب المصدر من (فَعَل يفعِل) يكون على صيغة (مَفْعِل)، ومن ذلك قولك (هذا مَحْبِسنا)، وهو موضع الفعل، أما إذا أردت المصدر فانك تبنيه على (مَفعَل)، ومن ذلك قولك: إنَّ في ألف درهم (لمَضْرَبا)، أي لضربا"[6]، وربما بنوا المصدر

---

(1) الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج2، ص157، (زعم)

(2) الحميري، **شمس العلوم**، ج5، ص2791

(3) ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن جمال الأنصاري (ت761)، (2004)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ص410

(4) سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص87

(5) انظر: ابن منظور، **اللسان**، ج 8، ص 35، 41

(6) آل غنيم، **اللهجات في الكتاب**، ص 467

على (المفَعِل) كما بنوا المكان عليه، وذلك قولك: (المَرجِع)، ومنه قوله تعالى: **" إلى رَبِّكُم مَّرجِعُكُم "**[1]،أي رجوعكم[2].

يقول ابن منظور: " فيما جاء من المصادر التي (فَعَلَ يَفْعِلُ)على (مَفْعِل) بالكسر، ولا يجوز أن يكون هنا اسم المكان، لأنه قد تعدّى بإلى، وانتصب على الحال.. إلا أن جملة الباب في فَعَلَ يَفْعِلُ أن يكون المصدر على مَفْعَل، بفتح العين.. عن ابن جني، ورَجَعْته أرْجِعه رَجْعًا ومَرْجَعًا.. لغة هذيل"[3]، وكأنه تساوى المصدر الميمي في (مَرْجِع ومَرْجَع).

يقول سيبويه: "وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في (يفعَل)، قالوا: (أتيتك عند مَطلِع الشمس)، أي عند طلوع الشمس، وهذه لغة (بني تميم) وأما (أهل الحجاز) فيفتحون"[4].

فسيبويه يرى أن قياس المصدر الميمي من الثلاثي الصحيح هو (مَفعَل)، وتلك هي لهجة (أهل الحجاز)، ولكن هناك لهجة أخرى تبنيه على (مَفعِل)، وهي لهجة تميم[5]، وعلى الصيغة التميمية قرأ (الكسائي): (مَطْلِع)[6]من قوله تعالى: **" سَلَامٌ هي حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ "**[7].

---

(1) سورة الأنعام، الآية 6

(2) انظر: آل غنيم، **اللهجات في الكتاب**، ص 467

(3) ابن منظور، **اللسان**، ج 5، ص 148

(4) سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص 87 – 90

(5) انظر: الأندلسي، **البحر المحيط**، ج8، ص497

(6) انظر: ابن مجاهد، أحمد بن موسى، **السبعة في القراءات**، الطبعة الأولى، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ص 693

(7) سورة القدر، الآية 5

ولعل حرص (تميم) على الكسر هنا يقوي ما نظنه من ميل القبائل البدوية بوجه عام إلى صوت الكسرة، لاسيما وأن الكسر هنا لا يؤدي إلى ثقل يعوق سرعتها في الأداء ذلك لأن ما قبله صوت ساكن.

يقول سيبويه: " وقال أكثر العرب في وَجِلَ يَوْجَل، ووَحِلَ يَوْحِل: مَوْجِل ومَوْحِل"[1]، ويقول ابن قتيبة: " وقال أكثرهم مَوْحِل، وقال بعضهم مَوْحَل"[2] قال الشاعر الهذلي:

فأصْبَحَ العينُ رُكُوداً على الأو شازِ أنْ يَرْسَخْنَ في المَوْحَلِ[3]

حيث جاءت الصيغة (مَوْحَل) بفتح عين المصدر والقياس يقتضي الكسر، إذا كان الفعل مثالاً واويـًا، وقد تفرع منه فتح العين وسبب هذا التفريع يعود للعامل اللهجي، ولعل هذه الصيغة من (أدب القبيلة) التي تسربت إلى العربية المشتركة أو الفصحى.

المشتقات:

اسم المفعول من الأجوف:

لقد تحدثت مظان اللغة عمّا جاء من اسم المفعول من الأجوف على لغة التمام، أو مصّححًا، فلا تكاد تجد كتابًا في النحو، أو الصرف يخلو من ذكر هذا الموضوع، وتكاد هذه المظان تذكر الأمثلة نفسها في إتمام اسم المفعول من الأجوف اليائي، أو الواوي،

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص 93

(2) ابن قتيبة، **أدب الكاتب**، ص329

(3) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ص 329

يشترك في ذلك القدماء والمحدثون[1]، بل نجد أن ابن جني قد خص (اسم المفعول من الأجوف) بكتابه: "المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين" [2].

ويأتي اسم المفعول على وزن (مفعول)، "على قياس الصحيح نحو: مبيوع ومقوُول، فيُعل حملاً على فعله، فتُنقل حركة العين إلى الساكن فيصير (مقوول)، و(مَبْيوْع) فيجتمع ساكنان: واو مفعول، والعين، فتُحذف واو (مفعول) فيُقال: (مقول) في ذوات الواو، وأما (مبيوع) فإنه إذا حذفت واو (مفعول) قُلبت الضمة التي قبل العين كسرة لتصحّ الياء، فنقول: (مبيع)، هذا مذهب الخليل وسيبويه"[3]، وأما الأخفش فإنه ينقل الحركة من العين إلى الفاء، في ذوات الواو، فيلتقي له ساكنان، فيحذف العين، فيقول: مقول، وفي ذوات الياء نحو: (مبيوع)، ينقل الضمه من الياء إلى ما قبلها، ثم يقلب الضمه كسرة لتصح الياء، فيلتقي الساكنان: الياء، وواو مفعول، فتُحذف الياء، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتُقلب الواو ياءً فتقول: (مَبيع)"[4].

أما ما يمثل (أدب القبيلة) في صيغة اسم المفعول من الأجوف فهو ما جاء متممًا، قال ابن جني: " وأخبرني أبو علي قراءة عليه، عن أبي بكر، عن أبي العباس، عن أبي عثمان، عن الأصمعي، قال: بنو تميم – فيما زعم علماؤنا – يتمُّون مفعولاً عن الياء فيقولون: ثوبٌ

(1) انظر: كفاوين، منصور، **ظاهرة الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين**، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، 2007، ص 216

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392ه)، (2006)، **المقتضب في اسم المفعول**، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد المقصود محمد، مكتبة الثقافة الدينية، ص 18

(3) ابن جني، **المنصف**، ج1، ص287، وانظر: كفاوين، **ظاهرة الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين**، ص217.

(4) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج10، ص 66

مخيوط، وبُرٌّ مكيول"[1]، يقول ابن يعيش: " وقيل في لغة بني تميم (مبيوع وثوب مخيوط)"[2]، والى ذلك ذهب ابن الشجري: " واختلفت العرب في اسم المفعول من بنات الياء فتممه بنو تميم فقالوا: معيوب ومخيوط ومكيول"[3]. ومن الشواهد على ذلك قول علقمة:

حَتَّى تَذَكّر بَيْضَاتٍ وهَيَّجَهُ يومُ الرِّذَاذِ عَلَيْه الدَّجْنُ مُغْيُومُ[4]

وفي هذا البيت أتم البناء على اسم (مفعول) فقال (مغيوم)، والقياس (مغيم)، ومنه قول عباس بن مرداس:

قَدْ كَانَ قَومُكَ يَزْعَمُونَكَ سيّداً وإخالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ[5]

فأتم اسم المفعول من عان (معيون)، والقياس (معين)، وما يُثبت هذه اللهجة لتميم تلك النصوص الكثيرة، يقول ابن الأعرابي: " وثوب مَصُون على النقص، ومصوون على التمام، والأخيرة نادرة وهي تميمية"[6].

ويقول اللحياني: " قول مقول، ومقوول، قال: والإتمام لغة أبي الجراح، ولعله أبو الجراح العقيلي"[7]، وجاء عن الفراء عن الكسائي أن بني يربوع وبني عقيل يقولون: حلي مصووغ،

---

(1) ابن جني، **المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل**، ص 22، وانظر: كفاوين، **ظاهرة الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين**، ص217.

(2) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج10، ص 78

(3) ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد، (1992)، **الأمالي الشجرية**، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود محمد الطناهي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ص 209

(4) ابن الشجري، **الأمالي الشجرية**، ج10، ص 80

(5) ابن الشجري، **الآمالي الشجرية**، ج1، ص 210

(6) ابن منظور: **اللسان**، ج 13، ص118

(7) ابن منظور: **اللسان**، ج 11، ص574، وانظر: كفاوين، **ظاهرة الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين**، ص217.

ومسك مدووف، وثوب مصوون، وفرس مقوود، وقول مقوول، وأما البصريون فلا يعرفون هذا"[1].

وهذه الرواية إن صحت عن الفراء، فلا تناقض في عزوها لتميم كما جاء في اللسان، والسبب في ذلك أن بني يربوع: بطن من حنظلة من تميم كما جاء في نهاية الأرب[2]، فتلك الصيغة في تميم وفي إحدى بطونها وهم يربوع، وأما عزوها لعقيل: فعقيل غير تميم، ولكن مساكنها كانت عن كثب من مساكن تميم، فلا غرو أن تأثرت عقيل بمجاوريهم من تميم في تلك الصيغة، ثم إن عقيلاً من القبائل البدوية كتميم، تجمعهم روابط البداوة، وأهل البدو تتقارب لهجاتهم وتسير على نسق واحد إلى حد ما[3].

ويبدو أن لهجة تميم في الإتمام هي الأصل المفترض أو ما يسمى في علم اللغة الحديث (بالبنية العميقة) ولهجة الحجاز بعدم الإتمام أو ما يُسمى في علم اللغة الحديث (بالبنية السطحية)[4]، وفي هذا الصدد يقول الجندي: " ولهذا كان العرب لا يتمون هذا، إلا تميماً ومن لفَّ لفها، كما أرى أن لهجة تميم هي الأصل في قولهم من اليائي: مكيول، ومن الواوي، مصوون، وأن لهجة الحجاز أحدث منها وهي: مكيل، ومصون.. ، ذلك لأن الصيغة التي تشتمل على أصوات لين منسجمة – أحدث من نظيرتها التي خلت أصوات لينها من الانسجام "[5].

ونجد أن صيغة تميم في الواوي واليائي لا تحقق الانسجام بين حروفها، في حين أن الصيغة الحجازية جاءت حروفها منسجمة متوائمة، فالصيغة الحجازية أصلها: (مديون)نُقلت

---

(1) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، **أدب الكاتب**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ص477

(2) انظر: القلقشندي، **نهاية الأرب**، ص 450

(3) انظر: الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ج2، ص 529- 530

(4) كفاوين، **ظاهرة الركام اللغوي**، ص218

(5) انظر: الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ج2، ص 527

الضمة من الياء إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان، فحُذفت الواو ثم قُلبت الضمة كسرة، لتسلم الياء، فصارت: (مدين)، وهذه الصيغة الحجازية الأحدث، أما في لهجاتنا العامية، فلا تزال تحتفظ بالصيغة القديمة التي كانت في تميم وهي: (مديون)، فنحن نقول في العامية: (رجل مديون)، و(بيت مبيوع).

فالأصل والقياس في اسم المفعول من الثلاثي المعتل حذف أحد حرفي العلة وخاصة من الأجوف، وهي لغة الحجاز التي تمثل الفصحى، إلا أنه تفرع عنها لغة في الإتمام دون حذف وهي لغة تميم، وهذا التفريع جاء بسبب العامل اللهجي أو ما أسميناه (أدب القبيلة)، والذي تسربت منه هذه الصيغ إلى العربية الفصحى على ألسنة الشعراء والرواة.

صيغة (فعيل) في الوصف:

نجد في بعض اللهجات القديمة وخاصة هذيل ظواهر من الخلاف بينها وبين الفصحى، ومن ذلك إيثارهم لصيغة (فعيل) حين تقع وصفًا، فنحن إذا ألفينا أن المشهور في بعض الأوصاف صيغة (فَعْل) مثل (نَذْل، وسَمْح، وسَمْج) فإننا كثيراً ما نجدها عند هذيل (نذيل، وسميح، وسميج)[1].

وإذا ما نظرنا في الشعر الهذلي فإننا نجد مصداق هذا في قول شعرائهم، ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي:

فإنْ تَصْرِمِي حَبْلِي وإنْ تَتَبَدَّلِي ... خَليلاً فمِنْهُم صَالِحٌ وسَمِيجُ[2]

حيث جاءت الصيغة على (فعيل) فقال: (سميج) والأصل أن يقول: (سَمْج).

وقول أبي خراش الهذلي:

---

(1) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 224

(2) ابن منظور، **اللسان**، ج7، ص300 (سمج)، والزبيدي، **تاج العروس**،ج2، ص406، (سمج).

مُنِيبًا وقَدْ أَمْسَى تَقَدَّمَ وِرْدَها أُقَيْدِرُ مَحْمُوزُ القِطَاعِ نَذَيلُ[1]

فجاء بصيغة (نذيل) على (فعيل) والأصل أن يقول (نَذْل)على (فَعْل)، وكذلك جاءت (نحيس) بدلاً من (نَحْس) في قول ساعدة بن جؤية:

والشَّيْبُ دَاءٌ نَحِيسٌ لا دَواءَ لَهُ[2]

وليس الأمر مقصوراً على هذا، بل قد تحل (فعيل) عندهم محل بعض الصيغ الأخرى مثل (فَعِل) فإنا نجد (وهيج) في موضع (وهِج)[3].

ومن ذلك قول عمرو بن الداخل الهذلي:

كَأَنَّ عِدَادَهَا إِرْنَانُ ثَكْلَى خِلاَلَ ضُلُوعِها وَجْدٌ وَهِيجُ[4]

و (لهيف) في موضع (لهف) كما في قول أبي ذؤيب الهذلي:

شَفَيْتُ النَفْسَ لو يُشْفَى اللهِيفُ[5]

يلاحظ مما سبق ان قبيلة هذيل آثرت صيغة (فعيل) في الوصف لبعض الأوصاف التي جاءت في الفصحى على صيغة (فَعْل)، ولعل هذه الألفاظ التي وردت في أشعار الهذليين كانت متداولة في حدود القبيلة فيما بينهم، ولم يستطع شعراء القبيلة التخلص منها، فتسربت على ألسنتهم إلى اللغة النموذجية الأدبية.

فالقاعدة والأصل في الفصحى مجيء صيغة (فَعْل) للوصف في تلك الألفاظ التي ذكرناها، إلا أن المتتبع لأشعار هذيل يجد أنها آثرت صيغة (فعيل) للوصف مطلقاً، وعلى هذا فإن هذه الصيغة قد تفرعت في قبيلة هذيل، وهذا التفريع بسبب العامل اللهجي، فعند عودتنا

---

(1) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ج 2، ص 120

(2) ابن منظور، **اللسان**، ج 7، ص 134

(3) انظر: الطيب، **لغة هُذيل**، ص 251

(4) فرّاج، **شرح أشعار الهذليين**، ج2، ص617

(5) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ج 1، ص 104

إلى ديوان الهذليين نلحظ أن صيغة (فعيل) في أشعارهم جاءت للدلالة على الوصف، وهذا الأمر لافت للنظر، ولعل هذه الصيغة كما أسلفنا تسربت من (أدب القبيلة) إلى العربية المشتركة.

فعيل في معنى اسم الفاعل:

إذا كنا نجد صيغة (فعيل) في معنى يقارب اسم الفاعل موجودة بكثرة في الفصحى، ونراها ماثلة في كتب النحو العربي تحت عنوان (الصفة المشبهة باسم الفاعل)، وذلك في ألفاظ مألوف فيها هذه الصيغة، فإنا نجد إلى جانب هذا عند الهذليين ألفاظًا أخرى غير مألوف في صياغتها (فعيل)، ولكن أشعارهم سجلتها، ومن ذلك قولهم: داء نجيس بمعنى ناجس أي (داء عياء)[1]، ومن ذلك قول ساعدة بن جؤية:

والشَّيْبُ دَاءٌ نَجِيسٌ لا دَواءَ لَهُ[2]

والبيت سبق وروده برواية (نحيس)، وجاء في هذه الرواية (نجيس)، بمعنى (ناجس).

ومن قُبيل (فعيل) هذه التي في معنى (فاعل): (صويب) بمعنى (صائب)، وذلك في قول ساعدة أيضًا:

وقَدْ خَلَّهُ سَهْمٌ صَويبٌ مُعَرِّدُ[3]

أراد (صائب)، وفي شرح أشعار الهذليين أن صويبًا وصائبًا واحد، وقويمًا وقائمًا واحد[4]، ولعل من قَبيل ما جاء على فعيل، وفيه معنى فاعل ما جاء في قول أبي ذؤيب:

---

(1) انظر: الطيب، **لغة هُذيل**، ص 253

(2) الزبيدي، **تاج العروس**، ج4، ص254، (نحس).

(3) ابن سيدة، **المخصص**، ج9، ص138

(4) انظر: فرّاج، **شرح أشعار الهذليين**، ج3، ص 1170

فإنَّ بنِي لِحَيانَ إِمّا ذَكَرْتَهُم ثَنَاهُم إذا أَخْنَى اللِّئامُ ظَهيرُ[1]

جاء لفظ (ظهير) في هذا البيت بمعنى (ظاهر)، وقد فُسِّر هكذا في ديوان الهذليين، فهذه الصيغة مألوفة فيه، وهي موجودة في شعر الهذليين بكثرة[2].

ومن شواهد (فعيل) في معنى اسم الفاعل أيضاً (عقيد) في معنى (مُعاقد)[3]، وذلك في قول أبي خراش:

كَمْ مِنْ عَقِيدٍ وجَارٍ حَلَّ عِنْدُهُم[4]

فعيل صيغة مبالغة:

لعلنا نلحظ في هذا الجانب، أن أغلب الشواهد هي شواهد شعر هذلية، فشعر هذيل عموماً منسوب إلى قائله، ومجموع في ديوانها، مما جعل تتبع الظواهر اللغوية لها ممكناً وواضحاً وقابلاً للاستقراء، فإذا كنا نجد في شعر هذيل من صيغ المبالغة المعروفة فعّالا، وفعولاً وفعيلاً مثل، خراج، وولوج، وطلوب، وسبوح، وخرِّيق، فإنا نجدهم مع هذا يتوسعون في تطبيق (فعيل) صيغة للمبالغة كما توسعوا فيها عدا ذلك، فنلمسها عندهم في ألفاظ لم نألفها كثيراً في الفصحى، أو فيما ألفناه في الاستعمال اللغوي[5].

ومن ذلك استعمالهم لفظ (طليب) للمبالغة في معنى (طلوب)، أي كثير الطلب كقول مليح الهذلي:

---

(1) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (1991)، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ج1، ص628

(2) انظر: الطيب، **لغة هُذيل**، ص 254

(3) ابن منظور، **اللسان**، ج10، ص221

(4) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ج 2، ص 168

(5) انظر: الطيب، **لغة هُذيل**، ص 357 – 358

ولَمْ يَنْقَلِب مِنْكُم طَلِيبٌ بطَائِلِ[1]

ومع هذا نجد لفظ (طلوب) في بيت أبي ذؤيب الهذلي[2]:

فَأَلقَى غِمدَهُ وَهَوى إِليهِم كَمَا تَنْقَضُّ خائِتَةٌ طَلوبُ[3]

فلعلهم استعملوا مع المؤنث (طلوب)، ومع المذكر (طليب).

ومن صيغة فعيل جاءت (عَرِيف) أي كثير المعرفة في قول أبي ذؤيب الهذلي:

فَلَمَّا خَرَّ عِنْدَ الحَوضِ طَافُوا بِهِ وأَبَانَهُ مِنْهُم عَرِيفُ[4]

لعل هذيل توسعت في صيغة (فعيل) صيغة مبالغة بألفاظ لم تألفها العربية المشتركة أو الفصحى، وما هذا التوسع إلا تفريعاً يعود لعوامل لهجية، فهذيل أَلِفت هذه الصيغة التي تعود إلى لهجتها الخاصة التي تتحدثها، وعندما نظم شعراؤها الشعر لم يستطيعوا التخلص من عاداتهم اللهجية بشكل تام فتسربت بعض هذه الأداءات إلى العربية المشتركة.

فعيل في معنى مفعول:

ونجد هذه الصيغة مألوفة، تداولتها كتب اللغة، ومن أمثلتها المألوفة التي سجلها الشعر الهذلي وغيره: (فطيم)، و(جريح)، و(قريح)، وغيرها،[5] ومن غير المألوف في هذه الصيغة، وسجلته أشعار الهذليين، ثم تناقلته معاجم اللغة: (كشيف) بمعنى مكشوف.[6]

ومن ذلك قول صخر الغيّ الهذلي:

---

(1) ابن منظور، **اللسان**، ج10، ص232

(2) انظر: الطيب، **لغة هُذيل**، ص 358

(3) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ج 1، ص 95

(4) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ص 103

(5) ابن منظور، **اللسان**، ج3، ص241 (جرح)، الزبيدي، **تاج العروس**،ج2، ص130

(6) انظر: الطيب، **لغة هُذيل**، ص 259

يُكَشَّفُ للخَالِ رَيْطًا كَشِيفًا[1]

أي مكشوفًا، و(بعيج)، أي (مبعوج، وهو مبقور البطن) في قول أبي ذؤيب:

وبَطْنِي بالكِرَامِ بَعِيجُ[2]

وقول عمرو بن الداخل:

كَأَنَّ ظِبَاتِها عُقْرٌ بَعِيجُ[3]

وقوله:

وحقَ لَهُ سَحِيرٌ أو بَعِيجٌ[4]

إن الباحث في هذا الشعر الهذلي ليجد فيه من أمثال ذلك الشيء الكثير، وهذا ما يجعلنا نميل إلى القول باتجاه هُذيل – بصورة واضحة – إلى صيغة (فعيل) هذه، والتي جاءت بكثرة في كلامها، وخير دليل على ذلك أننا نجدها في أشعارهم بصيغ لم تألف الفصحى مجيئها على صيغة فعيل.

فعيل وفُعال وفِعال:

من الوصف ما يأتي على وزن (فُعال) بمعنى (فعيل) مثل كُبار وكبير، وطُوال وطويل، قال سيبويه: " وفُعال بمنزلة فعيل لأنهما أختان، ألا ترى أنك تقول طويل وطُوال وبعيد وبُعاد "، [5] حيث يجمع كل من طُوال وطويل على طِوال بكسر أوله، وقد أورده ابن السرّاج تحت

---

(1) ابن منظور، **اللسان**، ج9، ص300 (كشف)

(2) البكري، أبو عبيدة، (1935)، **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 2، ص 946

(3) الجوهري، **معجم الصحاح**، ج2، ص755 (عقر)

(4) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ج 3، ص 103

(5) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 244

باب ما يتّم وَيُصَّحح ولا يُعَلّ، يقول: " من ذلك ما صُحِّح لسكون ما قبله وما بعده، نحو: حُوَّل.. وطويل وطُوال" [1].

وقد رأينا موقف الهذليين من (فعيل) بمعنى (فاعل)، أو بالأحرى بمعنى اسم الفاعل، و(فعيل) صيغة للمبالغة، فما موقفهم من (فعيل وفُعال)؟

الواقع أننا نجد في شعر الهذليين أحيانًا وزن (فُعال) في معنى (فعيل)، كحُبَاب مكان حبيب في قول معقل بن خويلد الهذلي:

لأَقْطَعَ دَابِرَ العَيْشِ الحُبَابِ [2]

و (خُفاف) مكان (خفيف) في قول مالك بن خالد الخناعي:

فَضَارَبَهُم قَومٌ كِرَامٌ أَعِزَّةٌ بِكُلِّ خُفافِ النَصْلِ ذي رُبَدٍ عَضَبِ [3]

تنّوع صيغ الجموع:

لم يرد خلاف يُذكر بين العرب فيما يتصل بتكوين المثنى، وجمع الذكور العقلاء جمع مذكر سالمًا، وذلك لأنهما مطردان، يسيران على نظام رتيب ينضوي تحته أفراد كل من المجموعتين بصورة لا تكاد ترى فيها شيئًا من الخلاف، فالمفرد في كل منهما تضاف إليه زوائد معينة تجعل منه مثنى أو جمعًا في حالات إعرابه المختلفة بشكل لا يتغير ولا يُحول. [4]

---

(1) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج3، ص 286

(2) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ج 1، ص 228

(3) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ج 3، ص 16

(4) انظر: حلواني، محمد خير، (2008)، **المغني الجديد في الصرف**، دار الشرق العربي، ص392

بيد أننا نجد الخلاف قائماً في الجموع التي اصطلح علماء النحو واللغة على تسميتها بجموع التكسير، فهي جموع شاذة في أصل تكوينها، وقد اختلف السماع – في كثير منها – بين قبيلة وقبيلة، وما أغلب الضوابط التي وضعها النحاة بشأنها سوى ضوابط مقصود بها مجرد التيسير والتقريب، ولهذا نجد كثيراً من الألفاظ المتشابهة أو المتماثلة في أوزانها تخرج من جمعها على ما تخضع له مثيلاتها من الكلمات.

ولعل في هذا مظهراً من مظاهر الحرية المطلقة التي وجد العرب فيها أنفسهم، والتي كانت تتمثل في صعوبة خضوعهم – ولا سيما القبائل البدوية – لنظام ثابت في حياتهم، ونزوعهم دائماً إلى الانطلاق الذي يظهر أحياناً في نطقهم، ويتراءى في اختلاف لهجاتهم، هذا إلى جانب الأثر الفعال للبيئات المختلفة التي يخضع لها العربي، ويقع تحت سلطانها، فتتأثر بها حياته ولهجته.[1]

ولعلنا نجد صورة من ذلك كله تنعكس على نظام هذا النوع من الجموع عند قبيلة هُذيل، فنجد بعضها متسقاً مع الاتجاه العام الذي نقله إلينا علماء العربية بشأن هذه الجموع، وبعضها الآخر يخرج على هذا النهج العام، فينتحي ناحية أخرى تنفرد بها هذيل، أو يشاركها فيها غيرها من القبائل المجاورة لها، والتي تخضع معها لظروف ومؤثرات واحدة.

ومع هذا كله فإن هناك صورة أخرى من صور الخلاف تبدو في جمع (المؤنث) سواء كان بالألف والتاء، وهو ما يسميه النحاة (جمع المؤنث السالم)، أو كان بصيغة أخرى غير هذه.[2]

---

(1) انظر: حلواني، **المغني الجديد في الصرف**، ص 393

(2) الطيب، لغة هُذيل، ص 184

جمع المؤنث:

وهو المؤنث الذي جُمع بالألف والتاء في نهايته مع المحافظة على بنيته، وإلى جانب ما غلب فيه استعمال هذا الجمع أصلاً في اللغة نجده أيضاً في غضون ما سماه النحاة جمعاً للقلة من جموع التكسير، فيما كان منتهياً بالتاء من أوزان الثلاثي، وقد يُجمع خصوصاً إذا كان وصفاً على وزن (فاعلة) بصيغة أخرى هي (فواعل)، مثل: شاعرة وشواعر، وكاتبة وكواتب، وكافرة وكوافر[1]، وأمثلة (فواعل) عند الهذليين كثيرة لا تحصى.

وهذا الأمر يبدو للوهلة الأولى ليس بالجديد، ما دام ذلك نجده منتشراً في كتب اللغة والأدب، ولا تختص به هذيل وحدها، حتى إننا لنجد في القرآن الكريم: صواف وصافات، ورواسي وراسيات، كما نجد فيه: جوار وغواش وجواب.. بيد أن الذي يلفت النظر هو كثرة وجود هذا الجمع في الشعر الهذلي بالصورة التي أشرنا إليها، في حين يقل فيه نظائرها بالألف والتاء عندهم إلى حد كبير[2]، وهذا ما يجعلنا نتيقن بأن هذا الأمر هو من (أدب القبيلة) الخاص بهذيل.

ومما يلفت النظر في هذا الجمع عدول قبيلة هذيل عن بعض ما آثرت الفصحى، وآثر القرآن جمعه بالألف والتاء مثل (الصافات) فقلما وجد هذا اللفظ بهذا الجمع في أشعارهم،[3] ومن ذلك قول أمية بن أبي عائذ:

فَظَلّتْ صَوافِنَ خُوْص العُيُونِ[4]

---

(1) انظر: حلواني، **المغني الجديد في الصرف**، ص390-391

(2) الطيب، **لغة هُذيل**، ص 230

(3) انظر: الطيب، **لغة هُذيل**، ص 185

(4) الشعراء الهذليون، ديوان الهذليين، ج 2، ص 178

حيث جاء الجمع على وزن (فواعل) فقال: (صوافن) والأصل على (فاعلات) (صافنات)، ومنه قول ساعدة بن جؤبة:

ظَلّتْ صَوافِنَ بالأَرْزَانِ صاويةً[1]

ونجد من الأمثلة في ديوان الهذليين، أنهم إذا أرادوا جمع (صالحة) وصفاً للمرأة، فإنهم يجمعونها على صوالح، ومنه قول ساعدة بن جؤبة الهذلي:

مَقَتَّ نِساءً بالحِجَازِ صَوالِحًا وإنَّا مَقَتْنَا كُلَّ سَوْدَاءَ عَنْكَبِ[2]

وما يعزز ذلك قراءة ابن مسعود وهو هُذلي لقوله تعالى: **"فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللهُ"** [3] **(فَالصَّوالِحُ قَوانِتٌ حَوافظٌ لِلغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللهُ)**[4]، ونجد أن أبا حيان يؤيد نسبة هذه القراءة إلى ابن مسعود، ثم يضيف أنها وجدت هكذا في مصحفه.[5]

لقد جاءت القاعدة في العربية المشتركة أو الفصحى في جمع المؤنث السالم بزيادة الألف والتاء إلى آخر الكلمة مع المحافظة على بنيتها الأصلية، فيكون القياس على وزن (فاعلات)، غير أننا نجد تفريعاً لهذه القاعدة على وزن (فواعل)، مثل صافنات على صوافن، والأخيرة آثرتها قبيلة هذيل، وكما مرّ معنا وجدناها بكثرة في أشعارهم، وقد تكون هذه الصيغة من (أدب قبيلة) هذيل الخاص تسربت إلى العربية المشتركة أو الفصحى.

---

(1) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ج 1، ص 197

(2) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ج 1، ص 198

(3) سورة النساء، الآية 26

(4) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار المعرفة، بيروت، ج1، ص 395

(5) الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص240

جموع التكسير:

يذكر علماء النحو واللغة كثيراً من صيغ الجموع في هذا النوع من الجمع، فقد رووا لكل وزن من أوزان الثلاثي أو غيره صيغـًا مختلفة، وقد وصفوا بعض صيغ هذا الجمع بأنها من جموع القلة وعدّوا بعضها الآخر من جموع الكثرة.

ويُعرَّف جمع التكسير بأنه ما دلَّ على أكثر من اثنين مع تغيير صورة مفرده عند الجمع تغييراً ظاهراً أو مقدراً[1]، وقد وضع اللغويون له سبعةً وعشرين بناءً، منها أربعةٌ للقلة، والأخرى للكثرة[2]، ولكن، على الرغم من ذلك، فقد ورد عن العرب جموعٌ سماعية كثيرة خالفت الأقيسة التي وضعها اللغويون.

ولعل ذلك يعود إلى تعدد اللهجات، واختلاف القبائل في طريقة نطقها. فكل قبيلة كانت تميل إلى نمط معين يناسب طبيعة أدائها اللغوي.

جمع فَعْل على (أفعال وأفعل وأفاعل):

يذكر النحاة أن هذا الوزن جمعه في القلة على أفعُل مثل: (كلب وأكلب) و (كعب وأكعب)، وأنه قد شذ عن العرب تكسيرهم إياه على (أفعال)، نحو ـ (فرخ أفراخ)، والصيغة الأولى (أفعل) نجدها في الفصحى، ومن أمثلتها أيضـًا: (وجه وأوجه) و(سهم وأسهم).[3]

ولكننا نجد الصيغة الثانية وهي (أفعال) بكثرة في شعر الهذليين، والتي وصفها النحاة بالشذوذ، فها هو الشاعر الهذلي، مالك بن خالد الخُناعيّ يقول:

مِنْ فَوقِهِ أَنْسُرٌ سُودٌ وأَغْرِبَةٌ ومِنْ دِونَه أَعْنُزٌ كُلفٌ وأَتْيَاسُ[1]

---

(1) انظر: الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج3، ص 378

(2) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص 567

(3) انظر: ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص78

ونجد في البيت أنه جمع نسر على أنسر، وعنز على أعنز، وهما على صيغة (أفعل)، كما جمع أيضاً تيساً على أتياس، وهي صيغة أفعال.

قد يتبادر للذهن أن هناك تناقضاً ملحوظاً في وجود هاتين الصيغتين جنباً إلى جنب عند الهذليين، بل وفي شعر الشاعر الواحد من شعرائهم أحياناً كما رأينا عند مالك بن خالد الخُناعيّ، ولكننا إذا أمعنا النظر، نجد أنه لا تناقض في الأمر ولا تعارض، فإن لكل من هاتين الصيغتين – غالباً – ميدانها الذي تختص به، ولا تكاد تنازعها فيه الصيغة الأخرى، فبينما تجد أن صيغة (أفعُل) تكون في جمع الأسماء الصحيحة مثل (شهر وأشهر) نجد أن صيغة (أفعال) تكون في الأسماء التي في وسطها أو في آخرها حرف علة، وذلك في مثل جمع (ناب على أنياب) و(روح على أرواح)، (وعام على أعوام). [2]

وكذلك نجد صيغة (أفعال) جمعاً للأسماء التي في وسطها واو أو ياء ساكنة، مثل (طور على أطوار) و (ضيف على أضياف)و (سيف على أسياف)، أمّا ما جاء جمعاً غريباً عند الهذليين فهي صيغة (أفاعل)، يقول أبو ذؤيب الهذلي:

كَعَالِيةِ الخَطِّيَن وَارِي الأَزانِدِ [3]

فجمع (زند) على (أزاند)، ولا أحسب أن هذا من قبيل الضرورة يلجأ إليها الشاعر لتحقيق وزن أو قافية، فهو أبعد من أن يدخل في باب الضرورة الشعرية، ولا سيما عند مثل أبي ذؤيب، ثم إن له نظائر في شعر هذيل منها جمع قوم على (أقاوم) لا على (أقوام) [4] وذلك في قول أبي صخر الهذلي:

---

(1) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ج3، ص2

(2) انظر: فراج، **شرح أشعار الهذليين**، ج2، ص 954 – 964

(3) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ج1، ص121

(4) انظر: الطيب، **لغة هذيل**، ص 194

لا يَعْذِرُكَ فِيهِ الأَقَاوِمُ[1]

وجمع قول على (أقاول) لا على (أقوال) في قول أبي صخر أيضـاً:

بعَدَاوةٍ ظَهَرَتْ وزَغْرِ أَقَاوِلِ[2]

ولعل هذه الصيغة الغريبة (أفاعل) التي من صيغ الجمع قد شارك هذيلاً فيها بعض جيرانهم، من قبيلة فَهم، فهذا أبو عامر بن الأخنس الفهمي يقول:

أَقَاوِمُ لا يَعْدُو عَنْ الظلِّ غَيرهُم فَذُو البَثِّ فِيهم والفَقِيرُ مُدَعْدَعُ[3]

حيث جمع (قوم) على (أقاوم) والقياس أن يجمع على أقوام، وقد يكون هذا التسريب في الصيغة في هذا البيت وقع على ألسنة الرواة، أما القياس والقاعدة في جمع الأسماء التي على وزن (فَعْل) يكون على (أفعل)، وجمع الأسماء التي وسطها أو في آخرها حرف علة يكون على (أفعال)، والتفريع الغريب لهذه القاعدة وجدناه عند قبيلة هذيل حيث جمعت الأسماء المعتلة على (أفاعل) لا على (أفعال) كما تقتضي القاعدة مثل قوم (أقاوم) والأصل (أقوام)، وهذا الجمع يظهر بشكل لافت للنظر في أشعار قبيلة هذيل، ولعل السبب في ذلك عائد للعامل اللهجي الذي آثرته هذيل في هذا الجمع، ويبدو أن تلك الصيغ التي جاءت على وزن (أفاعل) قد تسربت من (أدب القبيلة) الخاص إلى العربية المشتركة أو الفصحى، فراح النحاة ينعتونها بالشذوذ تارة وبالضرورة تارة أخرى، ولو دُرِست هذه اللهجات كلاً على حدة لما خرجنا بتلك التعليلات التي ملأت كتب النحو واللغة، ما حدث هو اختلاط للهجات بالفصحى، فالمتكلم مهما كان حريصـاً على التحدث

---

(1) الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج14، ص164

(2) الحموي، ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله (ت623ه)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج 4، ص 293

(3) فراج، **شرح أشعار الهذليين**، ج2، 806

بالفصحى يبقى لسانه يهفو ببعض الأداءات العائدة للهجته الخاصة التي يتواصل بها مع أبناء قبيلته في حياته اليومية، تماماً كما نلحظ ذلك اليوم من اختلاط بين الفصحى والعامية والتي هي في الأصل لهجات خاصة بين أبناء المجتمع الواحد، حتى إننا نجد هذا الاختلاط ظاهراً بين فئة المثقفين، ولعله بين أصحاب الاختصاص في اللغة من أكاديميين يدرسون اللغة.

جمع فَعَل وفِعل على (فُعول وفِعال وفُعْل):

ومّما ورد على ضم الفاء (عُصيّ) جمع (عَصَا)، ونسب النحاس هذه اللهجة إلى قبيلة تميم، [1] وأيده في ذلك كل من القرطبي [2]، والشوكاني. [3]

ونجد هذه الصيغة (فُعول) بكثرة عند الهذليين [4]، وقد ورد على لسان ابن مسعود من هذا الجمع (خُلوف) في قوله: " ثم إنها تخلف من بعدهم خُلوف" [5]

أما صيغة (فِعال) فقد أورد الحميري على ذلك قوله: " التِّلمُ: واحدُ الأتلام، وهي الشُّقوق التي يشقُّها الحِّراث للزرع، بلغة أهل اليمن، وبعضهم يقول تِلام " [1]، وقد نسب الأزهري الجمع (تِلام) إلى أهل اليمن، وزاد على ذلك نسبتها إلى أهل الغور. [2]

---

(1) انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ج3، ص48

(2) انظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن**، الطبعة الثانية، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج11، ص 222

(3) انظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **فتح القدير**، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، دمشق، ج3، 374

(4) انظر: الطيب، **لغة هذيل**، ص 196

(5) ابن الأثير، مجد الدين (ت606ه)، (1979)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص 349

وما يزال لهذه اللهجة اليمانية امتداد حتى عصرنا الحاضر، فهي تُسمع على ألسنة العوام في معظم مناطق الأردن ولا سيما المزارعون منهم. [3]

والواضح أن هذيلاً تجمع (فَعَل على فُعْل لا على فعول)، مثل (أسد على أُسْد)، وقد وردت كثيراً في أشعارهم، ومن ذلك قول أبي ذؤيب:

أَلَفَيتُ أَغلَبَ مِنْ أُسْدِ المُسَدِّ [4]

وقول ساعدة بن جؤية:

فَمَا خَادِرٌ مِنْ أُسْدِ حَلْيَةٍ جَنَّهُ [5]

والقياس يقتضي أن يجمع أسد في البيتين السابقين على أسود، وجاء جمع (خَشَب على خُشْب) في قول مالك بن خالد الخُناعيّ:

بِذَاتِ اللّظَى خُشبٌ تُجَرُّ إلى خُشْبِ [6]

جمع فَعِل على (فُعول وفُعْل):

---

(1) انظر: الحميري، **شمس العلوم**، ج6، 3322

(2) انظر: الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج1، ص 450

(3) انظر: المعايطة، **اللهجات المنسوبة في شمس العلوم**، ص 198

(4) البطليوسي، عبد الله بن محمد، (1996)، **الاقتضاب في شرح أدب الكاتب**، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ص 401

(5) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ج1، ص 238

(6) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ج3، ص 16

يذكر النحاة أن هذا الوزن يُجمع على أفعال مثل (كبد وأكباد)، وهم لا يكادون يتجاوزون هذه الصيغة إلى صيغ جموع الكثرة عندهم، فقلما وُجد في جمع هذا الوزن (فعول) مثل (نَمِر ونمور).[1]

أما صيغة فعول، تلك الصيغة النادرة في هذا الوزن، فإننا نجدها عند الهذليين في شعر أبي ذؤيب وساعدة بن جؤية، وغيرهم من شعراء هُذيل،[2] ومع هذا فهناك – عند الهذليين – ما هو أشد ندرة من الصيغة السابقة، وهو جمع (نمر على نُمْر)، ولعلها (نُمُر) فسكنت الميم ضرورة، والأرجح أنه لا ضرورة في الصيغة وأنها صيغة أصلية هي (فُعْل) في جمع (فَعِل).[3]

ومن أمثلة هذه الصيغة (فُعْل) في شعر هذيل قول أبي جندب الهذلي:

لَبِسْنَا للكَمَاةِ جُلُودَ نُمْرٍ[4]

حيث جمع نَمِر على نُمْر لا على نمور.

جمع فعلان على (فَعَالى وفُعَالى):

يقول سيبويه: " وأما (فَعْلَان) إذا كان صفة وكانت له (فَعْلى) فإنه يُكسّر على (فِعالِ)، وقد يُكسّر على (فَعَالى)، و(فِعَالٌ) فيه أكثر من (فعالى)، وذلك: سَكْران وسَكارى، وحيران وحَيَارى، وخَزْيان وخَزَايا "[5]، ثم يقول " وقد يُكسَّر بعض هذا على (فُعَالى) وذلك قول بعضهم: سُكارى وعُجالى".[6]

---

(1) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج5، ص 18

(2) الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ج1، ص 218، ج2، ص 179

(3) انظر: الطيب، **لغة هذيل**، ص 201 – 203

(4) البكري، **سمط الآلي**، ج2، ص 799

(5) سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص 645

(6) سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص 645

وذكر أبو حيّان في تفسير قوله تعالى: **" ولا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى"**[1]، قرأ الجمهور: سُكارى بضم السيّن.. وقرأت فرقة (سَكارى) بفتح السين، نحو نـدمان نَـدامى، وهـو جمـع تكسير"[2]، وقـال ابـن منظـور في سـكران: " والجمـع سُـكَارى وسَـكَارى وسَـكْرى، وقولـه تعالى: **" وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى"**[3]

ولـم يقرأ أحد من القرّاء سَكارى بفتح السين، وهي لغـة، ولا يجـوز القـراءة بهـا لأن القـراءة سُنّة، قال أبو الهيثم الذي على (فَعْلان) يُجمع على (فُعَالى) و(فَعَـالى) مثـل أشـران أُشـارى وأَشارى"[4]

أما عن نسبة هذا اللهجة فقد قـال ابـن السـكيت: أن سُـكارى وكُسَـالى لغـة أهـل الحجـاز، وسَكَارى وكَسَالى، لغة لبنى تميم.[5]

وفي الشواهد الشعرية، قال عنترة بن شداد:

فَنُضحِي سُكَارَى والمُدَامُ مُصَفَّفٌ يُدارُ عَلَيْنَا والطَّعامُ المُطَهَبحُ[6]

أما في الصيغة التميمية (سَكَارى)، يقول الفرزدق:

أقمتُ بها أَعْنَاقَ غِيْدٍ كَأَنّهَا سَكَارى تُفَدّى تارةً وتَلُومُها[7]

---

(1) سورة النساء، الآية 43

(2) الأندلسي، **البحر المحيط**، ج3، ص 207

(3) سورة الحج، الآية 2

(4) ابن منظور: **اللسان**، ج4، ص 372

(5) انظر: ابن السكيت، **إصلاح المنطق**، ص 132

(6) البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1975)، **شرح شواهد الشافية**، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 206

(7) الحاوي، إيليا، (1983)، **شرح ديوان الفرزدق**، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ج2، ص 475

كما جاءت (عَجالى) بالفتح عند أبي ذؤيب الهذلي:

غَدوَنَ عَجَالى وانْتَحتهُنّ خَزْرَج مُقفّيةٌ آثَارُهُنّ هُدُوج[1]

مما سبق نلاحظ أن التفريعات التي مرت معنا في صيغ الجمع ما هي إلا بسبب العامل اللهجي الذي يعود للقبيلة، ولا نستطيع إنكار هذه الصيغ والأداءات على القبائل خصوصاً إذا ثبتت عنها، فقد جاء القرآن الكريم وهو أرقى النصوص وأفصحها ليقر بلهجات القبائل، فما القراءات القرآنية إلا دليلٌ واضحٌ على لهجات العرب، فكيف بعد هذا كله تُنعت هذه اللهجات بالرديئة والشاذة والقليلة، وإذا جاءت هذه الأداءات في الشعر نعتوها بالضرورة، وما هذه التسويغات عند علمائنا إلا محاولة منهم لأن تكون قواعدهم مطّردة على حساب اللغة التي هي موروث حضاري كبير، فليس من العدل أن تُسجن اللغة الواسعة الحرة في سجن القاعدة الضيق في ظل استقراء ناقص، بل كان الأجدر أن تُدرس اللهجات دراسة مستقلة لمعرفة خصائص كلٍّ منها على حدة.

تنوع البنية الجنسية (التذكير والتأنيث):

لا خلاف طبعاً بين العرب في تذكير الأسماء إذا كان المذكر حقيقياً كأعلام المذكرين العقلاء، كما أنه لا خلاف بينهم في التأنيث إذا كان المؤنث حقيقياً كأسماء الأعلام للإناث العاقلات، ولكن يقع الخلاف بينهم إذا كان المؤنث مجازياً غير حقيقي.

لقد روت مصادر اللغة كثيراً من الألفاظ التي يجوز فيها التذكير والتأنيث[2]، وأخرى تميل إلى التأنيث، وهذا الاختلاف مردّه إلى التطور الذي تتعرض له معظم اللغات البشرية[1]، ولعل الأغلب في هذا الاختلاف في الجنس في الاسم الواحد نتج عن اختلاف اللهجات. [2]

---

(1) ابن سيدة، **المخصص**، ج5، ص131

(2) انظر: السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج20، ص 224

فلا مراء – إذن – في أن نقول: إن القبائل العربية قد اختلفت في نظرتها إلى الأشياء من حيث الجنس، فبعضها يُذكّر وبعضها يُؤنّث، وقد تجلت هذه القضية في كتب التفسير ومنها في تفسير الآلوسي، الذي كانت له رؤى نقدية في باب تذكير الألفاظ وتأنيثها لهجيًا. [3]

لقد جاء في كتاب المذكر والمؤنث للفراء أن " أهل الحجاز يقولون هي النخل وهي البر والتمر والشعير، فأهل الحجاز يؤنثونه، وربما ذكّروا، والأغلب عليهم التأنيث، وأهل نجد يذكرون ذلك، وربما أنثوا، والأغلب عليهم التذكير" [4]

كما نسب اللسان تأنيث (الذهب) إلى الحجاز، لأن القطعة منه ذهبة، ثم ذكر بأن القرآن نزل على لهجة الحجازيين. [5]

واستشهد على ذلك بقوله تعالى: **" وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا"** [6]، فأنث، ويظهر أن الأزهري لم يوافق على أن تكون (الذهب) مؤنثة، بل قال: و(الذهب) مذكر عند العرب. [7]

---

(1) انظر: أنيس، **من أسرار اللغة**، ص 162

(2) انظر: الصغيّر، محمود أحمد، (2001)، **الأدوات النحوية في كتب التفسير**، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ص 88

(3) انظر: الآلوسي، شهاب الدين محمود، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، الطبعة الأولى، تحقيق: على عبد الباري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج8، ص 142-158

(4) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **المذكر والمؤنث**، الطبعة الثانية، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة، ص 30

(5) انظر: ابن منظور، **اللسان**، ج6، ص 52

(6) سورة التوبة، الآية 34

(7) انظر: ابن منظور، **اللسان**، ج1، ص 352

ونجده قد أول الضمير في الآية السابقة فقال: إن المعنى (يكنزون) الذهب والفضة، ولا ينفقون الكنوز في سبيل الله، وقيل جائز أن يكون محمولاً على الأموال، فيكون – ولا ينفقون الأموال – ويجوز أن يكون – ولا ينفقون الفضة – وحذف الذهب، كأنه قال: " والذين يكنزون الذهب ولا ينفقونه، والفضة ولا ينفقونها، فاختصر الكلام – كما قال: والله ورسوله أحق أن يرضوه، ولم يقل يرضوهما[1]، ويرى الجندي أن الأزهري في هذا الموضع قد رَكِبَ في تأويله للآية الكريمة السابقة مركبًا صعبًا، ليؤيد مذهبه، [2] وجاء في كتاب المذكر والمؤنث للفراء أن: الطريق – يؤنثه أهل الحجاز، ويذكره أهل نجد"[3]، ونقل السيوطي عن الصحاح إضافات أخرى منها: الصراط والسبيل والسوق والزقاق والكلأ – وهو سوق البصرة – فكل ذلك تؤنثه الحجاز، وتذكره تميم. [4]

وإذا ذهبنا إلى كتاب الله لنستشف منه آثاراً للهجتي الحجاز وتميم رأينا: أن الصراط جاءت مذكرة في قوله تعالى **" الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ "**[5]، على لهجة تميم وقوله **"هَـذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ "**، [6] بينما أنث الصراط يحيى بن يعمر في قراءة له **" أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّويّ وَمَنْ اهْتَدَى"**، [7] فضم السين وشدد الواو وفتحها وجعل آخر الحرف حرف التأنيث، مثل العليا

(1) انظر: ابن منظور، **اللسان**، ج1، ص 380

(2) انظر: الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ج2، ص 626

(3) الفراء، **المذكر والمؤنث**، ص 21

(4) السيوطي، **المزهر في علوم اللغة**، ج2، ص 225

(5) سورة الفاتحة، الآية 6

(6) سورة الحِجر، الآية 41

(7) سورة طه، الآية 135

والدنيا[1]، ويظهر أن ابن سيدة يشك في تأنيث الصراط[2]، ولكن يحيى بن يعمر كان قارئاً نحوياً، وقد صحت هذه القراءة عنه، فلا مكان لشك ابن سيدة.[3]

وجاء في المخصص أنه يقال: فلان زوج فلانة، وفلانة زوج فلان وتلك لهجة الحجاز[4]، فكأن (زوج) لهجة الحجاز، (وزوجة) لهجة تميم، وكأن أهل الحجاز يضعونه للمذكر والمؤنث وضعاً واحداً، فتقول المرأة: هذا زوجي، ويقول الرجل: هذه زوجي، وربما قد شاركت لهجة أزد شنوءة لهجة الحجاز في هذا.[5]

ومن الأمثلة على ذلك قول عبدة بن الطبيب:

فبكى بناتي شُجُوهُنّ وَزَوْجتي والأَقْربُون إليَّ ثُمّ تصدّعُوا[6]

حيث أنث (زوجتي)، ومنه قول الفرزدق:

وإنّ الذي يمشي يُحرِّشُ زَوجتي كساعٍ إلى أُسدِ الشَّرى يَستَبيلُها[7]

ومن أمثلة التذكير قول عبد الله بن رواحة:

تَعَاطُوا بِرَجْم الغَيْبِ زَوْجَ نبيّهم وسخطة ذِي العَرشِ الكريم فأُترحوا[8]

وقول آخر:

ورَبَّ زوج قدَ نكحتُ عَطبُولُ[1]

---

(1) انظر: الأندلسي، **البحر المحيط**، ج6، ص 292

(2) ابن سيدة، **المخصص**، ج17، ص 17

(3) انظر: الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ج2، ص 627

(4) ابن سيدة، **المخصص**، ج17، ص 24

(5) انظر: ابن سيدة، **المخصص**، ج2، ص 627

(6) ابن سيدة، **المخصص**، ج5، ص 147

(7) الحاوي، **شرح ديوان الفرزدق**، ج2، ص 177

(8) الفراء، **المذكر والمؤنث**، ص 21

ومن ذلك أيضاً كلمة (النَّخل) يقول ابن منظور: " أهل الحجاز يؤنِّثون النخل، وأهل نجد يذكّرون"[2] ومن شواهد التأنيث، قول زهير بن أبي سلمى:

وهل ينبتُ الخطّيّ إلا وشِيجُهُ وتُغرَسُ إلا في منابتها النَّخلُ[3]

وقول طرفة بن العبد:

وعذاريكُم مُقلِّصةٌ في ذَعَاع النَّخل تجترمُهُ[4]

فقد جاءت كلمة النخل في البيتين السابقين مؤنثة على لغة أهل الحجاز، وجاء في التنزيل قوله تعالى: " **والنَّخلُ ذاتُ الأَكْمَام** "[5]، حيث جاءت النخل مؤنثة.

ومن شواهد التذكير قول امرئ القيس:

كَنَخْلٍ مِنْ الأعراضِ غَيْرَ مُنَبَّق[6]

وقول كعب بن زهير:

على عَجَلٍ مِنّي وقَد بَكا ذُرا النّخل وأحمَّر النَّهارُ فأَدبَرَا[7]

---

(1) الأصفهاني، **الأغاني**، ج2، ص 399

(2) ابن منظور، **اللسان**، ج11، ص 651

(3) الزمخشري، **أساس البلاغة**، ج3، ص 19

(4) ابن العبد، طرفة، **الديوان**، ص 79

(5) سورة الرحمن، الآية، 11

(6) امرؤ القيس، بن حجر الكندي (ت80 ق. ه)، (د. ت)، **الديوان**، الطبعة الخامسة، تحقيق: محمد أبو الفضل، ص 168

(7) ابن زهير، كعب بن زهير، (1997)، **الديوان**، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 217

جاءت كلمة النخل في قول امرئ القيس وكعب بن زهير مذكرة على لغة أهل نجد.

ويرى الجندي أن كلمة (النخل) في حالة التذكير يقصد بها جنس النخل، وفي حالة التأنيث يراد جماعته، كما ويرى أن إحدى هذه الصور كانت مستعملة في الحياة اليومية كلغة شعبية لقبيلة من القبائل، والصورة الأخرى كانت مستعملة كلغة أدبية نموذجية، ولما جاء جامعو اللغة- وكان جمعهم خليطاً غير منظم – جمعوا هذه الصورة على أنها هي اللغة الفصحى، مع أنهم حشدوا مع الفصحى هذه الاستعمالات الشعبية – والتي كان يجب أن تبقى في مكان واضح منعزل من المعجم العربي حتى تعطينا صورة محددة للهجات هذه القبائل، ولهذا كثيراً ما نجد جمهرة المحققين في قلق من وجود مثل هذه الصور للكلمة الواحدة في مكان واحد[1]، وفي عزو الصيغة إلى قبيلة دون الصيغة الأخرى يقول الجندي: " هذا القسم يسير في اتجاهين مختلفين، اتجاه يتطور من مرحلة التأنيث إلى التذكير، واتجاه يسير على عكس هذا"[2].

أما الصيغ التي تطورت من مرحلة التأنيث إلى التذكير في منطق بعض القبائل، ما جاء عن ابن سيدة من أن (القدر) أنثى، وبعض قيس يذكّرها[3]، وقد استشهد للهجة قيس بقول الشاعر:

بقِدرٍ يَأخذُ الأعضَاءَ تَمّـًا بحِلقَتِهِ ويلتِهمُ الفِقَارا[4]

(1) انظر: الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ج2، ص 643 – 646

(2) انظر: الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ج2، ص633

(3) انظر: ابن سيدة، **المخصص**، ج17، ص16

(4) ابن سيدة، **المخصص**، ج 17، ص17

فقال يأخذ بالياء، لأن القدر عند بعض قيس مذكر، كما روي أن (الـذراع) أنثى، وقد جاء عند بعض عكل مذكراً[1]، يقول الفراء: " والهاء في التصغير أجود وأكثر في الذراع"[2]، يقول الشاعر:

ومُهَيِّجُ هَيْجَاءَ يَبْلُغُ رُمْحُهُ صَفَّ العِدى والرّمحُ خَمسَةُ أَذْرُعِ[3]

ويلاحظ مما سبق أن بعض الصيغ عرضة للتطور سواء أكان تطوراً من التأنيث إلى التذكير أو العكس، وأنه قد نُسبت إحدى الصيغتين إلى قبيلة معينة، ولـم تُنسـب الصيغة الأخرى، ولعل هـذا مـرده إلـى أن الصـورة المعـزوة كانـت في حـدود قبيلـة واحـدة أو بمعنـى آخـر في محيط ضيق، إذا ما قورنت بالصيغة التي لم تُنسب والتي في الأرجح كانت شائعة في محيط أوسع من الأولى، ولعل الصيغة المعزوة هي الفرع، أي أنها متطورة عن الصيغة التي أهمل عزوها.[4]

ومن الصيغ التي لم تعزَ إلى قبيلة محددة، كلمة (الخمر) وفيها لغتان قـالوا: " هـي الخمـر، وهو الخمر"[5]، ويرى ابن جني أن تأنيثها هو المشهور السهل على ألسنة الفصحاء[6]، ويرى ابن سيدة أن التأنيث عليها أغلب[7]، وقد أورد الفراء عليها شاهداً في التذكير، يقول الشاعر:

وعَيْنَانِ قَالَ اللهُ كُونا فَكَانَتَا فَعولانِ بالأَلبَابِ مَا يِفْعَلُ الخَمْرُ[1]

---

(1) انظر: الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ج2، ص 634

(2) الفراء، **المذكر والمؤنث**، ص15

(3) الفراء، **المذكر والمؤنث**، ص16

(4) انظر: الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ج2، ص 636

(5) ابن هشام، **شذور الذهب**، ص90

(6) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1982)، **المذكر والمؤنث**، الطبعة الأولى، تحقيق: طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي للطباعة، جدة، ص23.

(7) انظر: ابن سيدة، **المخصص**، ج17، ص19

حيث ذكّر الخمر بتذكيره للفعل يفعل.

أما ما ورد عند علمائنا القدامى في التذكير والتأنيث بأنه ضرورة، فلا صحة له على الغالب، لأن العربية لغة حساسة وتعتمد على الأداء الذي ينطقه أبناؤها، ومثال ذلك ما جاء في كتاب الخصائص لابن جني من قول جرير:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ المَدِينَةِ والجِبَالُ الخُشَّعُ [2]

يقول الجندي: "أرى أنه لا ضرورة في مثل هذا، لأن السور وهو مذكر اكتسب التأنيث من المدينة وهي مؤنثة، ولهذا أُنث الفعل، وهو نمط من التعبير في العربية"[3]، ويذهب الجندي إلى أن هذه الظاهرة يعتريها الكثير من القلق، فما تُذكّره قبيلة تؤنثه أخرى، ولعل هذا القلق يعود إلى عوامل كثيرة متشابكة، وإلى ظروف اجتماعية مختلفة، فقد رأى بعض المحدثين أن اللغات السامية حين خلعت على بعض الأسماء فكرة التأنيث قد تأثرت في هذا بعوامل دينية[4]، وقد يكون من أهم العوامل في هذا الاختلاف انتقال اللغة من السلف إلى الخلف، وهذا الممر التاريخي كفيل بأن يحدث تطوراً في الكلمة حيث أُنثت في زمن ثم ذُكّرت في آخر، كما أن بعض الكلمات قد آثرت الانعزال في بيئتها فبقيت أثرية متخلفة، وهذا معنى قول الفراء: " إن الصاع يؤنثه أهل الحجاز، وأسد وأهل نجد يُذكّرونه وربما أنثه بعض أسد"[5]، فالتطور تخلف في بعض قبائل أسد، حيث لم يصل من التذكير إلى جميع قبائلها.

---

(1) الفراء، **المذكر والمؤنث**، ص18

(2) ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص418

(3) الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ج2، ص 636

(4) انظر: أنيس، **من أسرار اللغة**، ص95 وانظر: الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ج2، ص 643-644

(5) الفراء، **المذكر والمؤنث**، ص15

وبناءً على ما تقدم فإن التناوب أو الخلط في الجنس بين التذكير والتأنيث، يُعدّ أمراً شائعاً في كتب اللغة، ونجد العربي قد يستسيغ تذكير المؤنث، في حين يقبل على مضض تأنيث المذكر، وعلة ذلك جدلية الأصل والفرع بين المذكر والمؤنث، فقد استقر في الأذهان أن المذكر أصل، والمؤنث فرع عليه، ومن ثم فتذكير المؤنث جائز مستساغ أما تأنيث المذكر فمنكر مستغرب، يقول سيبويه: " وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة، ولم يكن كالمذكر، لأن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعدُ، فكل مؤنث شيء والشيء يُذكر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكناً"[1].

ويقول ابن جني: " وتذكير المؤنث واسع جداً، لأنه ردٌّ فرع الى أصل، لكن تأنيث المذكر، أذهب في التناكر والإغراب". [2]

إن الاعتقاد بأن المذكر أصل المؤنث، هو الذي جعلهم لا يجدون حرجاً في تذكير المؤنث، في حين نجدهم يتحرجون كل الحرج من تأنيث المذكر، أضف إلى ذلك أن ما يؤكد أصالة المذكر وفرعية المؤنث، أن المذكر لا يحتاج إلى علامة تميزه من المؤنث، في حين وعلى العكس من ذلك فإن المؤنث يحتاج إلى علامة تميزه عن المذكر، مثل التاء والألف المقصورة والممدودة.

يقول السّراج: " الأصل في جميع الأشياء التذكير لأنه لا يحتاج إلى زيادة، ولما كان التأنيث فرع التذكير احتاج إلى علامة تدل عليه"[3].

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص241

(2) ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص417

(3) السراج، محمد علي، (1983)، **اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب**، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ص70

وفي خاتمة الأمر يبقى الاختلاف في التذكير والتأنيث مضماراً تتبارى فيه اللهجات، فما هو مؤنث عند قبيلة نجده مذكراً عند أخرى فلا يوجد قاعدة ثابتة لتلك الكلمات التي أوردناها، إلا أن علماءنا القدامى جعلوا التذكير هو الأصل والتأنيث فرع عليه، ويبقى الأمر مبنياً على السماع فلا نستطيع إنكار أي لهجة وردت في هذا الموضوع.

الفصل الثالث

أثر أدب القبيلة في النظام النحوي و(التركيبي)

قُمتُ في هذا الفصل بدراسة أثر (أدب القبيلة) في النظام النحوي و(التركيبي)، ومن ثم أثرها في العلاقات الإسنادية، ومكملات الإسناد (الفضلات)، والمجرورات والممنوع من الصرف، ودرست الإعراب بالتبعية، ومن ثم الأدوات والأصناف المغلقة، وفي كل موضوع كنت أقدم الشواهد الشعرية أنموذجاً في تمثيل النمط اللهجي، وأحاول قدر الإمكان نسبة الشواهد الشعرية إلى قبائلها، ليتسنى لي تحديد القبيلة التي تستعمل اللهجة التي أُخذت منها هذه الأداءات اللغوية.

في العلاقات الإسنادية

يتناول هذا المبحث الاختلافات النحوية بين لغات القبائل في الإسناد ومتعلقاته، ويشير جمع هذه القضايا ودراستها إلى أن الاختلافات النحوية قد تقع في باب إسناد الفعل إلى فاعله، وإسناد الخبر إلى المبتدأ، وهي إن مسّت الأصول مسّاً خفيفاً كالإسناد إلى ضمير واسم ظاهر في آن واحد، تظل في جملتها دائرة في إطار الفروع من جهة أنها اختلافات لا تؤثر في جوهر الإسناد، وإنما تقع في جانبه الشكلي وحسب، كأن يرفع ما بعد ضمير الفصل خبراً له في لغة بعض العرب، أو أن يهمل ويكون ما بعده خبراً لما قبله في لغة أخرى، وفي كلتا الحالتين لم يتأثر جوهر الإسناد وإنما تغيرت صورة الجملة بهذا الاختلاف[1].

(1) انظر: رابين: **اللهجات العربية القديمة**، ص 311

وقد عرّف التهانوي الإسناد من عدة وجوه، والذي يهمنا هنا هو الإسناد اللغوي الذي اهتم به أهل العربية، ويقول: "وعند أهل العربية يطلق على معنيين: أحدهما نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى أي ضمها إليها وتعلقها بها فالمنسوب يسمى مسنداً والمنسوب إليه مسنداً إليه، وثانيها الإسناد الأصلي، فالإسناد غير الأصلي على هذا لا يسمى إسناداً، وعرف بأنه نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكماً إلى الأخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها. [1]

ولم يختلف تعريف التهانوي السابق عن تعريف أبي البقاء اللغويّ صاحب معجم الكليات، الذي فرّق بين نوعين من الإسناد، هما العام والخاص، فالعام: هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، أما الخاص: فهو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصح السكوت عليها. [2]

فالإسناد إذاً حكم تقام عليه الجملة، ونلحظ مما سبق أيضاً أنه على الرغم من أن أصل الإسناد واحد، هو الضم والاعتماد، وغايته واحدة وهي إفادة معنى يحسن السكوت عليه، إلا أن أهل العربية فرَّقوا بين نوعين من الإسناد: الأول دُرس ضمن علم المعاني، أحد فروع علم البلاغة، والآخر ضمن علم النحو، بنيت على أساسه الجملة النحوية.

إن الدارس للغة ما يجدها تسير وفق معايير وأنظمة، يصعب اختراقها أو الخروج عليها، وذلك ما يسمى بالقواعد النحوية، وهي ليست حكراً على لغة دون أخرى بل هي من أصول كل اللغات، ولعل كثيراً من أبناء اللغة أصبحوا ينظرون لتلك القواعد على أنها قيود

---

(1) التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، ج3، ص 144 - 145

(2) أبو البقاء، أيوب بن موسى، (د. ت)، **معجم الكليات**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص 100

لا بد من التخلص منها، وأنها قد انحازت عن أصل وضعها لتصبح وزراً بدلاً من أن تكون وسيلة لتقويم اللسان وصون اللغة. [1]

وقد أدرك النحويون العرب أهمية دراسة العلاقات الإسنادية التي تحكم كثيراً من عناصر التركيب اللغوي، ووصل بهم الأمر إلى تحكيم حالة الإسناد بالمظاهر التركيبية للجملة العربية، فقد جعلوا الإسناد أساس اللغة، وليس العلاقات النحوية فقط، وجعلوا عنصري الإسناد (المسند والمسند إليه) عمدتي الكلام، فإن فُقِد أحدهما، فإن الكلام يغدو مُختلاً، ما لم يتطلب التأويل، فإذا تطلبه وجاز أن نتأوَّل هذا المحذوف، فإن التركيب اللغوي يغدو سليمًا عندها. [2]

وليست قضية الإسناد من القضايا الحادثة التي جاء بها المتأخرون من النحاة، بل هي إحدى القضايا الكبرى التي تأسس النحو العربي على أساسها، وفي الكشف عنها ما يُظهِر قدرات كبيرة تمتع بها النحاة الأوائل؛ إذ تمكنوا من الوصول إلى المحتوى التركيبي الذي يُعد أكثر المحاور سعة من حيث وضع القاعدة التي انطلق منها النحاة في الكشف عن نظام الجملة العربية، فقد وصلت إلى سيبويه ناضجة كما يبدو من كتابه، وزيادة على ذلك فإن استعماله مصطلح المسند إليه يعد استعمالاً ناضجًا تمام النضوج، وهو مصطلح نحوي في أساسه، وإن استعمل استعمالاً قليلاً عند النحاة قياسًا إلى مصطلحات باب المبتدأ والخبر،

---

(1) انظر: الشمري، عماد الدين، **أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحوية**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2001، ص 14

(2) انظر: عبابنة، يحيى، **في النحو العربي المقارن (دراسة تاريخية مقارنة بين نحو العربية واللغات السامية)**، (د. ن)، ص165

وربما يعود السبب في هذه القلة في الاستعمال إلى أن هذا المصطلح قد انحاز إلى المصطلحات البلاغية، ولاقى شهرته الحقيقية هناك. [1]

المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية:

لقد استقر النظام التركيبي للغة العربية على عدم المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد في سياقات معينة، في حين استقر في سياقات أخرى على المطابقة، فإذا كان التركيب الجملي الفعلي يسير على الطريق التوليدي: فعل + فاعل + فضلة، فإن اللغة تشترط الإفراد وفقاً للقاعدة الرئيسية فيها، فنقول: جاء زيدٌ، وجاء الزيدان، وجاء الزيدون، فلم تلحق الفعل في هذا الجملة أي علامة تشير إلى عدد الفاعل، فقد بقي الفعل على صورة واحدة في السياقات التركيبية كافة، وفي مقابل هذا، فإنه إذا تقدم الفاعل على فعلة، فإننا نلاحظ أنه يجب إلحاق علامة (الضمير) الدالة على عدد الفاعل، مثنى كان أو مجموعاً، فنقول: الرجل جاء (الإفراد)، والرجلان جاءا (ضمير التثنية)، والرجال جاءوا (ضمير الجمع). [2]

ولكن ثمة صيغة اختيارية أخرى موجودة في اللغة العربية التفت إليها النحاة بمعزل عن احترامهم للأنماط الأولى التي تفرد الفعل مع الفاعل مهما كان عدده، وهو مظهر مخالف له، فإذا تقدم الفعل على الفاعل، فإن بعض الأداءات اللغوية والتي تسربت لنا من أدب القبيلة إلى اللغة الأدبية المشتركة، جاءت تحمل علامة المطابقة الدالة على عدد الفاعل، فإذا كان الفاعل مفرداً لم تلحقه علامة، وأما إذا كان مثنى أو مجموعاً فتلحقه علامة تدل على تثنيته أو جمعه، وذلك نحو: جاء الرجل، وجاءا الرجلان، وجاءوا الرجال.

---

(1) انظر: عبابنة، **في النحو العربي المقارن**، ص170

(2) انظر: عبابنة، **النحو العربي المقارن**، ص206 – 207

وقد أطلق العلماء العرب القدماء على هذه الصيغة التركيبية مصطلح لغة (أكلوني البراغيث)، والاسم يشير إلى غرابة المصطلح، وهذا هو سرُّ اشتهاره[1]، كما يحمل نوعاً من عدم الاحترام الذي اكتسبه فيما بعد، مما دفع عدداً من العلماء إلى التخلص من المصطلح إذا ورد في بعض الأداءات كما في وروده في الحديث النبوي الشريف، فأطلقوا عليه مصطلح (لغة يتعاقبون فيكم)، في إشارة إلى أحد الأحاديث الشريفة.[2]

يقول يحيى عبابنة: ونحن عندما ننظر إلى مناهج الدراسات اللغوية الحديثة لا ننظر إلى هذا الأمر على أنه عيب من عيوب اللغة، ولا ننطلق في دراسته من منطلقات تصنيفية، بل هو من وجهة نظر حديثة لا يعدو أن يكون صيغة اختيارية من صيغ التركيب اللغوي (alternative form)، ولكنها تكتسب السَّمتَ التاريخي، فهي من باب (تعدد العلامات)، فالتركيب على صورة ما نراه في لغة المطابقة (أكلوني البراغيث) يحتوي على علامتين على شيء واحد، وهما العلامتان الدالتان على عدد الفاعل، وهو أمر لا يظهر في حالة الإفراد، فعندما نقول: جاء الرجل، فإننا لا نحتاج إلى علامة إفراد، لان المفرد في اللغة لا علامة له إلا الدلالة على الإفراد بذاته، ولكننا نحتاج إلى هذه العلامة الدالة على عدد الفاعل عندما يكون مثنى أو جمعًا، كما في: جاءا الرجلان، وجاءوا الرجال، فألف الاثنين دالة على أن الفاعل اثنان، وواو الجماعة تشير إلى جمع الفاعل، على أن هذا يقتضي أمراً آخر خارجًا عن سياق التعدد هذا، وهو أن هذه العلامات تعامل عند النحاة معاملة الأسماء التي يكون

(1) عبد التواب، رمضان، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، ص 300

(2) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672ه)، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، الطبعة الأولى، تحيق: طه محيسن، مكتبة ابن تيمية، ص 247

لها موضع من الإعراب، ولا تعامل على أنها علامات على العدد، بل يجب أن تحتل موقعاً إعرابياً.[1]

وأمر عدّ هذه الضمائر (علامة) لم يكن ليغيب عن علمائنا القدماء منذ فجر الدراسات النحوية العربية، وإن كان هذا الأمر لا يعني النظر إلى الضمير على أنه علامة وحسب، بل هو علامة واسم يحتل موقعاً إعرابياً أيضاً، فقد قال سيبويه: " فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة، وهي قليلة"[2].

والحقيقة أن متابعة هذا المظهر اللغوي تثبت أن أنماطه في اللغة العربية ليست قليلة، بل هي من الكثرة بحيث تشكل ظاهرة، والذي يثبت أصالة هذا الشكل من أشكال الأداء أنه قد جاء في عدد كبير من الأنماط الاستعمالية العربية العالية، زيادة على أنها ظلت هي اللغة المستعملة عند قبائل عربية أُثِرَت عنهم هذه الظاهرة.[3]

وقد ذُكرت هذه اللغة في كتاب إعراب القرآن ومعانية، فأبو عبيدة يقول: بعض العرب يظهرون كناية الاسم في آخر الفعل مع إظهار الاسم الذي بعد الفعل كقول أبي عمرو الهذلي: (أكلوني البراغيث)[4].

ومثل ذلك أشار الفراء إلى هذه اللغة، ولكنه لم ينسبها إلى قبيلة معينة، بل قال: " وهذا كمن قال: (قاموا قومك) "[5].

---

(1) انظر: عبابنة، يحيى، **النحو العربي المقارن**، ص 207 – 208

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 40

(3) انظر: عبد التواب، رمضان، **المدخل إلى علم اللغة**، ص 299

(4) أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت209هـ)، **مجاز القرآن الكريم**، تحقيق: محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ص174

(5) انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج1، ص 316

أما القبائل التي نسبت إليها هذه الظاهرة عند القدماء، فهي بنو الحارث بن كعب، وأزد شنوءة، وطيء، [1] وهذا التحديد لم يأت عبثًا، ذلك لأن بني الحارث بن كعب، وأزد شنوءة قبيلتان متجاورتان من قبائل اليمن، وتجاورهما مع سماع هذه اللغة من أبنائهما يجعل نسبة الظاهرة اللغوية إليهما أمراً صحيحًا ومقنعًا، [2] وقد تكون هذه الأداءات قد تسربت إلى قبيلة طيء وقبائل أخرى.

وأما عن مدى شيوع هذه الظاهرة، فإننا إذا ما رجعنا إلى شقيقات اللغة العربية من الساميات، وجدنا عدداً كبيراً من الباحثين يؤكد اطرادها في اللغات السامية[3]، يقول رمضان عبد التواب: " وتدل مقارنة اللغات السامية، أخوات العربية، على أنه في تلك اللغات، يلحق الفعل علامة التثنية والجمع، للفاعل المثنى والمجموع، كما تلحقه علامة التأنيث عندما يكون الفاعل مؤنثًا سواءً بسواء"[4]، وعدّها رمضان عبد التواب من (الركام اللغوي) الذي هو بقايا الظواهر اللغوية المندثرة. [5]

وأما في اللغة العربية الفصيحة فقد ورد قدرٌ من الأمثلة على هذه الظاهرة، يشير إلى أن هذه الأداءات قد تسربت من أدب القبيلة إلى العربية المشتركة فتلقفها النحاة على أنها خالفت قواعدهم، ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر الجاهلي عمرو بن ملقط الطائيّ:

---

(1) انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص390

(2) انظر: القيام، إسماعيل، (2008)، **لغات القبائل في كتب إعراب القرآن ومعانيه**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، ص 52

(3) انظر: رابين، **اللهجات العربية القديمة**، ص 317

(4) عبد التواب، رمضان، **المدخل إلى علم اللغة**، ص 300

(5) عبد التواب، رمضان، (1982)، **بحوث ومقالات في اللغة العربية**، الطبعة الاولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 59

أُلفيَتَا عَيناكَ عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِية [1]

فقال: ألفيتا عيناك، أي ألفيتْ عيناك.

وأورد ابن الشجري أيضاً قول الشاعر أُحيحة بن الجلاح:

يَلومُونَنَي في اشْتِراءِ النَخِيـ ـلِ أَهْلي فَكُلُّهُمُ أَلومُ [2]

أي يلومني أهلي

وقال الفرزدق:

وَلَكِنْ دِيَافِيّ أَبُوهُ وأُمُّهُ بحَورانَ يَعْصِرْنَ السّلِيطَ أَقارِبُهْ [3]

أي: يعصر أقاربه، ومنه أيضاً قول الشاعر أبي عبد الرحمن العتبيّ:

رَأَيْنَ الغَوَاني الشَّيْبَ لاَحَ بعَارِضي فَأَعْرَضْن عَنِّي بالخُدُودِ النَّواضِرِ [4]

أي: رأت الغواني.

وأما الأمثلة في القرآن الكريم ما جاء في قوله تعالى:

"ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُم" [5]

وقوله تعالى:

" وأَسَرُّوا النَّجْوى الَّذِينَ ظَلَمُوا" [6]

فقد جاء في هاتين الآيتين الكريمتين علامتا جمع تشيران إلى أن الفاعل مجموع، وهما ضمير الواو المتصل، وفي قوله تعالى: **" قَدْ أَفْلَحَ المُؤمِنُونَ"**، [7] وردت قراءة شاذة تلحق

---

(1) ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ج1، ص 201

(2) ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ج1، ص201

(3) الفرزدق، **ديوان الفرزدق**، ج1، ص46

(4) ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ج1، ص 205

(5) سورة المائدة، الآية 71

(6) سورة الأنبياء، الآية 3

(7) سورة المؤمنين، الآية 1

علامة الجمع (واو الجماعة) بالفعل (أفلحُ)، أي: أفلحوا المؤمنون[1]، على لغة أكلوني البراغيث أو لغة المطابقة في العدد.

ونحن في كثير من الأحيان، نستعمل هذه الأداءات في لهجاتنا العامية اليومية، فنسمع أحدهم يقول: ظلموني قرايبي، وسألوني الناس، استقرت القاعدة النحوية على عدم المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، إلا أنه قد تفرّعت من هذه القاعدة قاعدة أخرى تسمح بالمطابقة بين الفعل والفاعل في العدد وسبب هذا التفريع كما مرّ معنا هو العامل اللهجي.

ضمير الفصل:

في ضمير الفصل لغتان: الأولى يعد ضمير الفصل فيها وسيلة ربط بين ركني الجملة، ولا محل له من الإعراب، والأخرى يعد فيها ضمير الفصل مبتدأ والاسم بعد خبره، ثم تكون الجملة خبراً للمبتدأ الأول، وذلك نحو قولنا: زيدٌ هو الكريمُ.[2]

ويظهر الفرق بين اللغتين مع الفعل، أما في باب المبتدأ والخبر، أو باب إن وأخواتها فلا تظهر علامة تتميز بها اللغتان، وقد أشار إلى هذه القضية ابن يعيش بقوله: "اعلم أن الفصل لا يظهر له حكم في باب إن وأخواتها وباب المبتدأ والخبر لأن أخبارها مرفوعة، فإذا قلت: زيدٌ هو القائمُ، وإن زيداً هو القائمُ، لم يُعلم أن المضمر فصل أو مبتدأ إلا بالإرادة والنية، ولا يظهر الفرق بينهما في اللفظ ويظهر مع الفعل لأن أخباره منصوبة نحو قولك: كان زيدٌ هو القائمَ، وظننتُ زيداً هو العاقلَ، فعُلم أن (هو) فصل بنصب ما بعده".[3]

---

(1) الأندلسي، أبو حيان، **البحر المحيط**، ج 6، ص 395

(2) القيام، **لغات القبائل**، ص 55

(3) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج3، ص 111

والأشهر في ضمير الفصل اللغة الأولى التي لا يكون له فيها محل إعرابي، أما اللغة التي يُرفع فيها ما بعده خبراً له فهي أقل شهرة من الأولى، وقد ذكرها الأخفش في كتابه ونقلها النحاس، ونُسبت عندهما إلى بني تميم، فقال الأخفش في ضمير الفصل: "وقد يجري في جميع هذا مجرى الاسم، فيُرفع ما بعده إن كان ما قبله ظاهراً أو مضمراً في لغة لبني تميم، في قوله تعالى: " **إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ**"[1]، وقوله: " **وَلِكَنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ**"، [2] وقوله: " **وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنْفُسِكُم مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُو خَيْراً وأَعْظَمَ أَجْراً**"[3]، كما تقول: (كانوا آباؤهم هم الظالمون)". [4]

وقال النحاس: (قال الأخفش: وبنو تميم يرفعون فيقولون (إن كان هو الحقُ من عندك)، قال أبو جعفر: يكون (هو) ابتداء، و(الحق) خبره، والجملة خبر كان)[5].

وقد ذكر سيبويه من قبل هذه اللغة ولكنه لم ينسبها، بل ذكر أن ناساً كثيراً من العرب يتكلم بها، فقال: " وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: أظن زيداً أبوه خير منه، ووجدت عمراً أخوه خيرٌ منه، فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيداً هو خير منك، وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها: " **وَمَا ظَلَمْنَاهُم وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ**"[6]، وقال الشاعر قيس ابن ذريح:

---

(1) سورة الأنفال، الآية 32

(2) سورة الزخرف، الآية 76

(3) سورة المزمل، الآية 20

(4) الأخفش، **معاني القرآن**، ج2، ص 321

(5) النحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص4

(6) سورة الزخرف، الآية 76

تَبْكي على لُبْنَى وأَنْتَ تَرَكْتَها وكُنْتَ عَلَيْهَا بالمَلا أَنْتَ أَقْدَرُ[1]

وكان أبو عمرو يقول: إن كان لهو العاقلُ"[2]

وتبين من الشواهد التي ذكرها سيبويه، والشواهد التي ذُكرت عند غيره[3]، أن هذه اللغة كانت واسعة الانتشار[4]، ولكنها لم تحظَ بالمنزلة التي حظيت بها لغة الإهمال لضمير الفصل؛ إذ جاءت بهذه اللغة الثانية القراءات القرآنية المتواترة، وجاءت بعض القراءات الشاذة على لغة تميم[5].

نجد أن اللغة الأشهر في ضمير الفصل هي التي لا يكون للضمير فيها محل من الإعراب، وقد تفرّعت منها لغة في رفع الضمير على الابتداء وما بعده خبر، وسبب هذا التفريع هو العامل اللهجي.

وقوع الضمير المتصل بعد (لولا):

يقع بعد (لولا) في اللغة المشتركة أو المستوى الفصحى ضمير رفع منفصل، ولكن النحاس ذكر أن من العرب من يأتي بضمير متصل بعد (لولا)، فقال في إعراب قوله تعالى: "**يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَولا أَنْتُم لَكُنَّا مُؤمِنِينَ**"[6]، ومن العرب من يقول: لولاكم، حكاها سيبويه، و(لولا) ترفع المُظهر بعدها بالابتداء وتحذف خبره، ولا يجوز

(1) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج3، ص 112

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 392 - 393

(3) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 111 - 113

(4) انظر: الغوث، مختار، (1997)، **لغة قريش**، دار المعراج، السعودية، ص 156

(5) انظر: العمري، **خصائص لغة تميم**، ص 517 - 518

(6) سورة سبأ، الآية 31

(لولاكم) لأن المُضمر عقب المُظهر، فلما كان المُظهر مرفوعاً بإجماع وجب أن يكون المُضمر أيضاً مرفوعاً.[1]

ونقف هنا عند ما ذكره النحاة من أن وقوع ضمير الرفع المنفصل بعد (لولا) هو الأفصح، وأن من العرب من يقول (لولاكم) فهذا تصريح بأن وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) هو لغة للعرب، لم تبلغ في شهرتها مبلغ اللغة التي يقع فيها الضمير المنفصل بعد (لولا)، كما جاء في الآية الكريمة المتقدمة، وقد أشار سيبويه إلى وقوع الضمير المتصل بعد (لولا)، ولكنه لم يذكر أنها لغة للعرب، فقال: " هذا باب ما يكون مُضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أُظهر بعد الاسم وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ، وإذا أظهرت رُفع، ولو جاءت علامة الإضمار على قياس لقلت لولا أنت، ولكنهم جعلوه مُضمراً مجروراً"[2].

ومن الشواهد على هذه اللغة قول يزيد الثقفي:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوى **بأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهوي**[3]

وقول عمر بن أبي ربيعة:

أَومَتْ بِعَيْنَيها مِنَ الهَودَجِ **لَولاكَ في ذا العَامِ لَمْ أَحجُجِ**[4]

---

(1) انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ج2، ص 674

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 373

(3) ابن الشجري، **الأمالي**، ج1، ص 273

(4) ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669هـ)، (1980)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد، ج1، ص 473

فالقياس على اللغة الأشهر أن يأتي بعد (لولا) ضمير رفع، لأن هذا الضمير يحل محل اسم يقع مبتدأ مرفوعاً بعدها، ولكن وقوع الضمير المتصل بعدها، قد سمع عن العرب كما تقدم عند سيبويه والنحاس، وأشار إلى ذلك ابن هشام[1]، وأبو حيان. [2]

تذهب اللغة الفصحى والقاعدة إلى أن الضمير بعد لولا يكون ضمير رفع منفصل، وقد تفرّعت منها لغة تأتي بضمير متصل بعد لولا، وسبب هذا التفريع هو العامل اللهجي.

تعدد الخبر:

ذكر الأخفش أن قوماً من العرب يرفعون اسمين على أنهما خبر لمبتدأ واحد، يقول: " قد يكون قوله تعالى: **"هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ"** [3] على وجه آخر، أخبر عنهما خبراً واحداً، كما تقول: هذا أحمرُ أخضرُ، وذلك أن قوماً من العرب يقولون: هذا عبد الله مُقبلٌ، وفي قراءة ابن مسعود: **"وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ"**[4] كأنه أخبر عنهما خبراً واحداً، أو يكون كأنه رفعه على التفسير، كأنه إذا قال (هذا ما لدي)، فقيل: ما هو؟ أو علم أنه يراد ذلك منه، فقال: (عتيد)، أي: ما عندي عتيد، وكذلك (هذا بعلي شيخ)". [5]

ومن الشواهد قول الراجز:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي [6]

---

(1) انظر: ابن هشام، جمال الدين أبو محمد، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، الطبعة السادسة، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج1، ص 274

(2) انظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ج7، ص 270

(3) سورة ق، الآية 23

(4) سورة هود، الآية، 72

(5) الأخفش، **معاني القرآن**، ج1، ص 37

(6) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 219

وهذه القضية يتناولها النحاة في باب تعدد الخبر للمبتدأ الواحد بغير عطف[1]، فالأخفش في النص السابق يجعل (ما لدي عتيد) و(بعلي شيخ) و(عبد الله مقبل) بمثابة كلمة واحدة هي خبر للمبتدأ (هذا) في العبارات السابقة، ويجعلها لغة لقوم من العرب.

ويؤكد ما جاء به الأخفش من أنه استعمال لبعض العرب قول سيبويه: "هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك: هذا عبد الله منطلقٌ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب"[2].

ونستطيع بذلك الاطمئنان إلى أن وجه الرفع هو من لغة بعض العرب، وإن لم يعيّن سيبويه أو الأخفش هؤلاء العرب، ويزيد من هذا الاطمئنان قول ابن عقيل: " وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد، فإن لم يكونا كذلك تعيّن العطف، فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قُدِّر له مبتدأ آخر[3]، فتقدير بعض النحاة المبتدأ الآخر لما جاء في لسان العرب بغير عطف يؤكد أن مثل هذه الشواهد مما يقع في لغة العرب، ويؤكِّد أن هذا التقدير هو من التمحُّل، ولننظر فيما رواه سيبويه عن الخليل من التقدير فقال: " وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهتين: فوجه أنك حين قلت: عبد الله أضمرت (هذا) أو (هو)، كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق"[4] فإننا نرى في هذا التقدير أنه رجع إلى المبتدأ الأول فقدَّره (هذا منطلق) وهو دليل التمحُّل في مقابل الوجه

(1) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج1، ص 99

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 83

(3) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 219

(4) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 83

الآخر الذي ذكره سيبويه: " أن تجعلهما جميعًا خبراً لـ (هذا)، كقولك: هذا حلو حامض، لا تريد أن تُنقص من الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين". [1]

وفي قوله تعالى: " **كَلَّا إِنَّهَا لَظَى نَزَّاعَةً لِلشَّوى**" [2]

يقول الزجاج: " وقُرئت (نزاعةٌ للشوى)والقُرّاء عليها، وذكر أبو عبيده أنها تجوز في العربية، وأنه لا يعرف أحداً قرأ بها، وقد رويت بالنصب، وروى غيره (نزاعةٌ) بالرفع. [3]

ويرجح أن الشواهد التي وردت عند الأخفش وأشار إلى أن مثلها قولهم: (هذا عبد الله منطلق)، وأنه من استعمال بعض العرب ما هي إلا وجه لهجي يجيء فيه الحال مرفوعاً على هذه الصورة، وأما المعنى فهو معنى الحال وليس الإخبار، ويؤكد ذلك نص سيبويه الذي قدَّمناه: "هذا من باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق" [4].

فالقضية لهجية، إذ رفع بعض العرب الحال فأدخله النحاة من باب تعدد الخبر لما رأوه مرفوعاً، وما هو من الخبر وإنما هو بمعنى الحال، بدليل قول الزجاج في إعراب قوله تعالى: "**وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا**" [5]، "وهو منصوب على الحال، والحال ها هنا نصبها من لطيف النحو وغامضة، وذلك أنك إذا قلت: هذا زيدٌ قائماً، فإن كنت تقصد أن تخبر من لم يعرف زيداً لم يجُز أن تقول: هذا زيدٌ قائماً، لأنه يكون زيداً ما دام قائماً، فإذا زال عن القيام فليس

---

(1) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 83

(2) سورة المعارج، الآيات 15 – 16

(3) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج5، ص 221

(4) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 83

(5) سورة هود، الآية 72

بزيد، وإنما تقول ذلك للذي يعرف زيداً: هذا زيدٌ قائماً، فيعمل في الحال التنبيه، والمعنى انتبه لزيد في حال قيامه، وأُشير لك إلى زيد حال قيامه، لأن (هذا)إشارة إلى ما حضر".[1]

تقتضي القاعدة نصب الاسم المعرفة على الحال، إلا أننا نجد أنه قد تفرّع من هذه القاعدة لغة في رفع الاسم بعد المعرفة على الخبرية، وسبب هذا التفريع هو العامل اللهجي.

إعمال (ما) وإهمالها:

يشيع في كتب النحو أن إعمال (ما) النافية عمل (ليس) بشروط معينة هو من لغة أهل الحجاز، وأن إهمالها وإبقاء المبتدأ والخبر بعدها مرفوعين هو من لغة تميم[2].

وقد جاء الحديث عن هاتين اللغتين في كتب إعراب القرآن ومعانية عند الفراء والأخفش والزجاج والنحاس، وكان أغلب حديثهم عن هاتين اللغتين عند الآيتين **"مَا هَذَا بَشَراً"**[3]، و**"مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم"**[4].

فأما الفراء فقد ذكر اللغتين في موضعين من كتابه، قال في الموضع الأول: " وقوله: (ما هذا بشراً) نصبت (بشراً) لأن الباء، قد استُعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك، ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا، وقوله: (ما هن أمهاتهم)، وأما أهل نجد فيكتبون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية، وأنشدني بعضهم"[5]:

---

(1) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج5، ص 63 – 64

(2) انظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (1984)، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 105، وانظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 257 – 261

(3) سورة يوسف، الآية 31

(4) سورة المجادلة، الآية 2

(5) الفراء، **معاني القرآن**، ج2، ص 42 – 43

لَـشَتَّانَ مَا أَنَوي وَيَنْوي بَنُو أَبِي جَـمِيعًا فَـمَا هَذَانِ مُـسْتَوِيَانِ

تَـمَنَّوا لِيَّ المَوتَ الَّذِي يَشْعَبُ الفَتَى وَكَـلُّ فَتَى والمَوتُ يَـلتَقِيَانِ [1]

وقال في الموضع الآخر: وقوله (ما هن أمهاتهم) الأمهات في موضع نصب لما ألقيت منها الباء نُصبت، كما قال في سورة يوسف: (ما هذا بشرا)، إنما كانت في كلام أهل الحجاز: ما هذا ببشر، فلما ألقيت الباء ترك فيها أثر سقوط الباء، وهي قراءة عبد الله (ما هُنَّ بأمهاتهم)، وأهل نجد إذا ألقوا الباء رفعوا، فقالوا: (ما هذا بشرٌ)، (ما هُنَّ أمهاتُهُم). [2]

وأما الأخفش فقد ذكر أن الرفع لغة تميم، وذلك في موضع واحد من كتابه، فقال: "وذلك قول الله عز وجل: (ما هذا بشرا) وتميم ترفعه، لأنه ليس من لغتهم أن يُشبِّهوا (ما) بالفعل" .[3]

وذكر كذلك الزجاج اللغتين في موضع واحد من كتابه، فقال في قوله تعالى: (ما هذا بشراً): " وسيبويه والخليل وجميع النحويين القدماء يزعمون أن بشراً منصوب خبر (ما)، ويجعلونه بمنزلة (ليس)، و(ما) معناها معنى (ليس) في النفي، وهذه لغة أهل الحجاز، وهي اللغة الجيدة، وزعم بعضهم أن الرفع في قولك: (ما هذا بشراً) أقوى الوجهين، وهذا غلط، لأن لغة كتاب الله أقوى اللغات، ولغة بني تميم: (ما هذا بشرٌ)، ولا تجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة، والدليل على ذلك إجماعهم على (ما هُنَّ أمهاتِهم) وما قرأ أحد (ما هُنَّ أمهاتُهُم)"[4].

---

(1) الفراء، **معاني القرآن**، ج2، ص 43

(2) الفراء، **معاني القرآن**، ج3، ص 139

(3) الأخفش، **معاني القرآن**، ج1، ص 129

(4) الزجاج، **معاني القرآن**، ج3، ص 107 – 108

ومما تقدم نرى اتفاقاً على نسبة النصب إلى أهل الحجاز، وأما الرفع فقد نُسب في الأكثر إلى تميم، ونسبه الفراء إلى أهل نجد، ونُقِل عن الكسائي نسبه إلى تهامة ونجد.

ويعلل الباحثون المحدثون الربط بين تهامة في لغة الرفع بأن: " النسبة إلى نجد وتهامة قد نُقلت عن الكسائي، وهو عالم ثقة جاب الجزيرة وتنقل بين قبائلها، ولقد كانت معظم مساكن تميم عند تسجيل اللغة في نجد، وكثيراً ما يذكر اللغويون نجداً ويعنون تميماً وحدها، أو هي وغيرها من جيرانها، وأن تهامة بيئة مُقفلة، يناسبها الإهمال، وكونها تشارك النجديين ومنهم تميم فهذا أمر طبيعي لتشابه البيئتين"[1].

وخلاصة الأمر في نسبة هاتين اللغتين، أن يكون الإهمال قد شاع وانتشر في تميم مع وجوده في غيرها كتهامة وبعض قبائل نجد الأخرى، والإعمال قد شاع وانتشر في الحجاز مع وجوده في غيرها كتهامة ونجد أيضاً، ولهذا نُسب الإهمال إلى تميم وتهامة، ونجده عند بعض العلماء، ونُسب الإعمال إلى الحجاز وتهامة، ونجده عند آخرين، وبناءً على ذلك نجد في هذا الباب قاعدتين، الأولى في إعمال (ما) عمل ليس ونُسبت إلى أهل الحجاز الذين يمثلون المستوى الفصيح، والقاعدة الثانية تذهب إلى إهمال (ما) وإبقاء المبتدأ والخبر بعدها مرفوعين، وقد نُسبت إلى تميم، وهذا التفريع سببه العامل اللهجي.

(1) عبد الباقي، ضاحي، **لغة تميم دراسة تاريخية وصفية**، الهيئة العامة لشؤون المطابع، ص 508 – 509

تخفيف (إنَّ وكأنَّ) وإعمالهما:

ذُكرت لغة تخفيف (إنَّ) وإعمالها عند الأخفش، وعند النحاس، فأما تخفيف (إنَّ) وإعمالهما، فيقول الأخفش فيه: " وقد زعموا أن بعضهم يقول: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ، يعملها على المعنى، وهي مثل: "**إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيهَا حَافِظٌ**"[1]، يُقرأ بالنصب والرفع"[2].

ويقول في موضع آخر: " وقال: "**إِنْ هَذانِ لَسَاحِرَانِ**"[3] خفيفة معنى ثقيلة، وهي لغة قوم يرفعون، ويُدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى (ما)". [4]

أما تخفيف (كأنَّ) وإعمالها فقد ذكره الأخفش بقوله: " **كَأَنْ لَمْ يَلبَثُوا إلاَّ سَاعَةً**"، [5] وهذا في الكلام كثير، وهي (كأنَّ) الثقيلة، ولكنه أضمر فيها وخفف، كما تخفف (إنَّ) ويضمر فيها، وإنما هي (كأنّه لم)". [6]

ومنه قول الشاعر:

وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْبَبْ وَمَنْ يَفْتِقَرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرّ [7]

وقول الآخر:

وَوَجْهٍ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ [8]

أي: كأنّه ثدياه حُقَّانِ.

---

(1) سورة الطارق، الآية 4

(2) الأخفش، **معاني القرآن**، ج1، ص 112

(3) سورة طه، الآية 63

(4) الأخفش، **معاني القرآن**، ج2، ص 408

(5) سورة يونس، الآية 45

(6) الأخفش، **معاني القرآن**، ج2، ص 341

(7) ابن جني، **الخصائص**، ج3، ص 41

(8) السيوطي، **همع الهوامع**، ج1، ص 456

وقال بعضهم: (كأنْ ثدييه)، [1] فخففها وأعملها ولم يضمر فيها، كما قال: "**إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيها حَافِظٌ**"، [2] أراد معنى الثقيلة فأعملها كما يُعمل الثقيلة ولم يضمر فيها[3]، فالمسألة تكمن في أن (أنّ وكأنّ) قد خففت نوناهما، وعملتا النصب في الاسم كما كانتا تعملان وهما ثقيلتان، ويؤكد ذلك ما قاله سيبويه: " حدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلقٌ، يخففون وينصبون، كما قالوا: كأنْ ثدييه حُقّانِ"[4]، وما قاله الزمخشري في (إنّ وأنّ): " وتخففان فيبطل عملهما ومن العرب من يعملهما"[5].

فقد تبين أن الإعمال مع التخفيف هو لغة لبعض العرب، غير أن النحاة واللغويين الذين ذكروا هذه اللغة لم ينسبها أحد منهم إلى قبيلة أو بيئة معينة، وإنما كان يُكتفى بالقول أو الإشارة إلى أن الإعمال مع التخفيف لغة[6].

وفي موضع آخر نجد أن هذه اللغة – التخفيف – قد نُسبت إلى أهل الحجاز، ولم تُنسب إلى غيرهم، مما يُشير إلى أن بيئة الحجاز قد تكون هي بيئة هذه اللغة، ويمكن أن تكون هذه البيئة قد احتفظت بالصورة الأولى لـ (إنّ) وهي (إنْ) المخففة التي تطورت عنها الثقيلة، وهذا ما ذهب إلية (ركندورف) ووافقه عليه رابين[7]، ذلك أن المظاهر اللهجية قد تكون

---

(1) وهذه الرواية في الإنصاف، ج1، ص 197

(2) سورة الطارق، الآية 4

(3) الأخفش، **معاني القرآن**، ج2، ص 341

(4) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 140

(5) الزمخشري، **شرح المفصل**، ج8، ص 71

(6) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 140، وانظر: الأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص 196، وانظر: الزمخشري، **شرح المفصل**، ج8، ص 71

(7) انظر: رابين، **اللهجات العربية القديمة**، ص 325

صورة قديمة للصورة التي جاءت في الفصيحة، ثم حافظت عليها قبيلة أو بيئة معينة دون غيرها، فتكون الصورة المخففة هي الأصل الذي حافظت عليه لغة أهل الحجاز.

تنصّ القاعدة على أن (إنّ) إذا خُففت لا تعمل فيما بعدها، وقد تفرّع عنها لغة في تخفيف (إنّ) وإعمالها فيما بعدها، وقد نُسبت لبعض العرب كما ونُسبت إلى الحجاز على أنها هي الأصل ثم تطورت عنها (إنّ) الثقيلة، وما هذا التفرّيع إلا بسبب العامل اللهجي كما مرّ معنا.

اللغات في إعراب المثنى والأسماء الخمسة:

لعلّ من أبرز التراكيب النحوية التي يجدر الوقوف عندها قبل الحديث في هذا المسألة، تركيب ما اصطلح على تسميته (لغة القصر)، وهي اللغة التي تُلزم المثنى والأسماء الخمسة أو الستة علامة إعرابية واحدة، لا تتغير بتغير وظائفها النحوية في التركيب، وهي علامة الألف، وقد اتفق معظم النحاة على نسبتها إلى طائفة من القبائل العربية، على رأسها بلحارث بن كعب. [1]

من المعروف في اللغة الأدبية المشتركة أن المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء وأن الأسماء الخمسة ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، لكن مصادر التراث اللغوي روت لنا لغات أخرى منها لغة النقص ومنها لغة القصر.

---

(1) انظر: ابن مالك، جمال الدين محمد (ت672ه)، **شرح الكافية الشافية**، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ج1، ص 188، وانظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج3، ص 128، وانظر: ابن هشام، جمال الدين، **شرح شذور الذهب**، ج1، ص 196

ولغة النقص تتمثل في تخلُّص الأسماء الخمسة خاصة من علامات الإعراب الفرعية الثلاث: الألف والواو والياء، وإعرابها بالحركات، كأن نقول: (جاء أبُكَ ورأيت أبَكَ ومررت بأبِكَ)، [1] ومن ذلك قول الشاعر:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ ومَنْ يُشَابِهِ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ [2]

وبين لغة القصر والنقص، تحتل لغة الإعراب بالحروف، سواء في إعراب المثنى أو الأسماء الخمسة، مكانها الذي يسود جُلّ النصوص التركيبية الاستعمالية المختلفة من النثر والشعر، تراوحـاً بين القرآن والحديث والأمثال والشعر، وهي تمثل (اللغة الأدبية المشتركة) أو الفصحى، وهي النموذج الموحَّد الذي كان للهجة قريش منه القسط الأكبر في استعماله. [3]

يقول نهاد الموسى: " كثيراً مما أسلفت ذكره تحت عنوان إعراب المثنى بالعلامات الفرعية؛ إذ كان موضوعها يدور حول مجموعة من الظواهر النحوية التي تتفاوت في استعمالها بين مستوى التركيب للغة السائدة، التي جاءت عليها أكثر شواهد اللغة، والنمط اللهجي الذي ينتمي إلى بيئة استعمالية بعينها". [4]

أما لغة القصر، فيورد النحاة عليها طائفة من الشواهد التي نكاد نجدها في أغلب كتب النحو، ومن هذه الشواهد قول هوبر الحارثي:

تَزَوّدَ منَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إلى هَابِي التُّرابِ عَقيمُ [5]

---

(1) انظر: أنيس، **في اللهجات العربية**، ص 36

(2) السيوطي، **همع الهوامع**، ج1، ص 129

(3) انظر: ضيف، شوقي، **تاريخ الأدب العربي**، دار المعارف، بيروت، لبنان، ص 131 – 137

(4) الموسى، نهاد، **في الظاهرة النحوية بين الفصحى ولهجاتها**، مجلة كلية الآداب الأردنية، مجلد (4)، عدد (198)، ص 77 – 79

(5) ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة**، ص 26

والشاهد في البيت (أذناه) وكان الأصل أن يقول (أذنيه).

وقول الآخر:

أَعْرِفُ مِنْها الأَنْفَ والعَيْنَانَا ومَنْخِرَيْنِ أَشْبَها ظَبْيَانَا[1]

والشاهد في البيت (العينانا) والمستوى الفصيح يقتضي أن تكون (العينين).

ونلحظ في هذه الأبيات مخالفتها النمط التركيبي النحوي السائد الأكثر تداولاً، والذي يفسح للعلامات الثلاث: (الألف والواو والياء)الحرية في تناوبها على المعاني النحوية، التي يجلبها موقع الكلمة في الجملة، أو بحسب نوع العامل المؤثر فيها كما يرى النحاة، لتمثيل صفة من الصفات المحلية للهجة ما، لا اللغة الأدبية المشتركة أو الفصحى.[2]

وفي هذا المقام يقول السيوطي: " ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عُزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهُجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزُبيد، وخثعم، وهمدان، وفزارة، وعُذرة"[3]، وجُلُّها قبائل يمنية.

ووجود الظاهرة في هذه القبائل الكثيرة مؤشر على مدى شيوعها، وأنها لم تكن بالظاهرة المحدودة، ويبدو أن جذورها تعود إلى قبائل اليمن في الأصل، يقول الطعان: " وإعراب المثنى بالإلف دائماً، له جذور في المعينية والسبئية حيث تتم بإضافة (ان) للاسم".[4]

---

(1) ابن عقيل، **شرح الألفية**، ج1، ص 72

(2) انظر: عبد التواب، **فصول في فقه العربية**، ص 84

(3) السيوطي، **همع الهوامع**، ج1، ص 145

(4) الطعان، هاشم، **الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة**، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العراقية، ص 222

والغريب في الأمر أن اللهجات المعاصرة في أكثرها تُلزم المثنى الياء في جميع أحواله، وهي على خلاف ما كان شائعاً في لهجات هذه القبائل القديمة، من إلزام المثنى الألف في كل أحواله.

ولعل الجامع بين تلك الشواهد التي ذكرناها واضح، وهو تنحي أو خروج المثنى والأسماء الخمسة على تلك اللغة الشائعة الأكثر استعمالاً وتداولاً في الإعراب، لغة التناوب بين العلامات الثلاثة (الألف والواو والياء)المعتمدة على موقع الاسم في التركيب أو الجملة.

تشير القاعدة في المستوى الفصيح إلى أن الأسماء الخمسة والمثنى تعرب بالعلامات الفرعية (الألف والواو والياء) إلا أنه قد تفرّع منها لغة في إلزامها الألف في جميع حالاتها، ونُسبت هذه اللغة إلى قبائل على رأسها قبيلة بلحارث بن كعب.

في مكملات الإسناد: (الفضلات المفاعيل والمحمول على المفعول به والمشبه به لفظياً)

من خلال هذا العنوان يمكننا أن نرى هذه العناصر التركيبية الداخلة في نظام الجملة إنما هي عناصر مكملة للحالة التركيبية الملزمة التي وضعها النحاة؛ إذ جعل النحاة العرب من المسند والمسند إليه العنصرين الأساسيين في تركيب الجملة، وما سواهما لا يُعدّ عنصراً أساسيًا، لأنه بغير هذين العنصرين لا يكون كلام، ولا تستقيم الجملة بشكلها البنائي التركيبي، وزيادة على ذلك فإن هذين العنصرين متلازمان في تكوين الجملة، وكل منهما يستدعي الآخر، فلا يصح أن توجد جملة صحيحة تركيبيًا، مستقيمة بنائيًا تخلو من واحد من هذين العنصرين. [1]

(1) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 23، والمبرد، **المقتضب**، ج4، ص 126

والنحاة القدماء لم يولوا الاهتمام الكبير لما زاد على هذين العنصرين الأساسيين في تركيب الجملة، بل صبوا جُلّ اهتمامهم عليهما، وكان حديثهم عمّا سواهما من عناصر يتمثل بالنواحي التركيبية السطحية، زيادة على نعتهم مثل هذه العناصر بالفضلات، وهذا يعني أنها زائدة عن تركيب الجملة، وأن المهم في الجملة هو المسند والمسند إليه. [1]

ونجد أن مصطلح (مكملات العملية الإسنادية)أكثر موضوعية من مصطلح (الفضلات) الذي أطلقة العلماء القدماء، وإن كانوا يقصدون به ما زاد على عمدتي الكلام – المسند والمسند إليه – وليس ما كان عديم الفائدة في الجملة؛ إذ إن النحاة القدماء جعلوا تقسيم الجملة بناء على شكلها التركيبي، وانطلقت هذه الرؤية من وجهة نظر شكلية تركيبية، ولم ينتبه النحاة القدماء إلى مسألة مهمة متمثلة بأن العملية التواصلية تختلف عن الأشكال التركيبية للكلام، فالتواصل الذي يؤديه الكلام قد لا يكتفي بعنصري الإسناد، وإنما قد تكون في الفضلة نفسها، فلو أن سائلاً سأل: كيف جاء زيد؟ لما جاز لنا أن نجيب: جاء زيد، بالرغم من أن الجملة الأخيرة تحتوي على عنصري الكلام، المسند والمسند إليه، وهذا هو الفرق بين مسألة التواصل التي تؤديها اللغة، ومسألة التركيب التي ألح عليها العلماء القدماء. [2]

ومن ناحية أخرى فإن اللغة تشتمل على كثير من الأداءات اللغوية التي لا تمثل جملة بهيئتها التي هي عليها، بل هي مستقلة بذاتها وغير إسنادية، وذلك كالنداء والتركيبات العطفية والإضافية والوصفية، فإنها تستقل بذاتها، ولا وجود لعنصر الإسناد فيها، فجملة

(1) انظر: الرشيدي، **البنية التركيبية لمكملات العملية الإسنادية**، ص 8

(2) انظر: عبابنة، **العلاقات النحوية في اللغة العربية**، ص 211 – 222

النداء ليست بجملة إسنادية، غير أنها مكتفية بذاتها ولا تحتاج إلى غيرها مُظهَراً كان أو مُقدَّراً. [1]

المفعول به:

يقرر النحاة وفقاً لاستقرائهم اللغوي أن حق المفعول به النصب، إذا كان الفاعل مذكوراً في الكلام، لأن فعل الفعل قد وقع به، فيكون فعل الفاعل قد تعدى إليه، ولقد كان حق المفعول به النصب والفاعل الرفع كي يُفرّق بينهما من وجهة نظر النحاة. [2]

ويرى النحاة أن المفعول به يختص بالفعل الذي يقع على شيء ويؤثر فيه، فهذا الفعل يُسمى متعدياً، أما الفعل الذي لا يقع على شيء ولا يؤثر فيه فيُسمى لازماً. [3]

ولكننا نجد مجموعة من الأداءات التي سُمعت عن العرب لم تلتزم بقاعدتهم التي وضعوها، وربما كانت هذه الأداءات عائدة إلى ما اصطلحنا على تسميته (أدب القبيلة)، فهي أداءات خاصة بقبيلة معينة تسربت إلى اللغة المشتركة أو الفصحى، فراح النحاة ينعتونها بالشاذ والضرورة، وما هي إلا لهجات خاصة لقبائل بعينها، ولكن معياريتهم في وضع القواعد جعلتهم يصفونها بالشاذ والضرورة.

ومن الشواهد على مجيء المفعول به مرفوعاً قول الشاعر:

إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وبُوْمُ [4]

---

(1) انظر: برجستراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، ص 125

(2) انظر: المبرد، **المقتضب**، ج1، ص 8

(3) انظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج1، ص 169

(4) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص 918

ويظهر لنا من خلال الشاهد الشعري أن المتكلم بهذا البيت قد جاء بالمفعول به مرفوعاً، والأصل فيه أن يكون منصوباً، فتكون العبارة: (كيف من صاد عقعقين وبوماً)، وليس بالرفع كما في الشاهد، ولا نستطيع حمل هذا الشاهد على لغة من يلزمون المثنى الألف في جميع حالاته، لأن هذا إن صَلُح في (عقعقان) لا يصلح في (بوم) المرفوعة.

المفعول المطلق:

يشير النحاة إلى أن المفعول المطلق هو المصدر الفضلة المُسلَّط عليه عامل من لفظه مثل: ضربت ضرباً أو من معناه مثل: قعدت جلوساً، ويتميز المفعول المطلق عن سائر المفاعيل بميزة وسمة خاصة به، وهي أنه المصدر، ولقد سُمي بذلك لأن الأفعال تصدر عنه، ولقد سماه سيبويه بأسماء غير المفعول المطلق، كالحدث، والحدثان، وربما سماه الفعل. [1]

ويمتاز هذا المفعول دون سائر المفعولات الأخرى بأن جميع الأفعال تتعدى إليه، سواء أكان الفعل لازماً مثل: قام زيد قياماً، أم كان الفعل متعدياً، مثل: ضربتُ زيداً ضرباً، فجميع الأفعال متعدية لهذا المفعول. [2]

وعلى هذا فالمفعول المطلق يتمثل بخصوصية دون غيره من المفاعيل، فهو مأخوذ من الفعل ذاته، ومشتق بصيغة المصدر منه، فهذه هي قاعدته الأساسية، والقاعدة النحوية

---

(1) ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن جمال الأنصاري (ت761)، (1963)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، الطبعة 11، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار السعادة، مصر، ص 224 وانظر: الجرجاني، علي بن محمد الشريف، (1985)، **كتاب التعريفات**، تحقيق: غوسطا غوسي فلوجل، مكتبة لبنان، بيروت، ص 241، والزمخشري، المفصل، ص 40

(2) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج1، ص 110

تقتضي نصبه، وعامة العرب تنصب ما يرد من المصادر التي تبدأ بها الجملة لكونها مفعولاً مطلقاً، حُذف عامله والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه، نحو: سَقْيًا ورَعْيًا لك، وبُعْداً وسُحْقًا لك، وحَمْداً وشُكْراً لله، وبنو تميم يرفعون تلك المصادر، ويجعلون المصدر خبراً لمبتدأ محذوف، فيقولون: سَقْيٌ ورَعْيٌ لك، وبُعْدٌ وسُحْقٌ لك، وحَمْدٌ وشُكْرٌ لله.[1]

يقول سيبويه: " من ذلك قولك: حَمْداً وشُكْراً لا كُفْراً، وعَجَبًا.. فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحمدُ اللهَ حَمْداً، وأشكرُ اللهَ شُكْراً، وكأنك قلت: أعجبُ عَجَبًا.. وإنما اخُتزل الفعل ها هنا لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل.. وقد جاء بعض هذا رفعًا يُبتدأ ثم يُبنى عليه، وزعم يونس أن رؤبة بن العجاج كان يُنشد بيتًا بالرفع، وهو لبعض مَذْحِج، وهو هُنيُّ بن أحمر الكناني".[2]

والشاهد هو رفع المصدر على أنه خبر لمبتدأ، وحقه النصب يقول:

عَجَبٌ لِتْلكَ قَضَيّةٌ وإقامَتِي فِيكُمْ على تِلكَ القَضِيّةِ أَعْجَبُ[3]

ثم يتابع سيبويه قوله: " وسمعنا بعض العرب الموثوق به، يُقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حَمْدٌ لله وثناءٌ عليه، كأنه يحمله على مُضمر في نيته هو المُظهر، كأنه يقول: أمري وشأني حَمْدٌ لله وثناءٌ عليه، ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل، ولم يكن مبتدأ ليُبنى عليه، ولا ليكون مبنيًا على شيء هو ما أظهر".[4]

---

(1) انظر: العياف، عبد الله عبد الرحمن، **اللهجات العربية في كتاب سيبويه**، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 2002، ص 61

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج1، 318

(3) الأزهري، **شرح التصريح**، ج2، ص 87

(4) الأزهري، **شرح التصريح**، ج1، 311

فسيبويه هنا وإن لم يصرح بأن لغة بني تميم الرفع، إلا أنه أشار إليهم بذكر علم من أعلام بني تميم هو رؤبة بن العجاج.

وقد عزا الأزهري الرفع لبني تميم في قوله: " وكذلك بُعداً له وسُحقًا، ونصب بُعداً على المصدر ولم يجعله اسمًا، وتميم ترفع فتقول: بُعْدٌ وسُحْقٌ، كقولك: غلامٌ له وفرسٌ"[1]

فالأزهري هنا صرّح بأن بني تميم ترفع، وبذا أمكننا القول يقينًا: إن عامة العرب تنصب المصدر الذي يُبتدأ به لكونه مفعولاً مُطلقًا، وهي اللغة المشهورة والمختارة والراجحة عند سيبويه وغيره من النحاة.[2]

تُلزم القاعدة المفعول المطلق أو ما ينوب عنه من المصادر النصب، غير أنه تفرّع منها لغة في رفعه وقد عُزيت هذه اللغة لتميم.

المفعول فيه:

أما المفعول فيه فمن اسمه نستطيع أن نتبين الوظيفة المعنوية التي ترتبط به، وهذه الوظيفة تتمثل في معنى الاحتواء، وأن هذا المفعول ما هو إلا وعاء للزمان أو للمكان، والمفعول فيه يختص بالشيء الذي فُعِلَ فيه فعل مذكور لفظًا أو تقديراً.[3]

وحين ندقق النظر في مصطلح المفعول فيه نجد أنه قد أُتبع بشبه جملة من الجار والمجرور وهي (فيه)، كما نعلم فإن حرف الجر (في)يفيد الظرفية الزمانية أو المكانية، الحقيقية أو المجازية، يعني ذلك أن المفعول فيه يختَصُّ بالظروف الزمانية والمكانية.[4]

---

(1) الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج2، ص 244

(2) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج1، ص 114

(3) انظر: الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص 242

(4) انظر: الزمخشري، **المفصل**، ص 65

والظرف يعني ما كان وعاء للشيء، ومن هنا فإن الأواني تُسمى ظروفاً لأنها أوعية لما يُجعل فيها، وكذلك فإن الزمان والمكان يُسميان ظروفاً لأن الأفعال تُجعل فيها، فصارت كالأوعية لها، لذلك قيل لها ظروف. [1]

جعل بعض العرب ظرف الزمان المبهم، نحو: يوم وحين ووقت، إذا أُضيف إلى (إذ) معرباً، نحو: سرني فرحُ يومِئذ وبعضهم يبنيه، نحو: سرني فرحُ يومَئذ، وقد أشار سيبويه إلى ذلك دون أن يعزو لغة الإعراب أو البناء إلى قوم بعينهم، حيث قال: "هذا كنصب بعضهم يَومَئذٍ في كل موضع"، [2] ثم قال في باب الشيئين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة اسم واحد: " وكذلك حينئذٍ في بعض اللغات". [3]

وفي ذلك يقول السيوطي: "من الظروف التي تُبنى جوازاً لا وجوباً أسماء الزمان المبهمة إذا أُضيفت إلى مبني مفرد، نحو: يومَئذٍ، وحينَئذٍ ". [4]

وقد قُرئ على جواز كلتا اللغتين في قولة تعالى: **"وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ"** [5]، قرأ نافع والكسائي وأبو جعفر بفتح الميم فيها على البناء، وقرأ الباقون بالكسر فيها على الإعراب [6]، أما فيما رُكب في الظروف، فيقول سيبويه: " وأما يَومَ يومٍ، وصَباحَ مساءٍ، وبَيتَ بيتٍ، وبَينَ بينٍ، فإن العرب تختلف في ذلك: يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر ولا يجعله اسماً واحداً، ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في حال الظروف أو الحال.. والآخر من هذه الأسماء في موضع جر، وجُعل لفظه كلفظ

---

(1) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج2، ص 41

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج2، 330

(3) سيبويه، **الكتاب**، ج3، 299

(4) السيوطي، **همع الهوامع**، ج3، ص 332

(5) سورة هود، الآية 66

(6) انظر: المقبلي، صالح مهدي، **الإتحاف لطلبة الكشاف**، جامعة الملك سعود، السعودية، ص 323

الواحد وهما اسمان، أحدهما مضاف إلى الآخر"[1]، ومن الشواهد قول الفرزدق، وهو تميمي:

وَلَولا يَومُ يَومٍ ما أَرَدْنَا جَزَاءَكَ والقُروضُ لها جَزَاءُ[2]

والشاهد في البيت قوله (يومُ يومٍ)حيث أنه أضاف الأول إلى الآخر، ولم يجعلهما بمنزلة الاسم الواحد.

ويتابع سيبويه قوله: " وتقول: أنت تأتينا في كل صباحَ مساءَ، ليس إلا، وجُعل لفظهن في ذلك الموضع كلفظ (خمسةَ عشرَ)، ولم يُبن ذلك البناء في غير هذا الموضع، وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب.. وزعم يونس: أن كَفَّةَ كَفَّةٍ كذلك، تقول: لقيتُه كَفَّةَ كَفَّةٍ[3]، وكَفَّةَ كَفَّةَ ". [4]

ومنه قول الشاعر:

وَمَنْ لا يَصرِفُ الواشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءَ يَضْنُوهُ خَبَالا [5]

وموضع الشاهد ها هنا يتمثل في قول الشاعر: صباحَ مساءَ؛ إذ بُني الظرفان على الفتح لأنهما صارا بمثابة خمسةَ عشرَ، فبُنيا على هذا النحو من التركيب.

وقد يُسبق الظرف ببعض الكلمات التي تنوب عنه، فنقول مثلاً كل صباحٍ، وبعض اليومِ، ونصف النهارِ، فالكلمات التي تسبق الظرف تأخذ علامته الإعرابية، فتصبح منصوبة على الظرفية، ومن بين تلك الكلمات (ذو، وذات)غير أنه ورد عن العرب في لغة تُنسب إلى

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص 302

(2) السيوطي، **همع الهوامع**، ج3، ص 141

(3) أي متكّافين، وذلك أن المتلاقين إذا تلاقا فقد كفَّ كل واحد منهما صاحبه.

(4) سيبويه، **الكتاب**، ج3، 303

(5) سيبويه، **الكتاب**، ج1، 221

بعض الخثعميين أنهم يصرفون (ذو، وذات)فتأخذ موقعهما الإعرابي، ولا تأخذ علامة النصب، إذ نُقل عنهم قولهم: " سِيْر عليه ذاتُ ليلة"[1] برفع (ذات)، وهو من صور الاستعمال المتاح الذي يمكن أن نَحمله على (أدب القبيلة).

ومما جاء عنهم من الشعر قوله:

عَزَمْتُ عَلى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِشَيءٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ[2]

فهو على هذه اللغة لم يأخذ ما أخذه المفعول فيه، ولقد أشار بعض النحاة كالسهيلي مثلاً إلى أن (ذات مرة) و (ذات ليلة) لا تتصرف لا في لغة خثعم ولا في غيرها، وإنما ما يتصرف (ذو) وحدها، وهو خلاف لمذهب الجمهور وعلى رأسهم سيبويه، إذ يرون أن (ذات) و (ذو) إنما أصلها صفة، فَحُذف الموصوف وبقيت الصفة نيابة عنه، فإذا تصرفتا اتسع الباب، لذا لم تتصرف،[3] وهو كلام يحترم القاعدة النحوية، ولا يلتفت إلى الاستعمال اللغوي.

أما الظرف (أمس) فقد ذكر النحاة أنه مبني على الكسر في جميع أحواله، غير أنه نُقل عن بني تميم أنهم يبنونه على الكسر في النصب والجر، أما في حالة الرفع فيعربونه إعراب ما لا ينصرف، فلا ينونون نهايته.[4]

ومن ذلك قول الشاعر:

اعْتَصِمْ بالرَّجَاء إِنْ عَنَّ يَأسٌ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ[5]

---

(1) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج3، ص 1698

(2) ابن جني، **الخصائص**، ج3، ص 398

(3) انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج2، ص 144

(4) انظر: الأزهري، **شرح التصريح**، ج2، ص 348

(5) السيوطي، **همع الهوامع**، ج2، ص 189

فموضع الشاهد ما كان من إعراب (أمس) إعراب الممنوع من الصرف، ومن بني تميم أيضًا من يعربونه إعراب الممنوع من الصرف حتى في حالتي النصب والجر، ومنه قول الراجز:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسا [1]

وموضع الشاهد قوله: مذ أمسا، إذ إن ما يلي (مُذ) يتوجب أن يكون مجروراً، غير أنه ها هنا منصوب، وهذا ما دفع النحاة إلى تأويله على أنه معرب إعراب الممنوع من الصرف.

المستثنى:

الاستثناء في اللغة مأخوذ من الثني، وهو صرف الشيء ومنعه عن أمر ما، فتقول مثلاً: ثنيت الفرس إذا منعتها عن المضي في الصوب الذاهبة فيه، ومن هنا فإن المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه، وهو عند النحاة إخراج شيء من حكم شيء داخل فيه غيره، وذلك باستخدام (إلا) أو إحدى أخواتها، مثل: جاء القوم إلا زيداً، وإذا لم يكن داخلاً كان الاستثناء منقطعًا، مثل جاء القوم إلا حماراً، فالحمار ليس من جنس القوم. [2]

فالاستثناء وفق التعريف السابق يتصل بأسلوب مخصص في النحو، إذا لو كان غير متصل بأسلوب لما كانت له أداة معينة، ثم ما كان يأتي وفق هيئة معينة شائعة، ومن هنا عُدّ أسلوبًا نحويًا.

يشير النحاة إلى أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في كلام غير موجب فإن للعرب فيه لغتين، الأولى: أن جمهور العرب يلزمون المستثنى النصب، نحو: ما قام إلا زيداً القومُ،

---

(1) الزمخشري، **المفصل**، ص 216

(2) انظر: نكري، عبد النبي عبد الرسول، (2000)، **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، الطبعة الأولى، غرب عباراته: حسن هاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص 64

والثانية: أن بعض العرب يُعربه حسب موقعه من الجملة، نحو: ما قام إلا زيدٌ القومُ، وقد نصّ على ذلك سيبويه في قوله: " وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحدٌ، ومالي إلا أباك صديقٌ ". [1]

ومن العرب من يعرب المستثنى المُقدّم حسب موقعه وهو قليل في كلامهم، وفسّره سيبويه على أنهم جعلوا المستثنى بدلاً، والمستثنى منه مُبدلاً منه، أي أن المستثنى متبوعٌ، والمستثنى منه تابعٌ على القلب، وكأنه بدل كل من بعض، وذلك في قوله: " وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالي إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحداً بدلاً كما قالوا: ما مررتُ بمثلِه أحدٍ، فجعلوه بدلاً" [2]

ووافق جمعٌ من النحاة سيبويه على هذا التوجيه، كابن مالك والرضي وأبي حيان، [3] وابن عقيل حيث يقول: "وأعربوا الثاني بدلاً من الأول على القلب لهذا السبب". [4]

ومن الشواهد قول حسان بن ثابت:

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 335

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 337

(3) انظر: ابن مالك، جمال الدين محمد (ت672ه)، (2001)، **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2،ص 290، وانظر: الرضي، محمد بن الحسن، (1966)، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، الطبعة الأولى، تحقيق: حسن بن محمد ويحيى بشير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ج2، ص 83، وانظر: الأندلسي، أبو حيان، **الارتشاف**، ج2، ص 207

(4) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 481

فَإِنَّهم يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ [1]

ومهما يكن من شي فإنها لغة ثابتة لبعض العرب وإن قَصُرت عن لغة جمهور العرب الموصوفة بالفصاحة كما قال ابن الأنباري: "على أن من العرب من يُجوّز البدل مع التقديم فيقول: ما جاءني إلا زيدٌ أحدٌ، فيرفع على البدل مع تقديمه على المبدل منه، لأن هذا التقديم التقديرُ به التأخير، وإن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب". [2]

ولعلّ من المناسب ذكره هنا قول أبي عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثيرٌ". [3]

النداء:

يميل جمهور النحاة إلى عَدّ المنادى نوعـًا من المفعول به، وإلى أن العامل فيه فعل لازم الحذف مُقدّر، فأنت حين تقول: يا عمرُ، قدّرت فعلاً محذوفـًا، فكأنك أردت القول: أنادي عمرَ، أو أدعوه، وأما إعرابه فما جاء منه مضافـًا فهو منصوب، وما جاء مفرداً فهو في محل اسم منصوب، على العموم دون أن ندخل إلى فروعه وتفصيلاته.

يقول سيبويه: " اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب". [4]

---

(1) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 481

(2) الأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص 277

(3) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن (ت577ه)، (2002)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، الطبعة الثالثة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة النار، الزرقاء، الأردن، ص 34

(4) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 182

وجاء في شرح المفصل: " اعلم أن المنادى عند البصريين أحد المفعولات، والأصل في كل منادى أن يكون منصوباً" [1]، ثم يفسر بعد ذلك كلام سيبويه السابق، بما يندرج تحت باب النداء عامة. [2]

ووفق القاعدة النحوية التي وضعها النحاة، فإنه لا يجوز مناداة المعرف بـ (ال) مباشرة إلا في الضرورة، وأجازه الكوفيون عموماً، [3] غير أن هناك بعض الشواهد التي وردت عن العرب اشتملت على نداء المعرف بـ (ال) ومنه قول الراجز:

فَيَا الغُلامَانِ اللَّذانِ فَرّا إيّاكُمَا أنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا [4]

فالشاهد في البيت السابق قوله: (يا الغلامان)، وحسب القاعدة فإن المعرّف بـ (ال) التعريف لا ينادى مباشرة، ومن الشواهد أيضاً قول الشاعر:

عَبَّاسُ يا المَلِكُ المُتَّوجُ والِّذي عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلا عَدْنَانُ [5]

والشاهد في البيت قوله: (يا الملكُ)، فالأصل ألّا تدخل (يا) النداء على المعرف بأداة التعريف، ومنه أيضاً قول الشاعر:

مِنْ أَجْلِكِ يا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلبِي وَأَنْتِ بَخْيلةٌ بالودِّ عَنِّي [6]

والشاهد فيه قوله: (يا الَّتي)، والأصح وفق القاعدة أنه لا تدخل (يا) النداء على الاسم الموصول، ولقد أوضح ابن عصفور أن مثل هذه الشواهد لا تأتي إلا في ضرورة الشعر، وأن

---

(1) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج1، ص 127

(2) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج1، ص 127

(3) انظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ)، (1985)، **اللامات**، الطبعة الثانية، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ص 53

(4) ابن عصفور، **ضرائر الشعر**، ص 169

(5) السيوطي، **همع الهوامع**، ج2، ص 47

(6) المبرد، **المقتضب**، ج4، ص 169

مجيئها في غير الشعر قبيح، علاوة على قبحها أصلاً في الشعر، والتقدير فيها جميعـًا، (يا أيّها الغلامان، ويا أيّها الملك، ويا أيّتها الَّتي)، ولا يصح دخول (يا) النداء على المحلى بـ (ال) التعريف. [1]

غير أن علينا التأمل والنظر في هذه الشواهد، فزيادة على الكلام باستقامة الوزن في بعض الأبيات فإننا نشير أيضـًا إلى أن هذه الأبيات إذا عُدّت من باب الضرورة، فما هي هذه الضرورة التي تخرق قواعد اللغة؟

إن الأمر ليس على ما قاله النحاة من ضرورة الشعر، بل هي عبارة عن أسس غير مستقيمة الحال عند النحاة، وذلك لأنهم وجدوا فيها خلافـًا لما وضعوه من القواعد، ولم يجدوا موئلاً تأويليـًا يأوون إليه حتى يستطيعوا تفسير مثل هذا الخروج على القاعدة، ولمّا لم يجدوا ذلك التأويل المناسب اضطروا إلى القول بضرورة الشعر. [2]

إن ما يجري في ظننا ما هو إلا أن اللغة في باب النداء مثلاً تشتمل على أداء قياسي، يعتمده أكثر أبناء اللغة في حديثهم، وهو الأداء الذي يمثل العربية المشتركة أو الفصحى، وبناءً عليه وضع النحاة قواعدهم، وما تبقى من أداءات أخرى لا تخضع خضوعـًا تامـًا للأداء القياسي الأول، وهذه الأداءات تُمثّل عند النحاة شذوذاً أو ما شابهه، والواقع أنها أداءات أخرى متبقية تحمل القيمة نفسها تقريبـًا التي يحملها الأداء القياسي للغة، ولكنها تُمثّل لهجة قبيلة بعينها لم يستطع ابن القبيلة التخلص منها أثناء استخدامه العربية المشتركة فتسربت هذه الأداءات هنا وهناك إلى الفصحى.

---

(1) انظر: ابن عصفور، **ضرائر الشعر**، ص 169

(2) انظر: الرشيدي، **البنية التركيبية لمكملات العملية الإسنادية**، ص 123

أما هاء التنبيه التي تلحق أداة النداء فإن حكمها الفتح، وذلك في لغات العرب كافة، يُستثنى منها لغة بني أسد، إذ يضمونها، [1] وقد وردت قراءة قرآنية بهذه اللغة يقول سبحانه وتعالى: **" وقَالوا يَا أَيُّهَ السَّاحِرُ ادعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ"** [2] فقد وردت قراءة ابن عامر: (أَيُّهُ) بالضم، وهي كما أشرنا لغة بني أسد. [3]

وفي حين وجّهنا القراءة وفق ما قاله النحاة على أنها لغة بني أسد فإننا نجد أبا علي الفارسي يذكر أن ضم ابن عامر الهاء في هذه القراءة لا يوجه، لأن آخر الاسم هو الياء الثانية من (أيّ) فينبغي أن يكون المضموم آخر الاسم. [4]

والقراءة لا شك أنها مُوجّهة؛ إذ هي من القراءات السبع المقطوع بصحتها، ولا يتطرق إليها الشك أو الخلل، ولما كانت من القراءات السبع فلا بد أن يكون لها وجه من وجوه العربية؛ إذ إن وجهها في العربية من شروط صحتها، ولو لم يكن لها وجه في العربية لما عُدّت من القراءات السبع أصلاً.

وإذا ما انتقلنا إلى المنادى المُرخّم، فالترخيم هو ترقيق الصوت، وفي الاصطلاح: حذف آخر الاسم تخفيفًا في النداء، وله شروط، هي أن يكون الاسم علمًا، وأن يكون غير مضاف وأن لا يكون مندوبًا ولا مستغاثًا، وأن تزيد عُدته على ثلاثة أحرف إلا ما كان آخره تاء التأنيث فإن العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين. [5]

---

(1) انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج2، ص 52

(2) سورة الزخرف، الآية 49

(3) الأزهري، **معاني القراءات**، ج2، ص 206

(4) الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج5، ص 320

(5) انظر: الزمخشري، **المفصل**، ص 63

لقد سُمع عن العرب في المنادى المُرخّم لغتان، الأولى تقدير ثبوت الحرف المحذوف، وترك ما قبله على حاله في حركته وسكونه، نحو يا فاطِمَ، ويا هِرقْ، ويُعبّر عنها بلغة من ينتظر، وهي لغة أكثر العرب، والثانية بقاء الاسم المُرخّم كأنه لم يُحذَف منه شيء، فيُعامل معاملة الأسماء التامة من البناء على الضم، نحو: يا فاطِمُ، ويا جَعْفُ، ويُعبّر عنها بلغة من لا ينتظر وهي لغة لبعض العرب[1].

يقول سيبويه: " واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن تُحذف، إن كان فتحاً أو كسراً أو وقفاً، لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسماً ثابتاً في النداء وغير النداء، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفاً في هذا الموضع، وبقي الحرف الذي يلي ما حُذف على حاله، لأنه ليس عندهم حرف الإعراب، وذلك قولك في حارث: يا حارِ، وفي سَلَمة: يا سَلَمَ، وفي هرقْل: يا هرقْ". [2]

ثم يقول: " قال بعض العرب إذا رَخَّموا: يا طَلْحُ ويا عَنْتَرُ"[3].

وسيبويه لم يعزُ اللغتين أو إحداهما لأصحابها من العرب، في حين أننا نجد كافة العرب تستعمل أسلوب الترخيم في كلامهم تخفيفاً لدلالة ما بقي من الاسم عليه، وهو مخصوص في النداء، وذلك لأن المنادى المفرد قد حُذف منه التنوين والإعراب وبُني على الضم، فلما جاز حذف التنوين منه والإعراب، جاز أيضا حذف بعض حروفه. [4]

---

(1) انظر: الأزهري، **التصريح**، ج2، ص 188

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 241

(3) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 248

(4) انظر: ابن الوراق، **علل النحو**، ص 350

وقد قُرئ قوله تعالى **"وَنَادَوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ"**[1] بترخيم (مالك) على اللغتين، حيث قرأ عبد الله بن مسعود وعلي وابن وثّاب والأعمش: (يا مالِ) بالترخيم على لغة من ينتظر وقرأ أبو السرار الغنوي: (يا مالُ) بالبناء على الضم على لغة من لا ينتظر[2].

وقد جاءت شواهد الشعر على لغة من ينتظر ومنها قول امرئ القيس:

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ اليَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ[3]

يريد: أحارثُ، وعلى لغة من لا ينتظر قول عنترة:

يَدْعُونَ عَنْتَرُ والرِّمَاحُ كأَنَّها أَشْطَانُ بِئرٍ فِي لَبَانِ الأَدْهَمِ[4]

يريد يا (عنترة).

وهذه الأداءات اللغوية التي أوردناها تمثل الأداء المتبقي في اللغة، خصوصاً وأنها تشير إلى فترة ما قبل تقعيد اللغة، حيث كان أبناء العربية ينطقون وفق لهجاتهم ووفق قواعد ذهنية غير مُقننة، وحينما جاءت القواعد لم تكن قادرة على استيعاب كل الأداءات اللغوية التي صدرت عن العرب، فوضِعت القواعد وفق الأعم الأغلب من كلام العرب، وبقي النحاة ينظرون إلى تلك الأداءات على أنها شاذة في حين كان الواجب النظر إليها على أنها نماذج من (أدب القبيلة).

---

(1) سورة الزخرف، الآية 77

(2) انظر: الأندلسي، الأندلسي، **البحر المحيط**، ج2، ص 27

(3) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 252

(4) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 246

المجرورات والممنوع من الصرف

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

وهذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها الكوفيون والبصريون، فقد أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر محتجين بأن العرب استعملته كثيراً في شعرها، [1] أما البصريون فلم يجيزوا ذلك، محتجين بأن ما سمعه الكوفيون عن العرب على قلته لا يُعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به.

وما حُكي عن الكسائي من قولهم: " هذا غلامُ والله زيدٍ " وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب قولهم: "فتسمع صوتَ والله رَبِّها" إنما جاء ذلك في اليمين، ولم يُسمع غيره، وسُميت (لغواً) لزيادتها في الكلام ووقوعها في غير موقعها. [2]

وقد ضعّف البصريون قراءة ابن عامر [3]: " **وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِم شُرَكَاؤُهُم**" [4]، لأن النمط ليس مقبولاً عندهم إلا كضرورة [5]، فالإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، [6] وتشكيكهم في قراءة ابن عامر مردود عليهم، فقد رُوي أن هذه القراءة صحيحة متواترة، وقد تجرأ كثير من النحاة على قارئها بما لا ينبغي وهو أعلى القُرّاء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة. [7]

---

(1) انظر: الأنباري، **الأنصاف**، ج2، ص 349

(2) انظر: الأنباري، **الأنصاف** ج2، ص 355

(3) البغدادي، **خزانة الأدب**، ج4، ص 420

(4) سورة الأنعام، الآية 137

(5) انظر: ابن عصفور، **ضرائر الشعر**، ص 151

(6) الأنباري، **الإنصاف**، ج2، ص 355

(7) البغدادي، **خزانة الأدب**، ج4، ص 422

ولعلنا نلحظ بوضوح ما وقعوا فيه من تخبط واضطراب، فهم يسعون إلى التخلص من النمط بأي شكل من الأشكال، حتى باتت الضرورة وكأنها قاعدة من قواعدهم يتخلصون بها من أي نمط خالف قواعدهم، ولما لم تكن ضرورة في القرآن، شككوا في القراءة بالرغم من صحتها وتواترها، ولو قبلوا هذه الأداءات لما وقعوا في مثل هذا، ولما ضيّقوا على اللغة بهذا الشكل، ومن أمثلة الفصل بين المضاف والمضاف إليه قول ذي الرمة:

كَأَنَّ أَصْواتَ مِنْ إيغَالِهِنَّ بِنَا أَواخِرِ المَيْسِ أَصْواتُ الفَرَارِيجِ[1]

فقد فصل بين (أصواتَ) و(أواخرِ) بالجار والمجرور (من إيغالهن بنا)والوجه عند النحاة أن يقول: كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا، وقد وصف سيبويه هذا النمط بالقبيح[2]، وكيف نصف تعبيراً كهذا بالقبح، وقد ورد نظيره في القرآن، والقرآن جاء بلغات العرب، وهناك الكثير من الشواهد الأخرى توحي بتداولية هذه الظاهرة وهي الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وعليه يكون هذا الأمر تفريعاً للقاعدة سببه العامل اللهجي.

الممنوع من الصرف:

من المعلوم أن الاسم الممنوع من الصرف هو الاسم الذي لا يلحقه التنوين ويجر بالفتحة[3]، ويُمثل الاسم الممنوع من الصرف مرحلة وسطاً بين الاسم المعرب والاسم

(1) ذو الرمة، غيلان بن عقبة، (2006)، **الديوان**، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج2، ص 996، وفي رواية الديوان (انقاضُ الفراريج)

(2) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 179

(3) انظر: الزجّاج، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، ص 7

المبني فالمعرب يتمتع بحركات الإعراب الثلاث، أما المبني فله حركة بناء واحدة ويتمتع الاسم الممنوع من الصرف بحركتين إحداهما الضمة للرفع والفتحة للنصب والجر.[1]

والشواهد على الممنوع من الصرف كثيرة، ولكن السؤال الذي يَطرح نفسه، هل من الممكن أن يكون صرف الممنوع من الصرف لهجة لبعض القبائل؟

وهو التساؤل الذي طَرحه ابن عصفور حيث يقول: " فإن قُلت كيف جعلت صرف ما لا ينصرف من قبيل الضرائر، وقد زعم أبو الحسن الأخفش في الكبير له أنه سَمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف، وحكى الزجاجي أيضاً في نوادره مثل ذلك، فالجواب: أن صرف ما لا ينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب، قال أبو الحسن: فكان ذلك لغة الشعراء، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك".[2]

وقد ذكرت كتب إعراب القرآن الكريم ومعانيه ألفاظاً فيها لغتان من حيث الصرف والمنع من الصرف، فبعض العرب يصرف هذه الألفاظ، ويمنعها الآخرون من الصرف، وهذه الألفاظ هي: (عرفات، وهند، ومِصْر، وعاد، وحُنين).

أما (عرفات) فقد ذكر الأخفش عند تفسير قوله تعالى: " **فإذَا أَفَضْتُم مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللهَ عِنْدَ المَشْعَرِ الحَرَامِ** "[3] فقال: "من العرب من لا يصرف إذا سمّى به، ويُشبّه التاء بهاء التأنيث في نحو: (حَمْدَة) وذلك قبيح ضعيف"[4].

---

(1) انظر: السامرائي، إبراهيم (1979)، **مقدمة في تاريخ العربية**، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العراقية، ص 115

(2) ابن عصفور، **ضرائر الشعر**، ص 22

(3) سورة البقرة، الآية 198

(4) الأخفش، **معاني القرآن**، ج1، ص 165

والأخفش يُبين في نصه هذا أن من منعها من العرب قد شبّه التاء فيها بهاء التأنيث في نحو (حَمْدَة)، لكنه قال إن ذلك قبيح، وهو في ذلك ينطلق من نظرة النحاة المعيارية إلى قواعد اللغة، وكنا نتمنى أن نجد الأخفش وهو ينسب المنع من الصرف إلى بعض العرب، أن يُسمي هؤلاء العرب الذين يمنعون (عرفات) من الصرف ويشبهون التاء فيها بهاء التأنيث، لا أن نجد حُكمًا بالقبُح أو الضعف على هذه اللغة، لكن حرص النحاة على القاعدة كان يحملهم على العناية بهذه الأحكام أكثر من العناية باللغات الأخرى التي تخالف القواعد. [1]

أما (هند ومصر) فيقول عنهما الأخفش: " ومن العرب من لا يصرف المؤنث إذا كان وسطه ساكنًا نحو (هِنْد) و(دَعْد)". [2]

ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر:

وإنِّي لأَهْوى بَيْتَ هِنْدٍ وأَهْلُها على هَنَواتٍ قَدْ ذُكِرْنَ على هِنْدِ [3]

وإذا علمنا أن اللغة العربية قد ابتدعت عدم الصرف، وأنه غير موجود في غيرها من اللغات كما يقول برجشتراسر: " هو من غرائب اللغة العربية لا نظير له في غيرها" [4]، استطعنا أن نُفسّر اختلاف لغات العرب في صرف بعض الأسماء، بل وما جاء عند ابن جني من وجود لغة يصرف أهلها جميع ما لا ينصرف. [5]

فعدم الصرف من ابتداع اللغة العربية، ولهذا لم تتجه كل القبائل العربية إلى هذا الابتداع، فلغة قوم، كما جاء عند ابن جني، يصرف أهلها جميع ما لا ينصرف، ونستطيع القول، في

---

(1) انظر:القيام، **لغات القبائل**، ص 142

(2) انظر:القيام، **لغات القبائل**،ص 167

(3) الأخفش، **معاني القرآن**،، ج1، ص 20

(4) برجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، ص 77

(5) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص 96

ضوء ابتداع اللغة العربية للمنع من الصرف، أن هؤلاء القوم الذين ذكر ابن جني لغتهم قد حافظوا على الموروث السامي، فلم تتجه لغتهم إلى منع الأسماء من الصرف وبعبارة أخرى هم يصرفون الممنوع.

يقول عبده الراجحي: " أغلب الظن أن صرف الممنوع كان لهجة من اللهجات على ما تنقله بعض الكتب "[1]، وقد نسب الدمياطي هذه اللهجة إلى بني أسد[2]، ويضيف الراجحي: " فإذا كان ذلك صحيحاً فإننا نستطيع أن ننسب هذه اللهجة إلى بيئة البادية في وسط شبه الجزيرة، ولعل هذه أيضاً كانت طوراً سابقاً من أطوار العربية، حيث لا تفرّق اللهجة بين اسم وآخر، والتفريق متأخر عنه ".[3]

ويقول علي ناصر: " ويمكن أن نعد ميل لهجة أسد إلى صرف ما لا ينصرف مرحلة أحدث عهداً من غيرها من اللهجات؛ إذ المعروف أن الإعراب بالحركات الثلاثة يمثل مرحلة أحدث من مرحلة البناء أو المنع من الصرف "[4].

والشواهد على الممنوع من الصرف كثيرة جداً، فمنها على سبيل التوضيح لا الرصد، قول النابغة:

فَلْيَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ وَلَيركَبَنْ جَيشٌ إليِّكَ قَوادِمِ الأَكْوارِ[5]

وموطن الشاهد في البيت أن (قصائد) جاءت منونة وهي ممنوعة من الصرف.

---

(1) الراجحي، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، ص 225

(2) انظر: الدمياطي، أحمد بن محمد البناء، (د. ت)، **إتحاف فضلاء البشر بقراءات القراء الأربعة عشر**، الطبعة الأولى، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتاب، بيروت، ج2، ص 577

(3) الراجحي، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، ص 226

(4) ناصر، علي، (1989)، **لهجة قبيلة أسد**، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص 206

(5) السيرافي، أبو سعيد (ت368ه)، (1985)، **ضرورة الشعر**، الطبعة الأولى، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، ص 40

وقول امرئ القيس:

وَيَومَ دَخَلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيزَةٍ فَقَالتْ لَكَ الوَيلاتُ إنَّكَ مُرْجِلي [1]

حيث صرف (عنيزة).

وقوله أيضـًا:

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعاتٍ وأَهْلُها بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ [2]

حيث جاءت (أذرعاتٍ) مصروفة.

ويبقى القول: إن هذا الخروج لا يُعزى للغة نفسها، لأن اللغة هي التي يُحتكم إليها، وليست هي المحاكمة وفق قواعد النحاة؛ إذ إن قواعد النحاة مهما بلغت من التفوق والدقة، فإنها تبقى قاصرة عن احتواء الأداء اللغوي عامة، فتظهر بعض الأداءات اللغوية التي عزاها النحاة إلى الشذوذ، غير أنها أداءات لغوية يُحتج بها، وهي في واقع الأمر من (أدب القبيلة)، الذي لم تستطع القاعدة أن تشمله مع كثير من الأداءات الأخرى.

في الإعراب بالتبعية:

التوابع مصطلح أطلقه النحاة على طائفة من الأبواب النحوية التي تتبع في إعرابها لفظـًا سابقـًا لها، يسمى مجازاً (المتبوع) وليس له في عُرف العلماء باب نحوي محدد ينتمي إليه، فقد يكون أحد العُمد الإسنادية، أو غير ذلك مما يكملها أو يكون فضلة. [3]

---

(1) الآلوسي، محمود شكري، **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، شرحه: محمد الأثري، المكتبة العربية، بغداد، ص 134.

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص 233

(3) انظر: القوزي، عوض محمد، (1981)، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، الطبعة الأولى، جامعة الرياض، الرياض، ص 157

وتُقسم هذه التوابع عادةً إلى النعت أو الصفة، والتوكيد بنوعيه اللفظي والمعنوي، وعطف النسق، والبدل بأنواعه أيضاً، وعطف البيان، وإن كان يلتقي هذا الأخير في كثير من مسائله بالبدل.

وهي كلها على حال متبوعها من الإعراب، تتبعه في علامته الإعرابية، لا تغادره في هذه العلامة غالباً، ولعل هذه الميزة وحدها ما يجمع بين تلك الأبواب النحوية السابقة كلها في مفهوم التبعية لا غير؛ إذ إن لكل باب منها ما يخصه من الأحكام التركيبية، وما يميزه عن غيره.

وتبدو هيمنة التلازم في إطلاق عنوان الباب النحوي، بل نلحظ ذلك من الاصطلاح ذاته، وهو علم (التراكيب) فيأخذ إلى تصور نوع من العلاقات بين المفردات، ويتجلى أمره في باب التوابع بتمامه، فلا يعقل أن هناك تابعاً ليس له متبوع، فالعلاقة تبادلية وتكاملية بين الطرفين، ويصل الأمر إلى الاتفاق في الحالة الإعرابية، تأسيساً على حالة المتبوع، فيمثل الثاني ردفاً للأول سواء أكان صفة أو عطفاً أو بدلاً أو توكيداً، يقول الزمخشري في تعريفه لها: "هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها ".[1]

وبناءً عليه فإن العلاقة بين التابع والمتبوع هي علاقة تلازمية، وبدونها يفقد العنصر تلك السمة، فلا تُسمى الصفة صفة إلا بموصوفها، ولا يسمى البدل هكذا إلا بتابعه كما ذكرنا.

لقد ظهر (أدب القبيلة) في زوايا وأطراف التوابع المعتمة الغامضة، وذلك أن النحاة أرهقهم أمره لكثرة ما حاولوا تفسيره وتأويله، وإذا عجزوا عن ذلك نبذوه وعدّوه ضرورة شعرية في سياق الشعر، وشاذاً متروكاً في سياق النثر، والصواب غير ذلك، فأدب القبيلة كيان لغوي ينتمي إلى الواقع اللغوي، بل يزيد على ذلك بوصفه حالة من الإبداع في لهجته، ذلك

(1) الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، ج2، ص 271

الإبداع "الذي يخرق القاعدة ولا يخضع لها"، [1] وهو في الواقع ذاته " لا يلغي صحة القاعدة التي يخرقها بل هو يخرق الحدود التي ترسمها تلك القاعدة "، [2] وعليه فإن كثيراً من الأنماط الإبداعية هنا لم تهدف إلى التمرد السلبي الذي يشكك في صحة القاعدة، بل إنها تمثل ثراءً لغويًا ودلاليًا لا تنعدم معه الملكة التواصلية، وسبب هذا الثراء هو العامل اللهجي لا أكثر.

العطف على الضمير المجرور:

اختلف النحويون في العطف على الضمير المجرور، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا بإعادة الخافض[3]، ولا يجوز عند البصريين العطف بغير حرف جر، وجوّزه الكوفيون فأجازوا: مررت بك وزيدٍ، واستدلوا عليه بالقياس والسماع، أما القياس فعلى عطف الظاهر، لأنك هنا – وإن لم تكرر- لزم مجيء الضمير المجرور غير متصل، وهذا لا يكون في المجرور، وأما السماع فقد وردت الكثير من الأداءات في القرآن الكريم[4]، ومنها قوله تعالى: **"واتَّقَوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ"**[5]، قرأ حمزة و(الأرحامِ) بالجر، وهو معطوف على الضمير [6].

---

(1) لوسيركل، جان جاك، (2005)، **عنف اللغة**، الطبعة الأولى، ترجمة: محمد بدوي، مراجعة: سعد مصلوح، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ص 52

(2) مراجعة: سعد مصلوح، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ص 73

(3) انظر: الزجاجي، **الجمل في النحو**، ص 8

(4) انظر: أبو سرور، عيسى حسان، **أثر النظير في توجيه التراكيب القرآنية النحوية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، 2013، ص 181

(5) سورة النساء، الآية 1

(6) الزمخشري، **الكشاف**،ج1، ص 491

وقد ذهب سيبويه في مسألة العطف على المجرور بأنه من الكلام القبيح.[1]

وقد اعترض أكثر النحويين على هذه القراءة فلم يقبلوا بها استناداً على أن العطف على الضمير المجرور ممتنع، فقد ذهب الزّجاج إلى أن الجر في الأرحام خطأ في العربية لا يجوز إلّا في اضطرار الشعر، وخطأ في أمر الدين عظيم[2].

أما أبو حيان فقد ذهب إلى جواز ذلك حيث يقول: "وقد ورد ذلك في أشعار العرب كثيراً، يخرج عن أن يُجعل ضرورة.. ، فأنت ترى هذا السماع وكثرته، وتصرّف العرب في حرف العطف، فتارة عطفت بالواو، وتارة بـ(أو) وتارة بـ(بل)، وتارة بـ(أم) وتارة بـ(لا) وكل هذا التصرف يدل على الجواز، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار".[3]

أضف إلى ذلك ورود قراءة على هذا الأمر، والقراءة سنة متبعة، والأسلوب العربي لا ينكر هذه القراءة، وقد ورد الأمر في كلام العرب بقولهم: ما فيها غيره وفرسِه بجر الفرس عطفـاً على الضمير في غيره.[4]

ومن الشواهد على العطف على الضمير المجرور ما جاء في قول الأعشى:

فَاليَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمْنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيامِ مِنْ عَجَبِ[5]

حيث جاءت (الأيام) مجرورة عطفـاً على الضمير (الكاف) في (بك)، وقول الآخر:

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا والكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ[6]

---

(1) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 307 – 309

(2) انظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج2، ص 6

(3) الأندلسي، **البحر المحيط**، ج2، ص 147

(4) انظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج3، ص 1250

(5) الأنباري، **الإنصاف**، ج2، ص 664 مسألة 651

(6) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ص 663

حيث جاءت (الكعب) مجرورة عطفاً على الضمير الهاء في (بينها).

وقول الراجز:

كأَنَّ بَيْنَ فَكِّيهَا والفَكِّ فأَرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ [1]

والشاهد في البيت مجيء (الفك) مجروراً معطوفاً على الهاء في فكها.

جر النعت أو الصفة بالمجاورة:

تُعرب القاعدة النحوية الصفة إعراب الموصوف، إن رفعاً فرفع، وإن نصباً فنصب، وإن جراً فجر، وبعض العرب يَجرون الصفة تبعاً لما قبلها إذا كان مجروراً على الجوار، يقول سيبويه " ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ " فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس لأن الخرِبَ نعتُ الجُحرِ، والجُحرُ رفعٌ ولكن بعض العرب يَجُرُّه، وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنه نعت للذي أُضيف إلى الضبّ"[2].

نفهم من كلام سيبويه أن النعت يُعرب إعراب المنعوت، وجاء ذلك في كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس في اللغة الفصحى، أما اللغة التي جاءت بجر النعت مراعاة للمجرور الذي يجاوره مخالفة للقياس، فقد غلّط بعض النحاة تلك اللغة لمخالفتها القياس، وبعضهم أخذ يتأوَّل ما جاء من جر النعت للجوار حتى يوافق به القياس، فالخليل لا يرى ذلك في لغتهم باطرِّاد، وإنما يشترط أن يكون هناك مطابقة بين النعت وبين ما جاوره في العدد والتذكير والتأنيث حتى يسوّغ جر النعت مراعاة للجوار، فإن فُقد شرط من الشروط استعملوا الكلام على أصله [3].

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 436

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 436

(3) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 438

وتأوّل ابن جني ما جاء في جر النعت، نحو: هذا جُحر ضبٍّ خَرِبٍ، على تقدير هذا جُحر ضبٍّ خربٍ جُحرُه، ثُمّ حذف المضاف – جُحر – من قوله جُحره واستتر الضمير فأصبحت خرب وصفًا على الضّبّ وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فأصبحت قائمًا وصفًا على الرجل وإن كان القيام للأب.[1]

أما ابن هشام فقد خرّج جرّ النعت لمجاورته للمجرور تخريجًا أيسر وأسهل، يوافقه العقل لوجود نظير له في القياس، وهو أن مرادهم بذلك التناسب بين المتجاورين في اللفظ، وفي (خرب) ضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة، ونظيره من حذف علامة الإعراب من أجل المناسبة فيما نرى نحو: هذا أبي، فإن أبي خبر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لضمير المتكلم، حيث يقول: "أما قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، فأكثر العرب ترفع خربًا، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وعلى هذا الوجه ففي (خرب) ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة "[2].

ومهما يكن من شيء فإن الجر على المجاورة لغة ثابتة بالنقل عن بعض العرب في عصر الاحتجاج، وإن لم ترقَ إلى العربية المشتركة أو الفصحى ولها وجه في اللغة كما سبق، وقد ورد عليها قراءات كقوله تعالى: " **إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينُ**"[3]، قرأ الأعمش وابن وثابّ (المتينِ) بالجر[4]، كما جاء من الشواهد الشعرية في ذلك الكثير، كقول امرئ القيس:

---

(1) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص 191

(2) ابن هشام، **شرح قطر الندى**، ص 312

(3) سورة الذاريات، الآية 58

(4) انظر: الأندلسي، الأندلسي، **البحر المحيط**، ج8، ص 141

كَأَنَّ ثُبِيراً فِي أَفَانِينِ وَدقِه كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجادٍ مُزَمَّلِ[1]

والشاهد في البيت أن (مزمل) نعت لكبير ولكنه جر للمجاورة.

وقول ذي الرمة:

كَأَنَّما ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِها قُطْنًا بمُسْتَحْصِدِ الأَوتَارِ مَحْلُوجِ[2]

حيث جاء (محلوج) نعتًا للقطن ولكنه جر للمجاورة.

وقوله أيضًا:

تُرِيَكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غَيْرِ مُقْرِفَة مَلسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلا نَدَبُ[3]

والشاهد في البيت مجيء (غير) نعت لسنّة ولكنه جر للمجاورة.

وقول الحطيئة:

فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لهُ بِسِي[4]

وشاهده أن (هموز) نعت للحية ولكنه جر للمجاورة.

جواز الإتباع في الاستثناء المنقطع:

وقد يُسمى بالبدل التميمي، ويطلق على الاسم الواقع بعد (إلا) فيما يسمونه بالاستثناء المنقطع، وتتفق الروايات على أن لهجة الحجازيين بنصب الاسم بعد (إلا) في الاستثناء المنقطع، وأن بني تميم يتبعونه ما قبل (إلا).[5]

---

(1) امرؤ القيس، **الديوان**، ص 25

(2) ذو الرمة، **الديوان**، ج2، ص 995

(3) ذو الرمة، **الديوان**،ج1، ص 29

(4) الحطيئة، **الديوان**، ص 139

(5) انظر: الراجحي، **اللهجات في القراءات القرآنية**،ص 227

يقول سيبويه: "هذا باب يُختار فيه النصب لأن الآخر ليس من النوع الأول وهو لغة الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلا حماراً، جاءوا به على معنى (ولكن)، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه، فحُمل على معنى (ولكن)، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم، وأما بنو تميم فيقولون، ما أحدٌ فيها إلا حمارٌ.. وأهل الحجاز ينصبون". [1]

وذهب ابن عقيل إلى أن الاستثناء المنقطع يجب نصبه عند جمهور العرب إذا وقع بعد نفي أو شبه نفي، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع. [2]

وهذا معناه أن بني تميم يجيزون الإتباع، فيقولون: ما قام القومُ إلا حمارٌ، وما ضربتُ القومَ إلا حماراً، وما مررتُ بالقومِ إلا حمارٍ. [3]

وقد أنشد بنو تميم قول النابغة:

يَا دَارَ مَيّةَ بالعَلياءِ فَالسَّنَدِ أَقْوتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَدِ

إلاّ الأَوارِيُّ لأَيًا مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّؤي كَالحَوضِ بالمَظْلومَةِ الجَلَدِ [4]

حيث جاءت (الأواريُّ) بالرفع على لغة تميم.

وقول الراجز جران العود:

وبَلدَةٍ لَيْسَ فِيها أَنِيسُ إلاّ اليَعَافِيرُ والعِيسُ [5]

حيث جاءت (اليعافير والعيس) بالرفع على لهجة تميم.

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 319 – 320

(2) انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 343

(3) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص319، وانظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**،ج2،ص215

(4) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 320

(5) السيوطي، **همع الهوامع**، ج3، ص 256.

ومن الشواهد التي جاءت على اللهجتين قول بشر بن أبي حازم:

أَضْحتْ خَلاءً قِفَاراً لا أَنِيسَ بِها

إلاّ الجَآذِرُ (الجَآذِرَ)والظلمان تَخْتَلِفُ [1]

حيث جاء الشاهد بالوجهين النصب والرفع يقول جزاء مصاروة: "ويبدو أن السرّ في هذا الاختلاف اللهجي بين القبيلتين- الحجاز وتميم- راجع إلى فهم كل منهما لدلالة الألفاظ، ففي حين نظر الحجازيون إلى المعنى المعجمي لكلمة (أنيس) مثلاً في بيت بشر بن حازم السابق، فوجدوا أن ما بعد إلا وهو (الجآذر) ليس من الأنيس، أي ليس مما يأنس به الإنسان، نجد أن التميميين توسعوا في دلالة كلمة أنيس حتى شملت (الجآذر) مجازاً، فجاء ما بعد إلا عند الحجازيين غير داخل في حكم ما قبلها، لذا وجب النصب، أما عند التميميين فهو داخل في حكم ما قبل إلا، لذا فقد ارتفع على أنه بدل" [2].

ويلاحظ من هذه الأمثلة أن المظهر الوحيد لاختلاف الإنشاد فيها إنما هو في العلامة الإعرابية فحسب، وهذا ما نُسِب إلى العرب على أنه اختلاف لهجات.

وعلى هذه اللهجة وردت قراءات قرآنية فقرأ الجمهور قوله تعالى: " **مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُم**" [3] رفعاً إلا ابن عامر فإنه قرأ: (إلا قليلاً منهم) بالنصب، وكذلك هي في مصاحفهم، وقرأ الجمهور قوله: " **وَمَا لأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إلاَّ ابْتَغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعَلى** " [4] بنصب الهمزة.

---

(1) أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ج8، ص 484.

(2) مصاروة، **دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية**، ص 223

(3) سورة النساء، الآية 66

(4) الفارسي، أبوعلي، **الحجة في علل القراءات**، ج3، ص 281، وابن الجزري، **النشر في القراءات العشر** ج2، ص 25

وقرأ يحيى بن وثّاب (إلا ابتغاءُ) بالرفع[1]، وقرأ الجمهور قوله تعالى: **"وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ"**[2] بالنصب، وقرأ ابن عمير (إلا اتباعُ)بالرفع[3].

وهذه القراءات ما هي إلا دليل على أن القُرّاء قد ذهبوا مرة إلى لهجة أهل الحجاز فنصبوا ومرة إلى لهجة تميم فأتبعوا، وعلى هذه اللهجة جاءت شواهد كثيرة[4].

يقول الراجحي: " وإن كان صحيحاً أن تنسب هذه اللهجة إلى تميم فإننا نظن أنها قد تدل على تطور نحوي في العربية ولعلها أسبق من لهجة الحجازيين؛ إذ إن هذه اللهجة الأخيرة تفرّق بين ما إذا كان ما بعد (إلا) داخلاً فيما قبلها أو خارجاً عنها، ونحسب أن مثل هذا التفريق يكون متأخراً عن عدمه في لهجة تميم. وعلى العموم فإن الإعراب عند النحاة إنما كان للتفريق بين المعاني، من هنا نُرجّح أن لهجة الحجاز في هذه الظاهرة تُعدُّ طوراً متأخراً من لهجة بني تميم ".[5]

وبناءً على ما سبق فإن النصب يُعدّ المستوى الفصيح أو القياس تفرّع منه الرفع، وهذا التفريع جاء على لغة تميم من باب العامل اللهجي، بيد أن اللغتين قد وردتا في القرآن الكريم.

---

(1) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج8، ص 484

(2) سورة النساء، الآية157

(3) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج8، ص486

(4) الراجحي، **اللهجات في القراءات القرآنية**، ص 190

(5) الراجحي، **اللهجات في القراءات القرآنية** ص 190

في الأدوات والأصناف المغلقة:

قسَّم علماء اللغة الحروف العربية إلى قسمين معروفين: حروف المباني وحروف المعاني، أما حروف المباني فهي حروف الهجاء التي تؤلِّف الكلمة، لتدل مجتمعة على معنى جزئي بسيط، كما في الأحرف التي تُشكّل بنيه (ذَهَبَ)، إذ لا يدل كل حرف منها وحده على أي معنى يُذكر، كما وتُعدّ همزتا القطع والوصل ضمن هذا النوع من الحروف[1]، وهذه الحروف ليست في نطاق هذا الدراسة، كونها لا تُشكّل ملمحاً تركيبياً يُعتمد عليه في دراسة السياق الذي يبدأ من حدود الكلمة مرتبطةً بكلمات أخرى، تُسهم جميعاً في بناء الجملة، وينتهي عند طائفة من الجمل التي تشكل معناه الكلي العام.

وحروف المعاني وفقاً لتعريف النحويين هي ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، ومثلوا لها بـ (ثمَّ) و(سوف) واو القسم، وغيرها، أو أن الحرف ما دلّ على معنى في غيره، وتسمى حروف المعاني أو الأدوات، والتسمية الأخيرة من استعمالات علماء المنطق وإن استخدمها النحويون. [2]

أما مصطلح الأصناف المغلقة فهو يلتفت إلى جهود المدرسة التركيبية التي صنفت الكلام إلى أصناف مفتوحة وأصناف تتوالد وتتغير تغيراً سريعاً، وأغلب مفردات المعجم اللغوي الاستعمالية هي من الأصناف المفتوحة، وتكون عرضة للولادة والاستعمال والفناء أكثر من الأصناف المغلقة التي تحافظ على ثباتها، فهي كلمات قليلة تحمل معنى لا يتغير إلا نادراً، أو أن تغيّره يكون على مدى تاريخي طويل. [3]

---

(1) انظر: ابن هشام، **مغنى اللبيب**، ج2، ص 158

(2) انظر: التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، ج2، ص 76

(3) انظر، عبابنة، يحيى، **النحو العربي المقارن (دراسة تاريخية مقارنة في ضوء اللغات السامية واللهجات القديمة**، ص 315 – 316

وأغلب هذه الأصناف يكون من حروف المعاني،[1] وربما ضُمّ إليه بعض ما عَدّه النحاة العرب أسماء كالضمائر والموصولات والعناصر الإشارية.[2]

تناوب حروف الجر:

يندرج تحت مفهوم تناوب حروف الجر فكرتان تركيبيتان، تعودان إلى أشهر مدرستين نحويتين في تراثنا هما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، أما البصريون فقد فسَّروا هذه الظاهرة النحوية على أنها ضرب من ضروب التضمين، الذي يلامس الفعل مع حرف الجر الذي يرافقه، وهو عندهم من الشذوذ الذي لا يقاس عليه، وأما الكوفيون فيذهبون إلى أن الأمر لا يتعدى أن يكون تناوباً بين الحروف نفسها في المعاني.[3]

لقد كان الاعتماد في الحكم على خروج حرف الجر على قاعدته التركيبية بمغادراته معناه الأصلي الذي اشتهر به ولازمه إلى معنى تركيبي آخر، يُعبَّر به عادة بحرف آخر على وجه الأصالة بعيداً عن الاعتماد على رأي أحد الفريقين السابقين في إثبات ذلك، وإن كان رأي الكوفيين فيما يبدو الأقرب لحد ما إلى صورة خروج التركيب على القاعدة.[4]

ويرى بعض الدارسين المحدثين أن حروف الجر لا يحلُّ بعضها محل بعض لا بالتضمين ولا بالتناوب، بل إن كل ما يرد على ذلك من باب دلالات الأفعال؛ إذ تختلف بحسب ما

---

(1) انظر: عبابنة، يحيى، والزعبي، أمنة، (2005)، **علم اللغة المعاصر (مقدمات وتطبيقات)**، دار الكتاب الثقافي، اربد، الأردن، ص 29

(2) عبابنة، يحيى، **النحو العربي المقارن**، ص 316

(3) انظر: السامرائي، فاضل صالح، (2000)، **معاني النحو**، دار الفكر للطباعة، عمان، الأردن، ج3، ص 7-6

(4) انظر، البطوش، أحمد، **صور الخروج على القاعدة في أمالي ابن الشجري**، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، ص 151

عُدِّيت به، ويُرى أيضـًا أن رأي النحويين في ذلك مبني على أصالة الألفاظ وفرعيتها، وهو ما يعسر الحكم به لقدمه في اللغة. [1]

يقول الفراء في تفسير قوله تعالى: " **فَرَدُّوا أَيْدِيَهُم فِي أَفْوَاهِهِم**"[2]: "وقد وجدنا من العرب من يجعل (في) موضع الباء فيقول: أدخلك الله بالجنة، يريد في الجنة". [3]

ثم يذكر في موضع آخر أن استخدام (في) موضع الباء هي لغة لطيء فهم يقولون: رغبت فيك يريدون رغبت بك، [4] يقول الأخفش: "وزعم يونس أن العرب تقول: نزلت في أبيك تريد عليه، وتقول: ظَفِرتُ عليه، أي: به، ورضيت عليه، أي عنه. [5]

يقول الشاعر:

وأَرْغَبُ فِيهَا عَنْ لَقِيطٍ وَرَهْطِهِ وَلكِنَّنِي عَنْ سِنْبِسٍ لَسْتُ أَرْغَبُ [6]

وموطن الشاهد مجيء (فيها) مكان (بها)، وقول الآخر:

إِذَا رَضِيتْ عَليَّ بَنو قُشَيرٍ لعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا [7]

وموطن الشاهد مجيء (عليَّ) مكان (عني).

يقول النحاس: " وقد ذكرنا أن لغة بني كعب بن ربيعة: رضي الله عليك أي: عنك". [8]

---

(1) انظر: عواد، محمد حسن، **تناوب حروف الجر في لغة القرآن**، دار الفرقان للنشر، عمان، ص 5.

(2) سورة إبراهيم، الآية 9

(3) الفراء، **معاني القرآن**، ج2، ص 70

(4) الفراء، **معاني القرآن**، ج2، ص 223

(5) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج1، ص 143

(6) ابن منظور: **اللسان**، ج 6، ص143 (ذرأ)

(7) الفراء، **معاني القرآن**، ج1، ص 46

(8) النحاس، **إعراب القرآن**، ج3، ص 265

ويتضح من النصوص السابقة أن أصحابها يسيرون في ركب النحاة وهم منهم بالقول أن حروف الجر قد استُعمل بعضها موضع بعض فلا يخرجون في ذلك عن القول بتناوب حروف الجر، ولكنهم مع ذلك يشيرون إلى أن استعمال حرف موضع آخر هو لغة لقوم من العرب كطيء الذين ذكرهم الفراء، أو بني كعب بن ربيعة الذين ذكرهم النحاس. [1]

يقول إبراهيم السامرائي: إن هذه الظاهرة – تناوب حروف الجر – اللغوية لتشير إلى أن العربية في عصر القرآن الكريم وما زالت تحتفظ بمظاهر لغوية تشير إلى أن المراحل التي انسلخت من عمر هذه اللغة، تلك المراحل التي كان منها عدم استقرار استعمال هذه الأدوات، ثم إنها أخذت طريقها نحو التوحد والانسجام والخلوص إلى ما يشبه الاستعمالات الثابتة التي بدأت تتضح في الاستعمال. [2]

وقد وردت الباء في كلام بعض العرب للدلالة على معنى الاستعلاء المرتبط بـ (على)، [3] ومنه قول الشاعر:

أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِهِ لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيهِ الثَّعَالِبُ [4]

حيث قال: (برأسه) بدلاً من (على رأسه)

---

(1) انظر: القيام، **لغات العرب**، ص 201

(2) السامرائي، **مقدمة في تاريخ العربية**، ص 19

(3) انظر: المرادي، الحسين بن أحمد، (1992)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، الطبعة الأولى، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 43

(4) انظر: المرادي، الحسين بن أحمد، (1992)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، الطبعة الأولى، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 43

زيادة (أم):

ذهبت طائفة من القدماء إلى أن (أم) تكون زائدة ونسبوها بأنها لغة يمانية، وأن أهل اليمن يزيدونها في جميع الكلام. [1]

وقد جاء عند الحريري من زيادتها في لغة بعض أهل اليمن فيقولون: أم نحن نضرب الهام، وأم نحن نطعم الطعام، [2] يقول ابن منظور: " قال الليث: وتكون (أم) مبتدأ الكلام في الخبر، وهي لغة يمانية يقول قائلهم: أم نحن خرجنا خيار الناس، أم نحن نطعم الطعام، أم نحن نضرب الهام، وهو يخبر". [3]

ويعلق رابين على هذا الاستخدام بقوله: " ومن الصعب اكتشاف مقدار تأثير الأداة إن وجد على معنى الصيغة ". [4]

فالأداة كما يرى رابين يصعب اكتشاف تأثيرها على المعنى إن وجد هذا التأثير، وهذا يشير إلى زيادتها ما دامت لا تأثير لها بالمعنى، وكذلك فإن رابين ينقل وجود هذه الأداة في الاستعمال عند أهل اليمن. [5]

أما الشواهد الشعرية على هذه الأداة فقول الشاعر:

يَا دَهْرُ أَمْ كَانَ مَشْيي رَقْصًا بَلْ قَدْ تَكونُ مِشْيَتي رَقْصًا [6]

---

(1)انظر:الرازي، **الصحاح**،ج2 ص212، وانظر: ابن منظور، **اللسان**، ج 2، ص148، (أمم) وانظر: الأشموني، **شرح الأشموني**، ج2، ص 423، وانظر: ابن هشام، **مغنى اللبيب**، ج1، ص 48

(2) الحريري، أبو محمد قاسم بن علي، (1998)، **درة الغواص في أوهام الخواص**، الطبعة الأولى، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ص 223

(3) ابن منظور، **اللسان**، ج2، ص148، (أمم)

(4) رابين، **اللهجات العربية القديمة**، ص 101

(5) انظر: رابين، **اللهجات العربية القديمة**، ص 101

(6) الجوهري، **الصحاح**، ج 2، ص112

أراد: ما كان مشيي رقصـًا، وعلى هذا تكون أم زائدة [1]

وقول علقمه بن عبده:

ومَا القَلبُ أَمْ مَا ذِكْرَهُ رَبْعيَّةً يُخَطُّ لَها مِنْ ثَرْمَدَاءَ قَليبُ [2]

يريد (ما ذكره ربعيَّة)[3]، وقد وردت أم زائدة في قول ساعدة بن جؤبة:

يَا لَيْتَ شِعْرِي ولا مَنْجَى مِنْ الهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلى العَيْشِ بَعْدَ الشَيِّبِ مِنْ نَدَمِ [4]

وعلى هذا يبدو أن (أم) تفرّعت بسبب العامل اللهجي لتكون زائدة في لغة أهل اليمن وهي في الأصل إما حرف عطف أو حرف إضراب بمعنى بل.

الجزم بـــ (إذا ولو):

يقول سيبويه عن (إذا): "وقد جزموا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بإن حيث رأوها لما يستقبل، وأنه لا بد لها من جواب". [5]

أما الفراء فيقول: " من العرب من يجزم بـ (إذا) فيقول: إذا تقُمْ أقُمْ"[6]، وقد اتفق أكثر النحاة على أن الجزم بإذا خاص بالشعر. [7]

---

(1) انظر: الجوهري، **الصحاح**،ج 2، ص112

(2) الأخفش، **معاني القرآن**، ج1، ص 29

(3) الأخفش، **معاني القرآن**،ج1، ص 29

(4) ابن هشام، **مغنى اللبيب**، ج1، ص 48

(5) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 434

(6) الفراء، **معاني القرآن**، ج3، ص 158

(7) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 434، وانظر: ابن جني، **المقتضب**، ج2، ص 56، وانظر، ثعلب، **مجالس ثعالب**، ص 91

ولعل مما ينفي عنها صفة الضرورة ورودها في النثر، فقد وردت في الحديث الصحيح في صحيح البخاري: " إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين وتسبحا ثلاثاً وثلاثين وتحمدا ثلاثاً وثلاثين"[1]، ولذلك قال عنها ابن مالك: " وهو في النثر نادر وفي الشعر كثير"[2]، يقصد الظرف (إذا). وأما (لو) فقد زعم بعضهم أن الجزم فيها مطّرد على لغة بعض العرب، وأجازه جماعة في الشعر، منهم ابن الشجري، وأجازه ابن مالك حملاً على (إن).[3]

فالجزم بـ (إذا ـولو) لغة لقوم من العرب لم يعينهم العلماء، وإنما اكتفوا بالإشارة إلى أن من العرب من يجزم بهما. ومن هذه النصوص نتبين أن الجزم بهما لغة لقبيلة لم تكن مشهورة، ولو أن هذه القبيلة مشهورة لوجدناهم يذكرون اسمها.

أما الشواهد الشعرية التي جاءت على إثبات الجزم بهما – إذا ولو – قول الشاعر:

وإذَا نُطَاوِعْ أَمْرَ سَادَتِنَا لا يَثْنِنَا جُبْنٌ ولا بُخْلُ[4]

حيث جاء الفعل (نطاوع) مجزوماً بـ (إذا)ومنه قول الشاعر:

واسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بالغِنَى وإذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتجَمَّلِ[5]

حيث جاءت (إذا) في البيت جازمة.

---

(1) البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، ج5، ص 24

(2) ابن هشام، **مغنى اللبيب**، ج1، ص 214

(3) انظر: الزمخشري، **شواهد التوضيح**، ص19، وانظر: ابن هشام، **مغنى اللبيب**، ج1،ص214

(4) الفراء، **معاني القرآن**، ج3، ص 158

(5) البغدادي، **خزانة الأدب**،ج2، ص 38

أما شواهد (لو) فقول الشاعر:

لَو تَعُدْ حِينَ فَرَّ قَومُكَ بِي كُنْتَ مِنْ الأَمْنِ فِي أَعَزِّ مَكَانِ [1]

حيث جزمت (لو) الفعل (تَعُد)، وقول الآخر:

لَو يَشَأ طَارَ بِهِ ذُو مَيعَةٍ لاَحَقَ الآطَالِ نَهْدُ ذُو خصل. [2]

فجاء الفعل يشأ مجزوماً بـ (لو) وجوابه طار.

أما القياس والأصل في (إذا) أنها ظرفية متضمنة معنى الشرط، فيكون بعدها فعلٌ ماضٍ أو مضارعٌ[3]، وقد اجتمعتا في بيت أبي ذؤيب الهذلي:

والنَفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَّبْتَها وإِذَا تُرَدُّ إلى قَليلٍ تَقْنَعُ. [4]

إلا أن (إذا) قد تفرعت على لغة قوم من العرب لتكون جازمة، وهذا التفرع جاء بسبب العامل اللهجي.

أجمع النحويون على أن (لو) أداة من أدوات الشرط المهملة غير الجازمة التي تحتاج إلى جواب، وتدل على معنى امتناع الشيء لامتناع غيره، غير أنها قد ترد لمعانٍ أخرى يجلبها السياق، لم تجرِ العادة أن تلتصق بها، فتدل عليها كدلالتها على معنى الامتناع المتأصل فيها [5]، إلا أنها تفرّعت على لغة قوم من العرب لتكون جازمة وهذا التفريع جاء لعامل لهجي.

---

(1) ابن مالك، **شواهد التوضيح**، ص 20

(2) ابن هشام، **مغنى اللبيب**، ج1، ص 214

(3) ابن هشام، **مغنى اللبيب**، ج1، ص 97

(4) الهذلي، أبو ذؤيب الهذلي، (2014)، **الديوان**، الطبعة الأولى، تحقيق: أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، ص 40

(5) انظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت384ه)، (1984)، **معاني الحروف**، الطبعة الثالثة، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، ص 101، المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص 272

إثبات (أن) في خبر (لعلّ) وحذفها من خبر (عسى):

يرى علماء النحو أن الأصل في خبر (لعل) تجرده من (أن) وأن الأصل في خبر (عسى) اقترانه بـ(أن). [1]

أما النحاس فقد ذهب إلى أن حذف (أن) من خبر (عسى) لغة للعرب تشبيهاً لـ(عسى) بـ(لعلّ)، وأن إثبات (أن) في خبر (لعلّ) هي أيضاً لغة للعرب تشبيهاً لـ(لعلّ) بـ(عسى) حيث يقول في إعراب قوله تعالى: **"واتَخَذوا مِنْ دُونِ اللهِ آلِهةً لَعَلَهُم يُنْصَرونَ"** [2]: "هذه اللغة الفصيحة، ومن العرب من يأتي بأن فيقول: لعلّه أن يُنصر" [3] ويقول في موضع آخر: "وبعض العرب يأتي بأن مع (لعلّ) تشبيهاً بـ(عسى)" [4].

ويقول في إعراب قوله تعالى: **" فَهَلْ عَسَيتُم إنْ تَولَيتُم أَنْ تُفْسِدُوا في الأَرضِ"** [5]: "وهذه اللغة الفصيحة ومن العرب من يحذف (أن) من الخبر، ومن العرب من يأتي بالاسم في خبرها فينصبه فيقول: عسى زيدٌ قائماً" [6].

وفي هذا النص الأخير برزت لغة ثالثة هي مجيء خبر (عسى) اسماً منصوباً، وقد أشار إليها سيبويه في حديثه من حذف (أن) من خبر (عسى) فقال: " واعلم أن من العرب من يقول: (عسى) يَفْعَلُ يشبهها بـ(كاد) يَفْعَلُ فيفعل حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب في

---

(1) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص 158، وانظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 277

(2) سورة يس، الآية 74

(3) النحاس، **إعراب القرآن**، ج2، ص 735

(4) النحاس، **إعراب القرآن**، ج2، ص 119

(5) سورة محمد، الآية 22

(6) النحاس، **إعراب القرآن**، ج3، ص 176

قوله: (عسى الغُوَيرُ أَبؤسـًا)، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان)[1]، وقد أشار النحاة إلى أن هذه الاستعمالات اللهجية ناتجة عن تشبيه (عسى) بـ (لعلّ) أو (كان)، وعن تشبيه (لعلّ) بـ (عسى)، أي أنّ القياسَ الخاطئ بين (عسى) و (لعلّ)، وكلتاهما تفيد الترجي، هو الذي حمل بعض العرب على حذف (أن) من خبر (عسى) في نحو قولنا (عسى الهمُّ يزول) قياسًا على حذفها من خبر (لعلّ) في مثل (لعلّ الهمَّ يزول) والقياس نفسه هو الذي حمل بعض العرب على إثبات (أن) في خبر (لعلّ) في قولنا (لعلّ الهمَّ أن يزول) قياسًا على خبر (عسى) في مثل (عسى الهمُّ أن يزول) ومثل ذلك حمل بعض العرب خبر (عسى) على خبر (كان) فجاؤوا به اسمًا منصوبًا نحو (عسى زيدٌ قائمًا)، وهذا مما يُعرف بمحاولة طرد الباب على وتيرة واحدة، فبعض المتكلمين أراد أن يطرد باب الرجاء في (عسى) و(لعلّ) على حذف (أن) من خبريهما، وبعضهم أراد أن يطرد الباب على إثبات (أن) في خبريهما"[2].

ومن شواهد حذف (أن) من خبر (عسى) قول الشاعر:

عَسَى الهَمُّ الَّذي أَمْسَيتَ فَيهِ يَكونُ وَرَاءَهُ فَرجٌ قَرِيبُ[3]

وموطن الشاهد حذف (أن) من خبر (عسى) يكون.

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج3، 158

(2) انظر: القيام، **لغات القبائل**، ص 217 – 219

(3) الزمخشري، **شرح المفصل**، ج 7، ص 117

الخاتمة والنتائج

توصل المؤلف إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

أولاً: أن ما جاء في الشعر مما سماه النحاة ضرورة ليس إلا خصائص لهجية تسربت من لغة القبيلة الخاصة إلى اللغة العربية المشتركة التي تغذيها جميع اللهجات.

ثانيـًا: لقد قصَّرت قواعد النحاة عن شمول بعض الأداءات اللهجية فنسبوها إلى أصحابها حينـًا، واكتفوا بالقول إنها "لغة قوم" حينـًا آخر، هروبـًا من عدم اتساق هذه الأداءات مع القاعدة التي أرادوا لها الاطراد.

ثالثـًا: بعض هذه الأداءات والاستعمالات قد يكون من لهجة الشاعر الخاصة (لغة القبيلة) ولم يستطيع التخلص منها.

رابعـًا: بعض الأداءات والاستعمالات التي وصفت بالشاذ تارة والضرورة تارة أخرى عائدة للرواة، فقد كانوا يغيرون بعض ما يروونه عمداً، أو سهواً، أو لاختلاف لهجاتهم، وكل يروي حسب لهجته.

خامسـًا: كانت صحة الرواية مع عدم موافقتها للقاعدة مدعاة للتأويل والتخريج والحمل على المعنى، وغير ذلك من الوسائل التي اصطنعها النحاة محافظةً على القاعدة.

سادسـًا: الكثير من الأنماط اللغوية والأبنية الصوتية قد ظهرت في العربية بسبب تغيرات صوتية نابعة من اختلاف اللهجات العربية.

سابعـًا: بيّنت الدراسة مدى شيوع اللهجات في الشواهد الشعرية عند العلماء، وكيف أن هذه اللهجات أسهمت في تفريع القواعد الأصلية.

ثامنـًا: إن الاستخدام النحوي لم يكمن مطرداً عند العرب أجمعين، فهنالك خصائص نحوية انفردت بها بعض القبائل.

هذا بعض ما توصل إليه المؤلف، وهناك نتائج أخرى جاءت في طيات صفحات هذا الكتاب يستطيع القارئ أن يلمحها.

المراجع

القرآن الكريم.

ابن الأثير، مجد الدين (ت 606هـ)، (1979)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت 370هـ)، **تهذيب اللغة**، حققه وقدم له: عبد السلام هارون، راجعه: محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (1991)، **معاني القراءات**، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، السعودية.

الأزهري، أبو منصور (ت 370هـ)، **القراءات وعلل النحويين فيها**، تحقيق: نوال إبراهيم الحلوة.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (ت905هـ)، (2000)، **شرح التصريح على التوضيح**، دار الكتب العلمية، بيروت.

الإستراباذي، رضي الدين محمد، (1982)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الإشبيلي، ابن عصفور (ت669)، (1987)، **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت900هـ)، (1998)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، الطبعة الأولى، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأصفهاني، أبو الفرج، (د. ت)، **الأغاني**، الطبعة الثانية، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت.

آل غنيم، صالحة، (1985)، **اللهجات في الكتاب لسيبويه**، الطبعة الأولى، دار المدني للطباعة والنشر، جدة.

الآلوسي، شهاب الدين محمود، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، الطبعة الأولى، تحقيق: على عبد الباري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الآلوسي، محمود شكري، **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، شرحه: محمد الأثري، المكتبة العربية، بغداد.

امرؤ القيس، بن حجر الكندي (ت80 ق. هـ)، (د. ت)، **الديوان**، الطبعة الخامسة، تحقيق: محمد أبو الفضل.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن (ت577هـ)، (2002)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، الطبعة الثالثة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة النار، الزرقاء، الأردن.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين، (2005)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، دار الطلائع، القاهرة.

الأنباري، أبو محمد بن القاسم، (د. ت)، **الأضداد**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الطلائع، القاهرة.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، (1984)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد أحمد النماس.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، (2001)، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأنصاري، أبو زيد، (د. ت)، **النوادر في اللغة**، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، دار الشروق، بيروت.

أنيس، إبراهيم، (1952)، **موسيقى الشعر**، مكتبة الأنجلو، القاهرة.

أنيس، إبراهيم، (1965)، **في اللهجات العربية**، الطبعة الثانية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، مصر.

أنيس، إبراهيم، (د. ت)، **الأصوات اللغوية**، مكتبة نهضة مصر.

أيوب، عبد الرحمن، (1966)، **محاضرات في اللغة**، مطبعة المعارف، بغداد.

البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة.

براجشتراسر، (1994)، **التطور النحوي للغة العربية**، الطبعة الثانية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

بروكلمان، كارل، (1977)، **تاريخ الأدب العربي**، تحقيق: عبد الحليم النجار ورمضان عبد التواب، دار المعارف.

بروكلمان، كارل، (1997)، **فقه اللغات السامية**، ترجمة: رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، جامعة الرياض، السعودية.

بشر، كمال محمد، (1969)، **علم اللغة العام**، دار المعارف، القاهرة، مصر.

البطليوسي، عبد الله بن محمد، (1996)، **الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب**، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة.

البطوش، أحمد، **صور الخروج على القاعدة في أمالي ابن الشجري**، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1975)، **شرح شواهد الشافية**، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1989)، **خزانة الأدب ولب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

أبو البقاء، أيوب بن موسى، (د. ت)، **معجم الكليات**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

البكري، أبو عبيد، (1935)، **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

بكري، عبد النبي عبد الرسول، (2000)، **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، الطبعة الأولى، غرب عباراته: حسن هاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

التهانوي، محمد علي، 1996)، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، الطبعة الأولى، تحقيق: رفيق العجم وعلي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت.

تيمور، أحمد، (1973)، **لهجات العرب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت291هـ)، (1950)، **مجالس ثعلب**، الطبعة الثانية، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.

الجرجاني، علي بن محمد الشريف، (1985)، **كتاب التعريفات**، تحقيق: غوسطا غوسى فلوجل، مكتبة لبنان، بيروت.

جرير، بن عطية، (1986)، **الديوان**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

ابـن الجـزري، شـمس الـدين أبـو الخيـر محمـد بـن محمـد الدمشـقي، (د. ت)، **النشـر في القـراءات العشـر**، تصـحيح ومراجعـة: محمـد علـي الضـبّاع، دار الكتـب العلميـة، بيروت، لبنان.

الجليل، عبد القادر، (1998)، **علم الصرف الصوتي**، دار أزمنة للنشر.

الجمحي، محمد بن سلام، (2001)، **طبقات الشعراء**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

الجندي، أحمد علم الدين، (1983)، **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب.

ابن جني، أبـو الفـتح عثمـان (ت392)، (1985)، **سـر صـناعة الإعـراب**، الطبعـة الأولـى، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

ابن جني، أبـو الفـتح عثمـان (ت392هـ)، (2006)، **المقتضـب في اسـم المفعـول**، الطبعـة الأولى، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة الثقافة الدينية.

ابن جني، أبو الفتح عثمـان، (1982)، **المـذكر والمؤنـث**، الطبعـة الأولـى، تحقيـق: طـارق نجم عبد الله، دار البيان العربي للطباعة، جدة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1969)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القـراءات والإيضـاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتـاح شـلبي، المجلـس الأعلـى للشـؤون الإسلامية.

ابـن جنـي، أبـو الفـتح عثمـان، (د. ت)، **الخصـائص**، تحقيـق: محمـد علـي النجـار، الطبعـة الثانية، دار الهدى، بيروت، لبنان.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل (ت393هـ)، (1987)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، الطبعة الرابعة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الملايين، بيروت، لبنان.

الجوهري، رجاء السيد، (2000)، **فن الرجز في العصر العباسي**، دار المعارف الإسكندرية، مصر.

الحاوي، إيليا، (1983)، **شرح ديوان الفرزدق**، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.

الحديثي، خديجة عبد الرزاق، (1965)، **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة، بغداد، العراق.

الحريري، أبو محمد قاسم بن علي، (1998)، **درة الغواص في أوهام الخواص**، الطبعة الأولى، تحقيق: عرفات مطرحي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

حلواني، محمد خير، (2008)، **المغني الجديد في الصرف**، دار الشرق العربي.

الحموي، ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله (ت623هـ)، **معجم البلدان**. دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

الحميري، نشوان بن سعيد، (1999)، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (1979)، **ليس في كلام العرب**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، السعودية.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ)، (د. ت)، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، نشره: برجشتراسر، دار الهجرة.

ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد، (2003)، **مقدمة ابن خلدون كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، دار ابن حزم، بيروت.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين (ت681هـ)، (1972)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت444هـ)، (1997)، **المحكم في نقط المصحف**، الطبعة الثانية، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت444هـ)، (2007)، **جامع البيان في القراءات السبع**، الطبعة الأولى، جامعة الشارقة، الإمارات.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، (2000)، **التحديد في الإتقان والتجويد**، الطبعة الأولى، تحقيق: غانم قدوري، دار عمان، الأردن.

ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر، (د. ت)، **تصحيح الفصيح وشرحه**، تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، (1991)، **الاشتقاق**، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، (1991)، **جمهرة اللغة**، الطبعة الأولى، تحقيق: رمزي بعلبكي، بيروت، لبنان.

الدمياطي، أحمد بن محمد البناء، (د. ت)، **إتحاف فضلاء البشر بقراءات القراء الأربعة عشر**، الطبعة الأولى، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتاب، بيروت.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة، (2006)، **الديوان**، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

رؤبة، بن العجاج، **الديوان**، تصحيح: وليم بن الورد.

رابين، تشيم، (1986)، **اللهجات العربية الغربية القديمة**، ترجمة: عبد الرحمن أيوب، مطبعة ذات السلاسل، الكويت.

الراجحي، عبده، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن.

الرافعي، مصطفى صادق، (1974)، **تاريخ آداب العرب**، الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

ربيعة، عمر بن أبي ربيعة المخزومي، **الديوان**، شرح: محمد العناني، مطبعة دار القلم.

الرضي، محمد بن الحسن، (1966)، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، الطبعة الأولى، تحقيق: حسن بن محمد ويحيى بشير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت384هـ)، (1984)، **معاني الحروف**، الطبعة الثالثة، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة.

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق (ت1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

الزجاجي، أبو إسحاق، (1971)، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ)، (1985)، **اللامات**، الطبعة الثانية، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (1984)، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (1999)، **مجالس العلماء**، الطبعة الثالثة، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (1991)، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار المعرفة، بيروت.

ابن زهير، كعب بن زهير، (1997)، **الديوان**، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السامرائي، إبراهيم (1979)، **مقدمة في تاريخ العربية**، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العراقية.

السامرائي، إبراهيم، (2007)، **في اللهجات العربية القديمة**، دار الحداثة، بيروت.

السامرائي، فاضل صالح، (2000)، **معاني النحو**، دار الفكر للطباعة، عمان، الأردن.

السجستاني، أبو حاتم، (1996)، **فعلت وأفعلت**، الطبعة الثانية، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، دار صادر" بيروت، لبنان.

السحيمي، سلمان سالم، **الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري**، مكتبة الغرباء.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي، (1988)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين افتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

السراج، محمد علي، (1983)، **اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب**، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق.

أبو سرور، عيسى حسان (2013)، **أثر النظير في توجيه التراكيب القرآنية النحوية**، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة.

سقال، ديزيرة، **الصرف وعلم الأصوات**، الطبعة الأولى، دار الصداقة العربية، بيروت، لبنان.

السكري، أبو سعيد، **شرح أشعار الهذليين**، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، (د. ت)، **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر.

ابن سلام، أبو عبيد القاسم (ت224هـ)، **لغات العرب الواردة في القرآن الكريم**، كتبها: خالد حسن أبو الجود، مكتبة التعارف، الرياض.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (1977)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

السيد، عبد الحميد، (2014)، **المغني في علم الصرف**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل اللغوي، (1996)، **المخصص**، الطبعة الأولى، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

السيرافي، أبو سعيد (ت368هـ)، (1985)، **ضرورة الشعر**، الطبعة الأولى، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية.

السيرافي، الحسن بن عبد الله المرزباني (ت368هـ)، (2008)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السيرافي، الحسن بن عبد الله المرزباني (ت368هـ)، **أخبار النحويين البصريين**، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، نشر مصطفى الباري.

السيوطي، جلال الدين، (1980)، **همع الهوامع**، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

السيوطي، جلال الدين، (د. ت)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (1966)، **شرح شواهد المغني**، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي.

الشاطبي، أبو شامة، **إبراز المعاني**، تحقيق: إبراهيم عطوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

شاهين، عبد الصبور، (1993)، **في علم اللغة العام**، الطبعة السادسة، مؤسسة الرسالة، مصر.

ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد، (1992)، **الأمالي الشجرية**، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود محمد الطناهي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الشعراء الهذليون، (1995)، **ديوان الهذليين**، الطبعة الثانية، تحقيق أحمد الزين، دار الكتب المصرية، القاهرة.

الشمري، عماد الدين، **أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحوية**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2001.

الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، (1994)، **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، الطبعة الثانية، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، (2005)، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، الطبعة الأولى، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، وضع حواشيه: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **فتح القدير**، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، دمشق.

الشيرازي، أبو عبد الله نصر بن علي، (1993)، **الموضح في وجوه القراءات وعللها**، الطبعة الأولى، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، الجمعية الخيرية للقرآن، جدة.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، (1997)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الصغيّر، محمود أحمد، (2001)، **الأدوات النحوية في كتب التفسير**، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

ضيف، شوقي، **تاريخ الأدب العربي**، دار المعارف، بيروت، لبنان.

الطبري، محمد بن جرير (ت310هـ)، (2001)، **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر.

الطعان، هاشم، **الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة**، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العراقية.

الطيب، عبد الجواد، (2008)، **من لغات العرب لغة هذيل**، المكتبة الأزهرية، طرابلس.

عبابنة، يحيى، **في النحو العربي المقارن (دراسة تاريخية مقارنة بين نحو العربية واللغات السامية)**، (د. ن).

عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، (2005)، **علم اللغة المعاصر (مقدمات وتطبيقات)**، دار الكتاب الثقافي، اربد، الأردن.

عبد الباقي، ضاحي، **لغة تميم دراسة تاريخية وصفية**، الهيئة العامة لشؤون المطابع.

عبد التواب، رمضان، (1980)، **فصول في فقه العربية**، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد التواب، رمضان، (1982)، **بحوث ومقالات في اللغة العربية**، الطبعة الاولى، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد التواب، رمضان، (1990)، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد التواب، رمضان، (1997)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (1996)، **لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية)**، الطبعة الأولى، دار الشروق.

ابن العبد، طرفة بن سفيان (ت60ق. هـ)، (2003)، **الديوان**، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي.

العبد، عبد الحكيم، (2006)، **تاريخ الأدب العربي وصدر الإسلام وعهد بني أمية**، مركز اللغات والترجمة.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت209هـ)، **مجاز القرآن الكريم**، تحقيق: محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669هـ)، (1980)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد.

ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769هـ)، (2005)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث.

العكبري، أبو البقاء، (2007)، **مسائل خلافية في النحو**، الطبعة الثالثة، تحقيق: عبد الفتاح سليم.

علي، جواد، (2001)، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، الطبعة الرابعة، دار الساقي.

عمايرة، إسماعيل أحمد، (1993)، **معالم دارسة في الصرف الأقيسة الفعلية المجهورة**، مكتبة الفلاح للنشر.

العمري، محمد أحمد سعيد، **لغات قيس**، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية.

العمري، محمد أحمد، **خصائص لغة تميم أصواتًا وبنية ودلالة**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

عواد، محمد حسن، **تناوب حروف الجر في لغة القرآن**، دار الفرقان للنشر، عمان.

العياف، عبد الله عبد الرحمن، **اللهجات العربية في كتاب سيبويه**، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 2002.

غالب، علي ناصر، (1989)، **لهجة قبيلة أسد**، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

الغوث، مختار، (1997)، **لغة قريش**، دار المعراج، السعودية.

الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق، (د. ت)، **ديوان الأدب**، تحقيق: عادل عبد الجبار الشاطي، الطبعة الأولى، مكتبة المصطفى.

الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن طرفان (ت339هـ)، (1995)، **كتاب الحروف**، حققه وقدم له وعلق عليه: محسن مهدي، الطبعة الثانية، دار المشرق.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، (1986)، **مجمل اللغة**، الطبعة الثانية، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، (1997)، **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، **الحجة في علل القراءات السبع**، الطبعة الأولى، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض وأحمد عيسى حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الفارسي، الحسن بن أحمد، (1980)، **التكملة**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، جامعة الرياض.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت983)، **معاني القرآن**، الطبعة الثالثة، دار عالم الكتاب.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **المذكر والمؤنث**، الطبعة الثانية، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، (1980)، **العين**، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت770هـ)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، **أدب الكاتب**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة.

قدوري، غانم، (2005)، **تكون اللغة العربية الفصحى**، دار عمار، عمان، الأردن.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن**، الطبعة الثانية، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة.

القزاز، محمد بن جعفر، (1982)، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مكتبة دار العروبة، الكويت.

القلقشندي، أبو العباس أحمد، **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.

القلقشندي، شهاب الدين أبو العباس، (1987)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، تحقيق: يوسف علي الطويل، دار الفكر، دمشق.

القوزي، عوض محمد، (1981)، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، الطبعة الأولى، جامعة الرياض، الرياض.

القيام، إسماعيل محمود، **بحث بعنوان: حذف العلامة الإعرابية بين الرواية الشفوية والنظام الكتابي**، جامعة القاهرة، 2010.

القيام، إسماعيل، (2008)، **لغات القبائل في كتب إعراب القرآن ومعانيه**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن.

كانتينو، جان، (1966)، **دروس في علم أصوات العربية**، ترجمة: صالح القرمادي، الجامعة التونسية، تونس.

كبها، سائد، **ما بني على أشعار هذيل من تصاريف اللغة وقواعدها**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين العربية.

كريم، محمد رياض، (1996)، **المقتضب في لهجات العرب**، دار صادر، بيروت.

كفاوين، منصور، **ظاهرة الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين**، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، 2007.

لوسيركل، جان جاك، (2005)، **عنف اللغة**، الطبعة الأولى، ترجمة: محمد بدوي، مراجعة: سعد مصلوح، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.

المؤدب، قاسم بن محمد، (1987)، **دقائق التصريف**، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن، وحسين تورال، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ)، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، الطبعة الأولى، تحيق: طه محيسن، مكتبة ابن تيمية.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد.

ابن مالك، جمال الدين محمد (ت672هـ)، **شرح الكافية الشافية**، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

ابن مالك، جمال الدين محمد (ت672هـ)، (2001)، **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، **الألفية**، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان.

المبرد، محمد بن يزيد، (د. ت)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق، عالم الكتاب، بيروت، لبنان.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى، **السبعة في القراءات**، الطبعة الأولى، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف.

محيسن، محمد سالم، (1986)، **المقتبس من اللهجات العربية**، مؤسسة شباب الجامعة.

المرادي، الحسين بن أحمد، (1992)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، الطبعة الأولى، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

المرزباني، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى، (1995)، **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

المزني، أبو الحسن، (1983)، **كتاب الحروف**، تحقيق: محمد حسني محمود ومحمد حسن عواد، دار الفرقان.

مصاروة، جزاء، **الترادف بين صيغتي (فعل وأفعل) في العربية**، بحث حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، مجلد 27. عام 2009.

مصاروة، جزاء، **دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية عند أبي حيان الاندلسي في تفسير البحر المحيط**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2000.

المطلبي، غالب فاضل، (1987)، **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة**، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق.

المعايطة، معاذ سالم، **اللهجات العربية المنسوبة في معجم شمس العلوم لنشوان الحميري**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2009.

المقبلي، صالح مهدي، **الإتحاف لطلبة الكشاف**، جامعة الملك سعود، السعودية.

المقرئ، إسماعيل بن عمرو، (1946)، **اللغات في القرآن**، الطبعة الأولى، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة الرسالة، القاهرة.

المنصور، وسيمة عبد المحسن، (1984)، **أبنية المصدر في الشعر الجاهلي**، الطبعة الأولى، مطبعة ذات السلاسل، الكويت.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (د. ت)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان.

الموسى، نهاد، بحث بعنوان: **في الظاهرة النحوية بين الفصحى ولهجاتها**، مجلة كلية الآداب الأردنية، المجلد الرابع، العدد1-2، 1973.

الميداني، عبد الغني الغنيمي، **اللباب في شرح الكتاب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

ناصر، علي، (1989)، **لهجة قبيلة أسد**، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (2010)، **إعراب القرآن**، الطبعة الأولى، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

نصار، حسين، (1980)، **الشعر الشعبي العربي**، دار اقرأ.

النعيمي، حسام، (1980)، **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني**، دار الرشيد، العراق.

النميري، الراعي، (1980)، **الديوان**، تحقيق: راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث، بيروت.

الهذلي، أبو ذؤيب الهذلي، (2014)، **الديوان**، الطبعة الأولى، تحقيق: أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية.

الهرّاس، مختار، (2001)، **القبيلة والسلطة**، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، لبنان.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن جمال الأنصاري (ت761)، (1963)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، الطبعة 11، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار السعادة، مصر.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن جمال الأنصاري (ت761)، (2004)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، الطبعة السادسة، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن الوراق، محمد بن عبد الله (ت381هـ)، (1996)، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض.

الوراق، محمد بن عبد الله، (1999)، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، الطبعة الأولى، دار الرشد، الرياض، السعودية.

ابن يعيش، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، موفق الدين، **شرح الملوكي في التصريف**، الطبعة الأولى، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب.

فهرس المحتويات

الإهداء 5

مقدمة الكتاب 7

مدخل: مفهوم القبيلة والعلاقة بين لغة القبيلة وأدبها الخاص 13

تفاوت القبائل في مستويات الفصاحة 17

لغة الشعر هي اللغة الأدبية المشتركة 21

مفهوم أدب القبيلة 25

بعض مستويات الأداء تظل ضمن حدود أدب القبيلة 28

تسرب استعمالات تخص أدب القبيلة إلى اللغة المشتركة 31

الرجز وترفع الرّواة عن رواية أدب القبيلة 34

الفصل الأول: (المستوى الصوتي) 37

في النظام الصوتي وأثر أدب القبيلة فيه 37

الفك والإدغام 38

الإشباع وإطالة الحركات 46

تقصير الأصوات الطويلة 53

تسكين الأصوات المتحركة 57

تحريك الأصوات الساكنة 64

التشديد والتخفيف 68

في البناء المقطعي للغة 72

في مسائل الهمزة وأحكام المهموز 80

تحقيق الهمزة وتسهيلها 82
العنعنة 88

الفصل الثاني: المستوى الصرفي وأثر أدب القبيلة فيه 91
تعدد الصيغ الصرفية وتعدد مكونات البنية 91
الصيغ الفعلية 91
فَعَل- يَفْعِلُ ويَفْعُلُ 93
فَعَلَ- يَفْعَلُ ويَفعِلُ 96
فَعَلَ - يَفْعِلُ ويَفْعُلُ من الفعل المثال الواوي 98
الفعل بين التجرد والزيادة 101
فَعَلَ وأفْعَلَ 101
فَعَلَ وافْتَعَلَ 106
أفعل وفعّل وفاعل 107
تنوع صيغ المصادر والمشتقات 109
المصادر 109
المشتقات 117

الفصل الثالث: أثر أدب القبيلة في النظام النحوي و(التركيبي) 149
في العلاقات الإسنادية 149
المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية 152
ضمير الفصل 157
وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) 159

تعدد الخبر 161
إعمال (ما) وإهمالها 164
تخفيف (إنَّ وكأنَّ) وإعمالهما 167
اللغات في إعراب المثنى والأسماء الخمسة 169
في مكملات الإسناد: (الفضلات المفاعيل والمحمول على المفعول به والمشبه به
لفظيًا) 172
المفعول به 174
المفعول المطلق 175
المفعول فيه 177
المستثنى 181
النداء 183
المجرورات والممنوع من الصرف 189
الممنوع من الصرف 190
في الإعراب بالتبعية 194
العطف على الضمير المجرور 196
جر النعت أو الصفة بالمجاورة 198
جواز الإتباع في الاستثناء المنقطع 200
في الأدوات والأصناف المغلقة 204
تناوب حروف الجر 205
زيادة (أم) 208
الجزم بـ(إذا ولو) 209

الخاتمة والنتائج 215
المراجع 217

دراسات

فكر ومعرفة 2023
سلسلة فكر ومعرفة
من منشورات وزارة الثقافة
مدن الثقافة الأردنية
2023

القبيلة واللغة..

قراءة معاصرة في أثر أدب القبيلة بالقاعدة اللغوية

طارق حمد عبدالنبي الوحوش